خلاق العالم بتبديل حياة الانسان الخلقية والفكرية » ... وهل نفتك حقاً بالعلماء ؟ ان هذا الامر بعيد غير مرجو منه . وهل فتكنا بمن يقتل كتاب العارف الذي أخرجوه ؟ لا .. ليس هنالك الا الانقلاب التام في عادات البشر حتى ينبذ القوم أصنامهم وهو خير كفيل بايقاف الفتك والتدمير . ويقول « برتراند روسل » .... « يتكلم الناس عن تقدم البحوث العلمية وعلى أنها يجب أن تكون منحة البشر ولكن ذلك — كما أخشى — لن يفيد الا القرن الذي نحياه، وللأجيال المقبلة أن تكشف عن نتائج هذه البحوث ومغباتها المؤلمة . وعلى أي حال فالعلم والبحث يطرح نتائجه على بساط القوم والقوم يتناولونها على أي وجه يريدون فان خيراً فخير، وإن شراً فشر . ولكني أقرر هنا أن الذين يبحثون عن القوي وفعلها أميل الى البحث عن الضرر الناتج من تذليلها منهم الى البحث عن نفعها »

ويقول الدكتور شلر « ان مدنيتنا تحمل معها معول هدمها وازالتها » . وفي تعصب هذا السيد ضد المدنية يخبرنا أنه حتى لو أوقفنا الحروب والنازعات العالمية التي تكون سبباً في قلب استعمال القوى والابتداعات الحديثة من كماليات نافعة الى أسياف قاطعة فان الحالة لن تعتدل والمصيبة واقعة لاريب فيها .

وسواء أكان ذلك أو هذا ، فمن يشعر بتلك الخطى السريعة ويلاحظ ذلك التقدم الرائع . من انسان متحرك من الحديد يفتح باباً ويرد جواباً، ويجيبك في مسرة ! ومن قوى غير مرئية ! وهي الشدة بعينها والجسدة بذاتها ! ومن أدوية تطيل الحياة ! وجهازات توقف الموت وتحرك القلب ! وأغذية تتناولها ولا تمر على اللسان ! وطعام تأخذه من قارورة ! وعمر تهيئه كما تشاء ! ونسل تتحكم فيه كما تريد ! وسماء تذرعها ذرعاً ! وكوكب تزوره ان أردت ! وأرض تتركها ان تضايقت ! وصحاري تحولها سهولاً ! وسهول تقلبها بحاراً ! وتكلم الموتى ! وتستدعي الفناء الى الوجود ! وتخاطب الكواكب ! وتستأنس الى الوحوش ! وتقرىء الأعمى على عمياه ! وتنطق الأصم على عيه !

من يتأكد من كل ذلك أو يصل به الى أن يتريه لا يعز بخاطره الآن أنه لم قد أوشك أن يبلغ الذروة العليا ، وهل بعد الذروة العليا الا الحضيض ! وهل بعد الحضيض الا الفناء ؟ انما هي الأرض اذن تودع بهاءها وتطوي أعمار الناس [illegible]



الألعاب الرياضية

(بقية المنشور على صفحة ٢)

بورا بجواي لكرة القدم في آخر يوليو الجاري لوضع الحل النهائي لهذه المشكلة . انما على كل حال فقد تعهدت بوراجواي بتحمل جميع مصاريف الانتقال والاقامة لجميع فرق الدول الذين يشتركون في العاب هذا الكأس ... ثم نظر الي مبتسما وقال: وسوف أعمل لأرسل لك تذكرة مجانية من هذا القبيل فتتمكن من اللقاء مرة أخرى في العام المقبل في تلك البلاد النائية .

أنا — ماهي الطريقة التي تقرر ان يكون عليها اللعب في هذا الكأس ؟

هو — وهذه المسألة أيضاً تحت البحث، وستكون من ضمن المواضيع التي سننظرها في اجتماعنا عندو بي بوراجواي في آخر يوليو الجاري . وفي الواقع انه لامعنى أن يقطع فريق هذه المسافة الطويلة الى أمريكا الجنوبية ثم يغلب في مباراته الاولى وينتهي أمره . لذلك تتجه الأنظار الى طريقة خروج المغلوب مرتين بمعنى أن يسمح للفريق باللعب حتى يهزم من فرقتين . كما أن الأنظار متجهة أيضاً الى عمل مباريات بين الفرق المغلوبة في الأدوار التي قبل النهائية .

أنا — هل تعتقدون أن عددا كبيراً من الدول سيشترك في الألعاب الاولى لهذا الكأس؟؟

هو — أشك كثيراً في ان الألعاب الاولى ستصادف نجاحا كبيراً واقبالا من الدول على الاشتراك فيها . انما من المؤكد أن تكون اسبانيا وايطاليا هما أول الدول التي ستشترك لانهما الدولتان اللتان شجعتا اقامة هذه الألعاب بأمريكا الجنوبية وساعدتا على نشر الدعاية لها .

وكان لابد لجنابه أن يسافر الى «بودابست» في قطار المساء فافترقنا وقد كاد الليل ينتصف .

مسألة يراد حلها من ثلاث لعبات

وضع الاسود

وضع الابيض

قطع الابيض ست : شاه، وزير، فرسان، فيل، بيدق
قطع الأسود اثنان : شاه ، فرس

جامبيت كونتر
لعب في مدينة برلين

الابيض باردلين	الاسود هارت لوب
١ ب — ٤ م	ب — ٤ و
٢ ب × ب	ب — ٣ م
٣ ب × ب	ف × ب
٤ ب — ٤ و	ح — ٣ فم
٥ ح — ٣ فم	حو — ٢ و
٦ ح — ٣ فو	ب — ٣ فو
٧ ف — ٢ م	ف — ٣ و
٨ ف — ٣ م	ت
٩ و — ٣ و	و — ٤ رو
١٠ ح — ٤ رم	ب — ٤ حو
١١ ت — رم	رو — ١ م
١٢ ح — ٥ فم	ف — ١ حو
١٣ ح — ٣ حم	ب — ٥ حو
١٤ ح — ٤ م	ح × ح
١٥ ح × ح	ف — ٤ فم
١٦ ب — ٣ فم	و — ٢ فو
١٧ ب — ٣ حم	ف — ٣ حم
١٨ ف — ٤ فم	و — ٣ حو
١٩ ف × ف	و × ف
٢٠ و — ٤ فو	ح — ٣ حو
٢١ و × ب حو	ب — ٤ فم
٢٢ ح — ٣ فو	ب — ٥ فم
٢٣ ب — ٤ حم	و — ١ و
٢٤ رو — ١ و	و — ٥ رم
٢٥ ر — ٢ فم	ب — ٤ رم
٢٦ [illegible]	ف × ب
٢٧ ف — ٤ فو	م — ١ رم
٢٨ ب × ف	ب × ب
[illegible]	[illegible]

السياسة في الخارج

فضلا عما يباع من السياستين بيد الباعة في أنحاء العالم العربي رأينا أن نجيب طلب المكاتب التي رأت عرضها في الجهات المدونة بعد

في لندن

تباع السياسة اليومية والسياسة الاسبوعية بالمكتبة الانجليزية والاجنبية
English & Foreign Library
٨٧ (شافتسبري افنو) — لندن
87 Shaftesbury Av.
London W
والثمن ٣ بنسات لليومية و٦ بنسات للاسبوعية

في باريس

تباع السياسة اليومية والسياسة الاسبوعية بالكشك رقم ٢١٣
بولفار الكابوسين رقم ١٢
« أمام كافي دي لابي » باريس
والثمن فرنك لليومية واثنان للاسبوعية

في سوريا

متعهد السياسة في جميع سوريا [illegible] السياحات الكبرى ومصايف فلسطين وسوريا ولبنان .

في بيروت

تباع السياسة اليومية والاسبوعية [illegible] السيد خضر النحاس .

في حماه

تباع السياسة الاسبوعية بمكتبة [illegible] حماه .

في حمص

تباع السياسة الاسبوعية طرف [illegible] افندي السباعي صاحب ومدير المكتبة [illegible] في حمص

في العراق

في بغداد

تباع السياسة الاسبوعية [illegible]

في المغرب

السبت ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٩

١٧٦

Samedi 10 Août 1929

LA CHIMÈRE

السياسة الأسبوعية

ASSIASSA HEBDOMADAIRB

صاحب الجلالة الملك فؤاد ملك مصر

في هذا العدد

في هذا العدد

الألعاب الرياضية

النادي الاهلي فى القسطنطينية

استامبول فى ٢٣ يوليه ١٩٢٩

ووصل فريق النادى الاهلى لكرة القدم الى القسطنطينية فى الساعة الثامنة من صباح يوم الاحد ٢١ يوليه وكان يرافقهم حضرة السيد داوود راتب بك سكرتير النادى .

وقطعوا بحراً هائجاً لم تسكن امواجه الا قرب استامبول. لذلك قاسوا من دوار البحر كثيراً.

الاستقبال العظيم

وكان فى انتظار وصول الباخرة عدد كبير من أعضاء الاندية الرياضية وغيرهم، كما كان فى الاستقبال سعادة ابراهيم راتب بك وزير مصر المفوض فى تركيا وحضرة عبد الرحمن حقى بك قنصل مصر فى الاستانة وجميع موظفى القنصلية. فكان استقبالا عظيما هتفوا فيه بحياة مصر وحياة تركيا ... وتزاحم المصورون وأخذوا صور الفريق فرادى ومجتمعين . ثم نزلوا فى فندق « توكاتليان » الذي اعد لهم .

زيارة الوزير المفوض والقنصل

وما كادوا يصلون الى الفندق لوضع امتعتهم حتى استعدوا للذهاب الى المفوضية والقنصلية المصرية وهناك قابلوا سعادة الوزير المفوض فالق عليهم خطاباً شاملا مملوءاً بعبارات الاخلاص لمصر والنصح للاعبين . وبعد أن ادوا التحية اللازمة عادوا مسرعين الى فندقهم حيث بدأوا ينظمون انفسهم .

زيارة المساجد والامكنة الاثرية

واعدت لهم الادارة برنامجا وافياً لزيارة مساجد الاستانة وامكنتها الاثرية فاتخذوا السيارات فى الساعة الرابعة مساء واستمروا ينتقلون من ناحية الى أخرى ومعهم دليلهم الخاص الذى تفضل نادي غلطة سراى بإيفاده لهم لرافقتهم فى زياراتهم، وقضوا نحو اربع ساعات فزاروا جامع ايا صوفيا وسلطان أحمد ويره بتان (البيراى النارقة) وجامع الفاتح والمتحف العسكري ومتحف الآثار التاريخية وجامع السليمانية والسوق المغلق « وبورنوسراى » .

وكان المصورون يرافقون الفريق ويأخذون الصور فى كل مكان يذهبون اليه وكانت الجماهير تحييهم دائما بإشارات الود .

تمرين الفريق

واستعد الفريق فى اليوم التالى للتمرين [illegible]

[illegible]

كبير من المتفرجين يربو على الستة آلاف متفرج على رأسهم عدد كبير من كبار رجال تركيا والمفوضية والقنصلية المصرية كما كان موجوداً سمو الامير عبد المنعم .

اللعب

والملعب أرض غير مزروعة مترية قليلا يتطاير فيها الغبار اذا أشتد الريح محاطة بسور من خشب يمنع المتفرجين من الدخول اليها . وفى ناحية من الملعب مدرجات مغطاة من خشب فى وسطها مدرج ممتاز مبنى بالاسمنت المسلح . وتسع جميع هذه المدرجات نحو خمسة آلاف متفرج. أما باقى الملعب فالمتفرجون يقفون حوله باستمرار من غير مدرجات يشاهدون اللعب منها .

وكانت أسعار الدخول كالآتي: خمس ليرات تركية للدرجة الاولى وثلاث ليرات للدرجة الثانية وليرتان للدرجة الثالثة، وليرة واحدة للدرجة الرابعة وهو يعادل ٥٠ و٣٠ و٢٠ و١٠ قرشا مصريا بالتوالى

المباراة

وتبادل الفريقان طاقات الورد بعد أن تبادلوا التحيات أيضاً مع الجماهير ومع بعضهم . وبدأت المباراة فى منتصف الساعة السادسة مساء

الشوط الاول

وكانت الريح تشتد حيناً وتسكن حيناً آخر ولعب « الاهلي » مع الهواء . وانقضت عشر دقائق لم يظهر فيهما شيء من الخفة في اللعب بل كانت الكرة تتطاير فى الهواء وتروح وتغدو على غير هدى . وكان عجيباً حقاً أن يتعذر على اللاعبين ضبط الكرة أو تحويلها الى الناحية المرغوبة ... واستمر اللعب سجالا وليس فيه من الالعاب الشيقة ما يسترعى الانظار اللهم الا طلقة بديعة من هجوم الاهليين بعد خمس عشرة دقيقة تبادلوا فيها الكرة بسرعة متناهية ونقل بديع حتى اسكنها « السيد حوده » الشبكة وسط التصفيق العالى ، وكانت طلقة بديعة حقاً ذلت الجماهير على أن الفريق المصرى عنصراً قوياً اقنعا تراب الارض وشدة الريح أفسدا عليهم فنهم ونظامهم .

وباتت الكرة تتراوح بين الناحيتين وبادله [illegible]

[illegible]

واستمر اللعب جميلا بعد ذلك، فهجوم النادى الأهلي يستعرض العابه الفنية الجميلة وهجوم نادى فنار يتبادل الكرة بانتظام أيضاً . وتوالى التصفيق لحسن المباراة وجميل الالعاب حتى صفر الحكم صفارة نصف الوقت

الاستراحة

وتحدثت الجماهير بسرعة الفريق المصري والعابه الفنية وتنقلاته القصيرة والطويلة . وكان بجانبي رؤساء تحرير بعض الجرائد التركية فابدوا عظيم اعجابهم وثنائهم على ماشاهدوا من العاب وقرروا أنها تعادل ان لم تفق ألعاب أقوى الفرق الأوروبية المحترفة . وعاد اللاعبون الى الميدان وقد غير الفريق التركى بعض لاعبيه ولم يغير الفريق المصرى احدا

الشوط الثانى

وسكنت الجماهير ولعب « الاهلى » ضد الهواء . ولكنهم رغماً عن ذلك فقد أبدعوا أيما ابداع وتناقلوا الكرة باحكام. وظلوا قابضين على ناصية اللعب بالعابهم الفنية وهجومهم المتواصل حتى أودع السيد حودة الكرة الى مرمى خصمهم للمرة الثالثة وكان انقضى من الوقت خمس دقائق.

وبعد خمس دقائق أخري أحرز « الزبير » الهدف الرابع . . . وحل بالاتراك بعض اليأس كما حل بالفريق المصرى بعض الغرور . فهدأت المباراة حيناً وكانت لعبة أراد « رفعت » ان يعيدها برأسه فعادت ضعيفة الى قدمي قلب هجوم الترك الذي لم يتمهل فى ضربها قوية فارتمى عليها « حمدى » عبثاً . وكان الهدف الأول للاتراك فصفقت لهم الجماهير كثيراً واستمروا يشجعونهم تشجيعاً متواصلا .

ومرت فترة طويلة كان الهجوم فيها ناحية النادى الاهلى، وأكثر اللاعبون الاتراك وخصوصاً قلب هجومهم من تصويب الكرة الى مرمى الاهليين سواء من قريب أو بعيد. واحتسب الحكم ضربة خطأ ضد « احمد سليمان » خارج منطقة الجزاء بقليل فسارت الى مرمى «حمدى» قوية وكان بالقرب من مرمى ساعد « فنار » الايمن فحولها بقدمه فدارت ودخلت الكرة مرمى مصر تحت سمع المرمي وكان الهدف الثاني

وأحس فريق النادى الأهلي بما أصابه من خذلان فعاد يجدد القوي وظل هجومه قابضا على ناصية المباراة حتى نهايتها متسلطا على الكرة باحكام. وأحرز فى الخمس عشرة دقيقة الباقية الهدفين الباقيين حتى أكمل الفوز الى ستة أهداف أولها « عطا » وأصاب الآخر « الزبير »

[illegible]

أما اللاعبون فكانوا كالآتى:

الاهلى : حمدى — رفعت — رياض — سليمان — رزق — الصورى — الزبير — محمود جوده — السيد حوده — ممدوح [illegible]

فنار بغجه : فهمى — قدرى — فيروز — سعدى — شكيب — محمد رشاد — [illegible] — مظفر — زكى — فكرت — هادى

ولا يمكنى أن أستثنى لاعباً لم يكن موضع اعجاب الجماهير المجتمعة . انما هناك من أجادوا وكان موضع ثناء الجماهير المستطاب وهم: الزبير — مختار — الصورى.

وعاد لاعبو الاهلي الى الفندق فأخذوا حمامات دافئة ودلكت أجسامهم ثم خرجوا [illegible] فى المساء بدعوة من حضرة السيد داود راتب فزاروا مسارح الرقص والغناء وعادوا معا فى منتصف الليل حيث ناموا نوماً هادئاً. وكان عليهم أن يكونوا فى استعداد فى صباح اليوم التالى للقيام بنزهة بحرية أعدتها لهم السلطات والقنصلية المصرية الى اجزائر الامراء .

١٧٦

الاعلانات : يتفق عليها مع الادارة

الاشتراكات

عن سنة داخل القطر ٦٠ قرشا

خارج القطر ٢٠ شلنا

AL SIASSA 30 Rue Manakh - Le Caire

Téléph. 1141 M.

السياسة الأسبوعية

ادارة الجريدة بشارع المناخ رقم ٣٠

تليفون ١١٤١ مدينة

رئيس التحرير المسئول

محمد حسين هيكل

النصوص الرسمية للوثائق

التى اسفرت عنها المحادثات والمفاوضات بين مصر وانكلترا

منذ سنة ١٩١٩ الى سنة ١٩٢٩

ننشر هنا النصوص التى انتهت اليها المحادثات والمفاوضات بين مصر وانكلترا منذ تولاها الوفد المصرى برياسة المغفور له سعد زغلول باشا كما ننشر الكتاب الاخضر الذى اسفرت عنه مفاوضات المغفور له ثروت باشا على الترتيب الآتى: —

المشروع الذي قدمه سعد باشا للجنة ملنر بتاريخ ١٧ يوليو سنة ١٩٢٠ ، مشروع ملنر الذى قدم من لجنة ملنر الى الوفد المصرى بتاريخ ١٨ اغسطس سنة ١٩٢٠ المشروع الذى قدمه لورد كرزون وزير الخارجية البريطانية لدولة عدلى يكن باشا رئيس الوفد الرسمى عن مصر بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٢١ ، تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وتبليغه الى عظمة سلطان مصر وتبليغه بعد ذلك الى الدول ، الكتاب الاخضر الذى اسفرت عنه مفاوضات المغفور له ثروت باشا ونصدر هذه الوثائق بنص مشروع المعاهدة الذي أسفرت عنه مفاوضات دولة محمد محمود باشا الاخيرة : —

مشروع اتفاق

بين الدولتين المصرية والبريطانية

لتسوية المسائل المعلقة بينهما

حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا

كتاب

من سعادة وزير الخارجية البريطانية

الى حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا رئيس مجلس الوزراء

وزارة الخارجية فى ٣ أغسطس سنة ١٩٢٩

حضرة صاحب الدولة

ان الاقتراحات المرفقة بهذا والمذكرات الايضاحية التى سيتم تبادلها بشأن التفاصيل التى ستعرضونها دولتكم على البرلمان المصري هى أقصى ما أستطيع أن أشير على حكومة جلالته بريطانيا العظمى المتحدة وشمالى أرلندا أن تذهب اليه فى رغبتها فى انجاز تسوية دائمة وشريفة للمسائل المعلقة بين بريطانيا العظمى ومصر. وان من اقصى أماني حكومة جلالته أن يفحص المصريون المخلصون لوطنهم — بغير تمييز بين أحزابهم — هذه الاقتراحات بروح الصداقة والمسالمة اللتين امتازت بهما محادثاتنا الأخيرة فيجدوا فيها أساساً مرضياً للعلاقات المستقبلة بين دولتينا . فاذا كان هذا هو حكم البرلمان المصرى الجديد فان حكومة جلالته ستقوم من جانبها فى الحال بعرض الاقتراحات على البرلمان قصد ابرام معاهدة شاملة لها والتصديق عليها. ولى الشرف أن أكون مع أسمى الاحترام .

خادم دولتكم المطيع

(الامضاء) آرثر هندرسون

— ٢ —

المذكرة المصرية

المفوضية المصرية بلندن

فى ٣ أغسطس سنة ١٩٢٩

يا صاحب السعادة

أتشرف بأن أبلغ سعادتكم أني تسلمت رسالتكم الى اليوم والتى تتضمن الاقتراحات والمذكرات الايضاحية التى سيتم تبادلها بشأن التفاصيل التى كانت موضوع البحث بيننا بقصد الوصول الى تسوية دائمة وشريفة للمسائل المعلقة بين مصر وبريطانيا العظمى .

انى أدرك ان هذه الاقتراحات تمثل أقصى حد يمكنكم أن تشيروا على حكومة جلالته البريطانية بأن تصل اليه . وانى مستعد من جهتى أن أعرضها على الشعب والبرلمان المصري واثقاً تمام الثقة بأن قبولها هو فى مصلحة بلادى . وانى أشاطر حكومة جلالته البريطانية الرجاء بان هذه الاقتراحات سيفحصها جميع المصريين المخلصين لوطنهم بدون تمييز بين الاحزاب وبروح الصداقة والمسالمة التى سادت بحثنا فيجدون فيها أساساً مرضياً للعلاقات المستقبلة بين شعبينا .

فبهذه الروح وبهذا الأمل احمل تلك الاقتراحات الى الشعب المصرى .

محمد محمود

اقتراحات

لتسوية العلاقات الانجليزية المصرية

١ — ينتهى احتلال مصر عسكرياً بجيوش جلالة ملك بريطانيا العظمى .

٢ — تعقد محالفة بين الدولتين المتعاقدتين توطيداً لصداقتهما والتفاهم الودى وحسن العلاقات بينهما .

٣ — ان مصر رغبة منها فى أن تصبح عضواً بجمعية الأمم ستقدم طلباً للانضمام الى تلك الجمعية طبقاً للشروط التى تنص عليها المادة الأولى من عهد الجمعية، وتتعهد حكومة جلالته البريطانية بتأييد هذا الطلب .

٤ — اذا قام أى نزاع مع دولة ثالثة تنشأ عنه حالة تنذر بخطر قطع العلاقات مع تلك الدولة فان الفريقين المتعاقدين يعملان معاً بقصد تسوية ذلك النزاع بالوسائل السلمية طبقاً لنصوص عهد عصبة الأمم ولنصوص أى تعهد دولى يمكن تطبيقه على تلك الحالة .

٥ — يتعهد كل من الفريقين المتعاقدين أن لا يقف فى البلاد الأجنبية موقفاً لا يتفق مع هذه المحالفة أو ينشىء صعابا للفريق الآخر. وعملا بهذا التعهد لا يقاوم أحدهما سياسة الآخر فى البلاد الأجنبية ولا يعقد مع دولة ثالثة أي اتفاق سياسي قد يكون مجحفاً بمصالح الآخر .

٦ — تعترف حكومة جلالته البريطانية بأن تبعة المحافظة على أرواح الاجانب فى مصر وأملاكهم تقع من الآن فصاعداً على عاتق الحكومة المصرية. ويتكفل جلالة ملك مصر بتنفيذ تعهداته بهذا الشأن .

٧ — اذا اشتبك أحد الفريقين المتعاقدين فى حرب رغم نص الفقرة ٤ الواردة آنفاً فان الفريق الآخر يبادر لمعونته مع مراعاة نص الفقرة ١٤ التى ستذكر فيما بعد ، وذلك بصفته حليفاً . وبوجه خاص فانه فى حالة وقوع حرب أو خطر وقوع حرب يقدم جلالة ملك مصر الى جلالته البريطانية فى الأراضى المصرية جميع التسهيلات والمساعدات التى فى وسعه، ومن ذلك استخدام موانيه ومطاراته ووسائل مواصلاته .

٨ — نظراً الى الرغبة فى توحيد نظام التعليم والأساليب فى الجيشين المصري والبريطانى يتعهد جلالة ملك مصر بأنه اذا رأى من الضرورى الالتجاء الى مدربين عسكريين أجانب فانهم يختارون من الرعايا البريطانيين

٩ — تسهيلا وضماناً لمحافظة جلالته البريطانية على قناة السويس بصفة كونها طريقاً ضرورياً للمواصلات بين أجزاء الامبراطورية المختلفة يجيز جلالة ملك مصر لجلالته البريطانية أن يبقى على الأراضى المصرية وفى مواقع يتفق عليها فيما بعد شرقى الدرجة ٣٢ من خطوط الطول ، القوات التى يراها جلالته البريطانية لازمة لهذا الغرض، ووجود هذه القوات لا يعتبر احتلالا بأية حال من الاحوال ولا يمس حقوق سيادة مصر .

١٠ — نظراً الى الصداقة بين الدولتين والى المحالفة المرجو عقدها بهذه الاقتراحات فان الحكومة المصرية عند استعمالها حقوقها [illegible]

موظفين أجانب تستخدم رعايا بريطانيين كقاعدة عامة

١١ — يعترف جلالة ملك بريطانيا العظمى بأن نظام الامتيازات القائم في مصر الآن لا يلائم روح العصر ولا حالة مصر الحاضرة . وعليه فان جلالته البريطانية يتعهد ببذل كل ما له من نفوذ لدى الدول ذوات الامتيازات في مصر لنقل اختصاص المحاكم القنصلية الحالي الى المحاكم المختلطة وتطبيق التشريع المصري على الاجانب بشروط تضمن مصالحهم المشروعة .

١٢ — نظراً الى الصداقة بين الفريقين المتعاقدين والى المحالفة المراد عقدها بموجب الاقتراحات الحاضرة يمثل جلالة ملك بريطانيا العظمى لدى بلاط جلالة ملك مصر سفير يعتمد بالطرق المرعية ويحفظ جلالة ملك مصر أسمى مركز سياسي في بلاطه لممثل جلالته البريطانية .

ويمثل جلالة ملك مصر سفير لدى بلاط سانت جيمس

١٣ — مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل تعديلا لاتفاق سنة ١٨٩٩ يتفق الفريقان المتعاقدان على أن تكون حالة السودان هي الحالة المترتبة على الاتفاق المذكور . وعلى ذلك يواصل الحاكم العام استعمال السلطة المخولة له بموجب الاتفاق المذكور بالنيابة عن الفريقين المتعاقدين

١٤ — لا يقصد بهذه الاقتراحات ولا يمكن أن ينبني عليها الاخلال بالحقوق والالتزامات المترتبة أو التي يمكن أن تترتب لأحد الطرفين المتعاقدين أو عليه بمقتضى عهد جمعية الأمم أو ميثاق نبذ الحرب الموقع عليه في باريس في ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٨

١٥ — يتفق الفريقان المتعاقدان على أن أي خلاف ينشأ بينهما بصدد تطبيق نصوص هذه الاقتراحات أو تفسيرها مما لا يتسنى لهما تسويته بالمفاوضات مباشرة يعالج بمقتضى نصوص عهد جمعية الأمم

١٦ — في أي وقت بعد انقضاء خمس وعشرين سنة من نفاذ معاهدة تبنى على الاقتراحات المار ذكرها يجوز اجراء أي تعديل في شروطها يرى من اللازم عمله وفقاً للظروف القائمة وقتئذ وذلك بالاتفاق بين الفريقين المتعاقدين.

الجيش

المذكرة البريطانية

حضرة صاحب الدولة

في خلال محادثاتنا الأخيرة نشأت بعض مسائل عسكرية وتم النظر فيها بأتم العناية ، وتنقسم هذه المسائل بطبيعتها الى قسمين :

أولهما — ما يتعلق بقوات الجيش المصري التي يمكن أن تدعى لمعاونة القوات البريطانية المحالفة معاونة فعلية فيما لو نشأت [illegible] من التي أشير اليها في الجملة الأولى من الفقرة السابعة من الاقتراحات .

وثانيهما — المسائل الخاصة بالقوات البريطانية التي سيكون مقامها بجوار قنال السويس طبقاً للفقرة (٨) لضمان الدفاع عن ذلك الشريان الحيوي من طرق المواصلات البريطانية الامبراطورية .

فاما فيما يتعلق بالقسم الأول فقد اتفقنا على

١ — ينتهي النظام الحالي الذي يقوم بموجبه المفتش العام وأركان حربه بأداء بعض الوظائف . ويسحب الموظفون البريطانيون من الجيش المصري

٢ — على أن الحكومة المصرية ترغب وفقاً للفقرة الثامنة من الاقتراحات في الانتفاع بخدمة بعثة عسكرية بريطانية . وحكومة جلالة ملك المملكة المتحدة مستعدة [illegible] بعثة كهذه.

وترسل الحكومة المصرية موظفي الجيش المصري لتدريبهم في بريطانيا العظمى فقط . وتتعهد حكومة جلالته من جانبها بقبول جميع الموظفين الذين تريد الحكومة المصرية ارسالهم الى بريطانيا العظمى لهذا الغرض .

٣ — لمساعدة التعاون الوثيق المشار اليه آنفاً يجب أن لا يختلف نوع الأسلحة والمهمات في الجيش المصري

وتتعهد حكومة جلالته بالتوسط لتسهيل الحصول على تلك الاسلحة والمهمات من بريطانيا العظمى كلما أرادت الحكومة المصرية ذلك .

أما فيما يتعلق بالقوات البريطانية المشار اليها في الفقرة (٩) من الاقتراحات

١ — فان الحكومة المصرية تقدم مجانا لحكومة جلالته الاراضي والثكنات الخ.. في الاماكن التي يتفق عليها وتكون معادلة لما تشغله القوات البريطانية في مصر في الوقت الحاضر .

وعند اكمال المحال الجديدة تنقل تلك القوات اليها وتسلم الاراضي والثكنات الخ .. بعد اخلائها الى الحكومة المصرية.

ونظراً الى العقبات الفنية التي تعترض اجراء النقل تدريجياً فانه ينتظر اكمال المحال الجديدة ثم يؤخذ في النقل .

ونظراً لطبيعة المنطقة الواقعة شرقي درجة ٣٢ من خطوط الطول فتتخذ التدابير لتقديم وسائل الراحة المعقولة بزراعة أشجار وحدائق وهلم جرا للجنود ومدهم أيضاً بمورد للماء العذب يكون كافيا في الأحوال الطارئة

٢ — تستمر الامتيازات التي تتمتع بها الجيوش البريطانية في مصر في المسائل القضائية والمالية ويجوز تعديل ذلك في المستقبل بالاتفاق بين الحكومتين .

٣ — تمنع الحكومة المصرية مرور الطيارات فوق الاراضي الواقعة على كلتا ضفتي قناة السويس الى مدى عشرين كيلومترا منها الا في حالة الاتفاق بين الحكومتين على عكس ذلك

على أن هذا المنع لا يتناول قوات الحكومتين أو الخطوط التي تقوم بتسييرها هيئات بريطانية أو مصرية حقيقية تعمل تحت سلطة الحكومة المصرية .

وقد اتفقنا أيضاً على أن تقدم الحكومة المصرية جميع التسهيلات اللازمة للطيارات الحربية البريطانية وموظفيها ومعداتها [illegible] المطارات الموضوعة تحت تصرف القوات البريطانية طبقاً للفقرة (٩) من الاقتراحات أو القادمة من تلك المطارات

وتقدم حكومة جلالته التسهيلات اللازمة للطيارات الحربية المصرية وموظفيها ومعداتها في الاراضي [illegible]

المذكرة المصرية

ياصاحب الفخامة :

أتشرف بابلاغكم وصول مذكرتكم بتاريخ هذا اليوم الخاصة ببعض مسائل حربية وبأن أقرر لكم أنها تمثل بالدقة الاتفاق الذي انتهينا اليه.

المستشاران

المذكرة المصرية

ياصاحب السعادة

تعلمون سعادتكم أن الحكومة المصرية قد أخذت على عاتقها القيام ببرنامج واسع النطاق للاصلاحات الداخلية . وانني أدرك أن هذا العمل سيكون أبعد غوراً وأكثر صعوبة بسبب التعديلات المهمة التي ستدخل على نظام الامتيازات كما ترمي اليه الاقتراحات . وأرى ضماناً لانجاز هذا البرنامج الاصلاحي على وجه يدعو الى الارتياح أن الحاجة ستدعو الى الحصول على أفضل مشورة ممكنة. فانتهز هذه الفرصة لابلغ سعادتكم أن في نية الحكومة المصرية أن تحتفظ بخدمة بريطانيين في منصبي مستشار مالي للحكومة المصرية ومستشار قضائي لوزارة الحقانية وذلك مدى المدة اللازمة لاكمال الاصلاحات المشار اليها . أما اللذان سيشغلان هذين المنصبين في المستقبل فستختارهما الحكومة المصرية بالاتفاق مع حكومة جلالته البريطانية بالمملكة المتحدة ويعينان كموظفين مصريين من قبل الحكومة المصرية .

المذكرة البريطانية

ياصاحب الدولة

أتشرف بابلاغ دولتكم وصول مذكرتكم بتاريخ هذا اليوم الخاصة بمنصبي المستشار المالي للحكومة المصرية والمستشار القضائي لوزارة الحقانية وقد علمت مع الارتياح ما ذكرتموه دولتكم عن مقاصد الحكومة المصرية .

البوليس

المذكرة المصرية

ياصاحب السعادة

أنتهز هذه الفرصة لأبلغ سعادتكم أن الحكومة المصرية تنوي الغاء الادارة الأوربية بادارة الامن العام . ولكن عملا بالتعهد الذي تنطوي عليه الفقرة (٩) من الاقتراحات ستحتفظ الحكومة المصرية لمدة خمس سنوات على الأقل من بدء تنفيذ المعاهدة المبنية على الاقتراحات ، بعنصر أوربي ببوليس المدن يبقى طوال تلك المدة تحت قيادة ضباط بريطانيين .

فاذا رغبت الحكومة المصرية في المستقبل في اعادة تنظيم قوة البوليس فيسرني أن أعلم هل تستطيع أن تعتمد على مساعدة حكومة جلالته البريطانية في هذه المهمة .

المذكرة البريطانية

ياصاحب الدولة

ان حكومة جلالته البريطانية بالمملكة المتحدة قد علمت مع الارتياح [illegible] تنطوي عليه الفقرة (٩) من الاقتراحات [illegible] الحكومة المصرية [illegible] الغاء الادارة الأوربية [illegible]

بادارة الامن العام لمدة خمس سنوات على الأقل من بدء تنفيذ المعاهدة المبنية على الاقتراحات بعنصر أوربي ببوليس المدن يبقى طوال تلك المدة تحت قيادة ضباط بريطانيين

فاذا رغبت الحكومة المصرية في المستقبل في اعادة تنظيم قوة البوليس فيها فان حكومة جلالته البريطانية تكون سعيدة بأن تعيرها أفراداً [illegible] أو بعثة من البوليس كما فعلت مع بلاد أخرى رغبت في اعادة تنظيم قوات بوليسها

الامتيازات

المذكرة البريطانية

ياصاحب الدولة :

جاء في الفقرة (١١) من الاقتراحات ما يأتي: يعترف جلالة ملك بريطانيا العظمى بأن نظام الامتيازات القائم في مصر الآن لا يلائم روح العصر ولا حالة مصر الحاضرة وعليه فان جلالته البريطانية يتعهد ببذل كل ماله من نفوذ لدى الدول ذوات الامتيازات في مصر لنقل اختصاص المحاكم القنصلية الحالي الى المحاكم المختلطة وتطبيق التشريع المصري على الاجانب بشروط تضمن مصالحهم المشروعة .

ومن المفيد أن أبين لدولتكم الخطة التي أرى من الممكن أن يجري عليها اصلاح نظام الامتيازات اذ سأكون مستعداً لتأييد مساعي الحكومة المصرية لعقد اتفاقات مع الدول على أساس هذه الخطة في بدء تنفيذ المعاهدة المبنية على هذه الاقتراحات .

في سنة ١٩٢٠ بينما كانت المفاوضات دائرة بين الحكومتين البريطانية والمصرية كان يرمي وضع التدابير لتلغي الدول الأجنبية عاكمها القنصلية في مصر . وعليه تم اعداد مشروعات قوانين في تلك السنة لتوسيع اختصاص المحاكم المختلطة بحيث يشمل الاختصاص الحالي للمحاكم القنصلية .

وسأكون مستعداً للاتفاق على اتخاذ مشروعات تلك القوانين أساساً لاصلاح نظام الامتيازات اذا رضيت الدول الأجنبية بنقل اختصاص المحاكم القنصلية الى المحاكم المختلطة

أما فيما يتعلق بالتفاصيل فلا شك أن الحالة ستدعو الى تغييرات كثيرة .

وهذه يجب أن يبحث فيها الخبراء على أن هنالك بعض تعديلات أعتقد أنها ستكون ضرورية على أي حال ، وانا أرى أن أنتهز هذه الفرصة لأذكرها لدولتكم

قد يصعب على بعض الدول أن ترضى بأن جميع قضايا رعاياها الخاصة بالاحوال الشخصية [illegible] المحاكم المختلطة . فلعلها في هذه الحالة [illegible] يكون اختيارياً . والاختصاص في هذه [illegible] يجب أن يظل للسلطات القنصلية [illegible] بين الحكومة المصرية والحكومة [illegible] الشأن على نقل ذلك الاختصاص الى [illegible]

والى أن يوقع الاتفاق على أن تحول [illegible] المحاكم المختلطة الاختصاص في هذه القضايا [illegible] بالرعايا البريطانيين .

انا في حالة العفو أو [illegible]

مساعدة على الاجانب [illegible]

الاتفاق مادام هذا الموظف باقياً وذلك قبل تقديم مشورته الى الملك .

انني أعترف بأن الاحوال التي تطبق فيها الامتيازات في الوقت الحاضر فيما يتعلق بسلطة الحكومة المصرية في سن قوانين تسري على الاجانب أو فرض ضرائب عليهم لاتتفق مع الاحوال الحاضرة .

وسأكون مستعداً للاتفاق على أن تقوم الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة في المستقبل بابداء كل موافقة لازمة لتطبيق التشريع المصري ومن ضمنه التشريع المالي ، على الاجانب إلا في حالة التشريع الخاص بتشكيل المحاكم المختلطة وتحديد اختصاصها فانه لا ينفذ إلا بموافقة الدول عليه

ويكون على الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة أن تثبت من أن التشريع المشار اليه لا يناقض المبادىء التي يجري العمل بموجبها عادة في التشريع الحديث الذي يسري على الاجانب وأنه ، فيما يتعلق بوجه خاص بأي تشريع ذي صفة مالية ، لا يوجد تمييز غير عادل ضد الاجانب بما فيهم الشركات الاجنبية .

وان توسيع اختصاص المحاكم المختلطة الجنائي يستلزم اعداد وتنفيذ قانون جديد لتحقيق الجنايات. وفي مشروعات القوانين التي أعدت في سنة ١٩٢٠ بعض نصوص مهمة خاصة بقانون تحقيق الجنايات (أنظر المواد ١٠ — ٢٧ من القانون رقم .. الصادر في ١٨ أبريل سنة ١٩٢٠) ولا شك ان دولتكم توافقونني على أن قانون العقوبات الجديد يجب أن لا يحيد عن المبادىء المقررة بتلك المواد.

وهنالك بضع مسائل لا بد فيها من الوصول الى اتفاق بين الحكومة المصرية وحكومة جلالته البريطانية بالمملكة المتحدة ، على انني لا أعتقد ان من اللازم عمل أي شيء في الوقت الحاضر أكثر من مجرد ذكر هذه المسائل .

فاما الاولى فهي تعريف كلمة « أجنبي » فيما يتعلق بالتوسيع المقترح لاختصاص المحاكم المختلطة.

انني أفهم من كلام دولتكم ان القوانين التي تنفذها المحاكم الأهلية بمصر في الوقت الحاضر تجعل جميع الأشخاص المقيمين بمصر خاضعين للمحاكم الاهلية ماعدا أولئك الذين يخرجون من اختصاصها اما بحكم قانون أو عرف أو معاهدة .

فانا أقبل هذا المبدأ بشرط أن يكون مفهوما أن جميع الأجانب الذين كانوا يتمتعون بنظام الامتيازات فيما مضى يصبحون خاضعين لاختصاص المحاكم المختلطة بقطع النظر عن تغييرات السيادة القومية الوطرأت بعد حرب سنة ١٩١٤-١٩١٨ .

وأما الثانية فهي زيادة موظفي المحاكم المختلطة زيادة سيستلزمها توسيع اختصاصها واختصاص وظيفة النائب العمومي الجديدة للمحاكم المختلطة والموظفين الذين ستدعو الحاجة اليهم لتمكينه من القيام بتلك الواجبات على وجه يدعو الى الارتياح

ويؤخذ رأي المستشار القضائي مادام باقياً في شأن تعيين القضاة الاجانب في المحاكم المختلطة وتعيين رجال النيابة الأجانب اذا لزم

المذكرة المصرية

ياصاحب السعادة

لي الشرف أن أبلغكم أني تسلمت مذكرتكم بتاريخ هذا اليوم وأنها [illegible] المختلطة [illegible]

تعتمد حكومة جلالته بالمملكة المتحدة أنه يمكن بموجبها اصلاح نظام الامتيازات وتلافون نتائج الى بعض الاعتبارات الخاصة التي تعلقون عليها أهمية

ويسرني أن أقول ان الاقتراحات الخاصة التي تشيرون اليها تتفق مع رغبات الحكومة المصرية التي هي أيضاً على اتفاق مع حكومة جلالته البريطانية بوجه عام فيما يتعلق بالخطة التي يجب أن يسير عليها الاصلاح لنظام الامتيازات.

أما فيما يتعلق بتعريف كلمة « أجنبي » فاني الاحظ أنه وان تكن الحكومة المصرية لاتمانع في أن يسري قضاء المحاكم المختلطة المدني والجنائي على الأجانب الذين كانوا يتمتعون بالامتيازات الاجنبية قبل الحرب سنة ١٩١٤ — ١٩١٨ فان الاجانب الذين ليست لهم هذه الامتيازات وما كانت لهم قط يجب بالطبع أن يكونوا خاضعين لقضاء المحاكم الأهلية

الموظفون الاجانب

المذكرة المصرية

ياصاحب السعادة

في خلال محادثاتنا بشأن الفقرة (١٠) من الاقتراحات فهم أن حكومة جلالته البريطانية بالمملكة المتحدة وشهالي ارلندا لن تتشدد في تفسير ضيق غير معقول لهذه الفقرة وانه ليس ثمة ما يمس حرية الحكومة المصرية في استخدام موظفين أجانب غير بريطانيين في المناصب التي لا يتوافر لها موظفون بريطانيون ملائمون

المذكرة البريطانية

ياصاحب الدولة

أتشرف بابلاغ دولتكم انني تسلمت مذكرتكم بتاريخ هذا اليوم الخاصة باستخدام موظفين أجانب وانني أثبت هنا الكلام الوارد هنالك عن التفاهم الذي وصلنا اليه

الاقليات

المذكرة البريطانية

ياصاحب الدولة

أود أن أسجل أنه لم ير من الضرورة أن تذكر في الاقتراحات مسألة حماية الأقليات المشار اليها في تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، وأن من المسلم به ان هذه المسألة ستكون في المستقبل من اختصاص الحكومة المصرية وحدها .

المذكرة المصرية

ياصاحب السعادة

لي الشرف أن أحيطكم علماً باستلام مذكرة سعادتكم بتاريخ هذا اليوم بشأن مسألة الأقليات

السودان

المذكرة البريطانية

ياصاحب الدولة

لما تباحثنا في الفقرة ١٣ من الاقتراحات اتفقنا على أن تفحص مسألة الديون التي على السودان في الوقت الحاضر بقصد تسويتها على أساس العدل والانصاف، واتفقنا أيضاً على أن يبحث ممثل الخزينة البريطانية مع ممثل لوزارة المالية المصرية في هذه المسألة حالما تنفذ المعاهدة التي تعقد على أساس الاقتراحات

المذكرة المصرية

ياصاحب السعادة

رداً على مذكرة سعادتكم بتاريخ هذا اليوم أتشرف باثبات اتفاقنا على أن مسألة الديون التي على السودان سيفحصها ممثلان عن الخزينة البريطانية ووزارة المالية المصرية بقصد تسويتها على أساس العدل والانصاف.

المذكرة البريطانية

ياصاحب الدولة

من الملائم أن نسجل الاتفاق الذي قد انتهينا اليه بشأن الطرق التي بمقتضاها تجعل الاتفاقات الدولية منطبقة على السودان .

والاتفاقات التي سيكون من المرغوب تطبيقها على السودان ستكون بالطبع ذات صبغة فنية أو انسانية. في الحالة التي يتم فيها امضاء أي اتفاق من هذا النوع من مصر وبريطانيا العظمى ويراد تطبيقه على السودان فان المندوبين البريطاني والمصري يبديان معاً في الوقت الملائم تصريحاً كتابياً فحواه أن توقيعهما المشترك بالنيابة عن مصر والمملكة المتحدة يقصد به أن يشمل السودان وانه (في الحالة التي يجب فيها التصديق على الاتفاق) متى تم ايداع الوثيقة التي تتضمن هذا التصديق من جانب جلالة ملك مصر ومن جلالته البريطانية يصبح هذا الاتفاق سارياً على السودان طبقاً لشروطه.

فاذا لم يعمل مثل هذا التصريح فالاتفاق لا يصبح سارياً على السودان الا بطريقة الانضمام التي سيشار اليها فيما بعد

وفي الحالة التي يعمل فيها مثل هذا التصريح لا يذكر السودان ذكراً خاصاً في مستندات التصديق .

وفي بعض الحالات التي ينص فيها الاتفاق على الانضمام اللاحق ويكون من الملائم أن يسري الاتفاق على السودان بهذه الطريقة يتم الانضمام بوثيقة مشتركة يوقعها عن مصر وبريطانيا العظمى مندوبان يعينان لهذا الغرض .

أما طريقة ايداع وثيقة الانضمام فيتفق عليها في كل حال بين الحكومتين . وفي هذه الاحوال لا يكون ثمة محل للتصديق

وفي المؤتمرات الدولية التي تجرى فيها المفاوضات بشأن امثال هذه الاتفاقات يظل المندوبان المصري والبريطاني على اتصال من أجل أي عمل يتفقان على انه من المرغوب فيه لمصلحة السودان

المذكرة المصرية

ياصاحب السعادة

اتشرف بابلاغ سعادتكم اني تسلمت مذكرتكم بتاريخ هذا اليوم بشأن طريق تطبيق الاتفاقات الدولية على السودان بما قد يرغب في تطبيقه على تلك البلاد . واني اؤيد ماجاء فيها بشأن التفاهم الذي انتهينا اليه .

المذكرة البريطانية

ياصاحب الدولة

في اثناء محادثاتنا الاخيرة اعربتم دولتكم عن الأمل بأنه عند تنفيذ المعاهدة تعاد الجنود المصرية الى السودان . فاذا نفذت المعاهدة بالروح الودية التي تفاوضنا بها في الاقتراحات كان يرجى باخلاص حكومة جلالته البريطانية ببريطانيا العظمى وشمالي ارلندا فان الحكومة تكون مستعدة لأن تفحص بروح العطف الاقتراح بشأن عودة أورطة مصرية الى السودان في الوقت الذي تنسحب فيه القوات البريطانية من القاهرة .

المذكرة المصرية

ياصاحب الفخامة

اتشرف بابلاغ فخامتكم وصول مذكرتكم بتاريخ هذا اليوم الخاصة بعودة أورطة مصرية الى السودان وقد أخذت علماً بموقف حكومة جلالته البريطانية في هذا الشأن .

(محمد محمود)

اتفاق السودان

سنة ١٨٩٩

التي أشير اليها في مشروع المعاهدة الجديدة

وقع اللورد كرومر باسم انكلترا وبطرس باشا غالي باسم مصر في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ اتفاقا في ١٢ مادة جاء في مقدمته ما نصه :

« حيث ان بعض أقاليم السودان التي خرجت عن طاعة الحضرة الفخيمة الخديوية قد صار افتتاحها بالوسائل الحربية والمالية التي بذلتها بالاتحاد حكومتا جلالة ملكة الانكليز والجناب العالي الخديوي .

« وحيث قد أصبح من الضروري وضع نظام مخصوص لأجل ادارة الاقاليم المفتتحة المذكورة وسن القوانين اللازمة لها بمراعاة ما هو عليه الجانب العظيم من تلك الاقاليم من التأخر وعدم الاستقرار على حال الى الآن وما تستلزمه حالة كل جهة من الجهات المتنوعة

« وحيث انه من المقتضى التصريح بمطالب حكومة جلالة الملكة المترتبة على ما لها من حق الفتح وذلك بالاشتراك في وضع النظام الاداري والقانون الآنف ذكره وفي اجراء تنفيذ مفعوله وتوسيع نطاقه في المستقبل .

« وحيث انه تراءى من جملة وجوه أصوبية الحاق وادي حلفا وسواكن بادارة الاقاليم المفتتحة المجاورة لها

« فلذلك قد صار الاتفاق والاقرار فيما بين الموقعين على هذا بما لهما من التفويض اللازم لهذا الشأن على ما يأتي :

الأولى — تطلق لفظة السودان (وقد أهملوا بالاتفاق كلمة السودان المصري) على جميع الأراضي التي لم تخلها الجنود المصرية منذ سنة ١٨٨٣ والاراضي التي كانت بادارة الحكومة المصرية قبل الثورة الاخيرة وفقدت منها موقتاً ثم فتحتها الآن حكومة جلالة الملكة والحكومة المصرية بالاتحاد والاراضي التي قد تفتحها بالاتحاد من الآن فصاعداً

الثاني — يستعمل العلم البريطاني والعلم المصري معاً في البر والبحر بجميع أنحاء السودان ماعدا مدينة سواكن فلا يستعمل فيها سوى العلم المصري .

المادة الثالثة — تفوض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية في السودان الى موظف واحد يلقب حاكم عموم السودان ويكون تعيينه بأمر عال خديوي بناء على طلب حكومة جلالة الملكة ، ولا يفصل عن وظيفته الا بأمر عال خديوي يصدر برضاء الحكومة البريطانية .

المادة الرابعة — كافة القوانين وكافة الاوامر واللوائح التي تكون لها قوة القانون المعمول به والتي من شأنها تحسين ادارة حكومة السودان أو تقرير حقوق الملكية فيه بجميع أنواعها وكيفية أيلولتها والتصرف فيها يجوز سنها أو تحويرها أو نسخها من وقت الى آخر بمنشور من الحاكم العام . وهذه القوانين والاوامر واللوائح يجوز أن يسري مفعولها على جميع أنحاء السودان أو على جزء معلوم منه ويجوز أن يترتب عليها صراحة أو ضمنا تحوير أو نسخ أي قانون أو أية لائحة من القوانين أو اللوائح الموجودة

وعلى الحاكم العام أن يبلغ على الفور جميع المنشورات التي يصدرها من هذا القبيل الى وكيل وقنصل جنرال الحكومة البريطانية بالقاهرة والى رئيس مجلس نظار الجناب العالي الخديوي

المادة الخامسة — لا يسري على السودان أو على جزء منه شيء ما من القوانين أو الاوامر العالية أو القرارات الوزارية المصرية التي تصدر من الآن فصاعداً الا ما يصدر باجرائه منها منشور من الحاكم العام بالكيفية السابق بيانها

المادة السادسة — المنشور الذي يصدر من حاكم عموم السودان ببيان الشروط التي بموجبها يصرح للاوروبيين من أية جنسية كانت بحرية المتاجرة أو السكنى بالسودان أو تملك ملك كائن ضمن حدوده لا يشمل امتيازات خصوصية لرعايا أية دولة أوروبية

المادة السابعة — لا تدفع رسومات الواردات على البضائع الآتية من الأراضي المصرية حين دخولها الى السودان ، ولكنه يجوز مع ذلك تحصيل الرسوم المذكورة على البضائع القادمة من غير الاراضي المصرية . الا انه في حالة ما اذا كانت تلك البضائع آتية الى السودان عن طريق سواكن أو أية مينا أخرى من موانئ سواحل البحر الأحمر لا يجوز أن تزيد الرسوم التي تحصل عليها عن القيمة الجاري تحصيلها حينئذ على مثلها من البضائع الواردة الى البلاد المصرية من الخارج . ويجوز أن تقرر عوائد على البضائع التي تخرج من السودان بحسب ما يقدره الحاكم العام من وقت الى آخر بالمنشورات التي يصدرها بهذا الشأن

المادة الثامنة — فيما عدا مدينة سواكن لا تمتد سلطة المحاكم المختلطة على أية جهة من جهات السودان ولا يعترف بها فيه بوجه من الوجوه

المادة التاسعة — يعتبر السودان بأجمعه ما عدا مدينة سواكن تحت الأحكام العرفية ويبقى كذلك الى أن يتقرر خلاف ذلك بمنشور من الحاكم العام .

المادة العاشرة — لا يجوز تعيين قناصل أو وكلاء قناصل أو مأموري قنصليات بالسودان ولا يصرح لهم بالاقامة قبل المصادقة على ذلك من الحكومة البريطانية .

المادة الحادية عشرة — ممنوع منعاً مطلقاً ادخال الرقيق الى السودان أو تصديره منه ، وسيصدر منشور بالاجراءات اللازم اتخاذها للتنفيذ بهذا الشأن

المادة الثانية عشرة — قد حصل الاتفاق بين الحكومتين على وجوب المحافظة منهما على تنفيذ مفعول معاهدة بروكسل المبرمة بتاريخ ٢ يوليه ١٨٩٠ فيما يتعلق بادخال الأسلحة النارية والذخائر الحربية والاشربة المقطرة أو الروحية وبيعها أو تشغيلها

البحيرة

للشاعر الفرنسي الكبير لامارتين

كذلك لا نزال مدفوعين أبداً نحو شطآن جديدة ؟ في الليل الازلي ، ومسافرين بلا عودة . أفلا نستطيع أن نلقي المرساة يوما واحداً في محيط العمر ؟

أيتها البحيرة ! يكاد العام يتم دورته ، فانظري ! لقد جئت وحدي ، قرب الأمواج العزيزة التي يجب أن تراها هي ، جئت أجلس على هذا الحجر الذي رأيتها تجلس عليه !

كنت تهدرين كذلك حيال هذه الصخور البعيدة

وكذلك كنت تتحطمين على جنوبها الممزقة ، وكذلك كانت الريح تلقي زبد أمواجك على قدميها المعبودتين

***

هل تذكرين ؟ في ذات مساء ، كنا ندفع المجاذيف في صمت وسكون

ولم يك يسمع من بعيد ، على صفحة الموج ، تحت السماوات ، غير صوت المجاذيف وهي تضرب ضرباتها المتزنة ، على أمواجك الرخيمة .

وبغتة ردد صدى ألوان مجهولة آتية من الأرض — على الشاطىء المفتون .

وكان للموج منتبهاً ، وكان الصوت المحبوب يردد هذه الكلمات :

« أيها الزمن ! قف طيرانك

« وأنت أيتها الساعات الهنيئة ! قفي جريانك :

« دعينا نتذوق اللذات العجلى من خير أيامنا وأجملها .

« كم من شقي هنا يتوسل اليك ، فاجر وأسرعي بهم ، واحملي من أيامهم يد العناية التي تطويهم ، وانسي السعداء .

« غير اني أرجو بعض الزمن عبثاً .

« ان الزمن يهرب مني فأقول لهذا الليل ، مهلا ، ان الفجر سيمحو الظلام

***

فلنحب اذن ، فلنحب اذن ! ولنسرع لنسبق الساعة الهاربة !

فليس للانسان مرسى ، وليس للزمن شاطىء ، انه يجري ونحن نمضي في أثره

أيها الزمن الحسود : هل يمكن أن تطير منا أويقات النشوة التي يملأ لنا فيها الحب كأس الهناء مترعة بسرعة أيام الشقاء ؟

كيف ! ألا نستطيع على الاقل تعيين أثرها ؟

كيف ! هل تمضي الى الأبد ؟

كيف ! كل شيء هالك !

هذا الزمن الذي وهبها ، هو الزمن الذي محاها ، فلا يعيدها الينا أبداً !

أيها الخلود ، أيها العدم ، أيها الماضي ، أيتها اللجج المظلمة :

ماذا تفعلين بالأيام التي تبتلعين ؟

تكلمي : ألا ترجعين الينا تلك اللذات العظيمة التي سحرتنا بها ؟

***

أيتها البحيرة ! أيتها الصخور الصماء ! أيتها الكهوف ! أيتها الغابات المظلمات ! انت يا من يستبقيك الزمن ، أو التي يستطيع تجديد شبابها !

احفظي لديك شيئاً من هذه الليلة

وأنت أيتها الطبيعة الجميلة !

احفظي لنا الذكرى على الاقل !

أيتها البحيرة الجميلة !

لتكن في سكونك ، ولتكن في اضطرابك ، وفي منظر تلالك الضاحكة ، وفي الأدواح القاتمة وفي تلك الصخور الصلدة ، التي تنحني على أمواجك !

ولتكن في النسيم الذي يرتعش ويمضي

وفي صدى شواطئك الذي تردده شواطئك الأخرى

وفي الكوكب ذي الجبين الفضي الذي يشرق على وجهك الناصع بأضوائه اللطيفة !

وليقل الهواء الذي ينتحب ، واليراع الذي يتنهد ، وشذا رطبك العطر ليقل كل ما نسمع ، وكل ما نرى ، وكل ما نتنفس : « انهما أحبا ! »

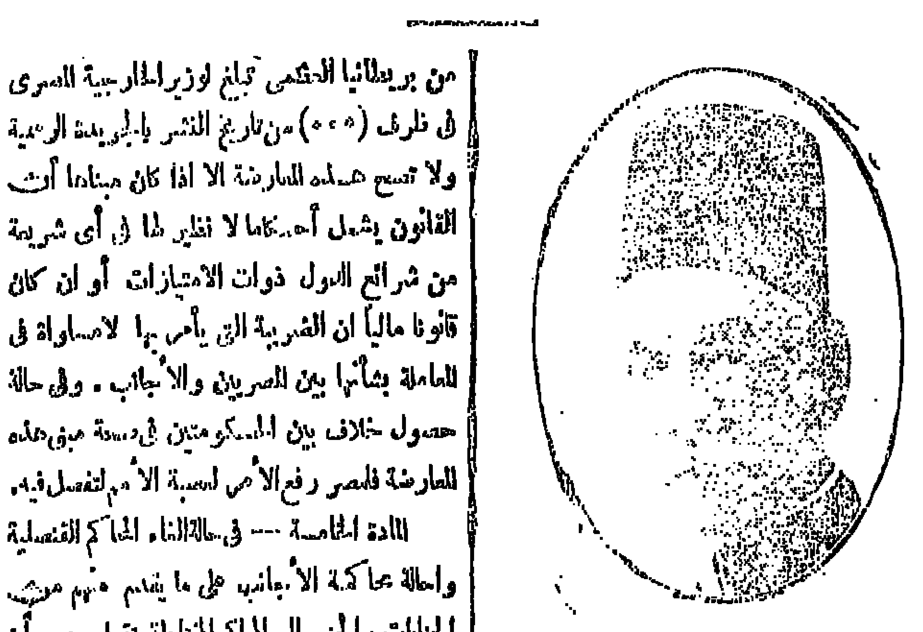
(من تأملاته الاولى)

للنصورة عبد العزيز صبري

مشروع سعد باشا

قدمه الى اللورد ملنر بتاريخ ١٧ يوليو سنة ١٩٢٠

في وثيقة رسمية



المغفور له سعد زغلول باشا

باشر الوفد المصري محادثات مع لجنة لورد ملنر من شهر يونيو الى شهر أغسطس سنة ١٩٢٠ وقد أسفرت هذه المحادثات عن مشروعين قدم أحدهما المغفور له سعد باشا الى لورد ملنر والآخر أرسل به لورد ملنر الى الوفد المصري ، وهذا نص كل من المشروعين .

نص مشروع الوفد

المادة الأولى — تعترف بريطانيا العظمى باستقلال مصر . تنتهي الحماية التي أعلنتها بريطانيا العظمى على مصر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ هي والاحتلال العسكري الانجليزي ، وبذلك تسترد مصر كامل سيادتها الداخلية والخارجية وتكون دولة ذات نظام دستوري .

المادة الثانية — تجلي بريطانيا العظمى جنودها عن القطر المصري في ظرف (....) من تاريخ العمل بهذه المعاهدة .

المادة الثالثة — عند استعمال الحكومة المصرية حقها في الاستغناء عن خدمة الموظفين الانجليز تلتزم باحسان معاملتهم على الطريقة الآتية : —

في غير حالة الرفت لبلوغ السن القانونية أو العجز الجثماني عن العمل أو بمقتضى حكم تأديبي أو لانتهاء المدة المحددة في عقد الاستخدام يعطى للموظف المرفوت تعويضاً إضافياً بمقدار شهر عن كل سنة قضاها في الخدمة ، ويمنح هذا التعويض أيضاً لكل موظف يترك باختياره خدمة الحكومة المصرية في ظرف سنة من تاريخ العمل بهذه المعاهدة

المادة الرابعة — تخفيفاً لمضار الامتيازات الى حين الغائها تقبل مصر أن الحقوق التي تستعملها الدول الان بمقتضى هذه الامتيازات تكون لبريطانيا العظمى لاستعمالها باسمهن بالكيفية الاتية . —

١ — الزيادات والتعديلات التي يراد ادخالها على لائحة ترتيب المحاكم المختلطة لا تحصل الا بموافقة بريطانيا العظمى .

٢ — كافة القوانين الاخرى التي لا تنفذ الان في حق الأجانب أصحاب الامتيازات الا بموافقة الدول أو بقرار بالموافقة من الهيئة التشريعية بمحكمة الاستئناف المختلطة أو من الجمعية العمومية لهذه المحكمة تصير نافذة عليهم بمقتضى ديكريتو ... من بريطانيا العظمى تبلغ لوزير الخارجية المصرى في ظرف (...) من تاريخ النشر بالجريدة الرسمية ولا تصح هذه المعارضة الا اذا كان مبناها أن القانون يشمل أحكاما لا نظير لها في أي شريعة من شرائع الدول ذوات الامتيازات أو ان كان قانونا ماليا ان الضريبة التي يأمر بها لا مساواة في المعاملة بشأنها بين المصريين والأجانب . وفي حالة حصول خلاف بين الحكومتين في صحة مبنى هذه المعارضة فلمصر رفع الأمر لعصبة الأمم لتفصل فيه .

المادة الخامسة — في حالة الغاء المحاكم القنصلية واحالة محاكمة الأجانب على ما يقع منهم من الجنايات والجنح الى المحاكم المختلطة تقبل مصر أن تعين أحد رجال القانون من التبعية الانجليزية في وظيفة النائب العمومي لدى المحاكم المختلطة .

المادة السادسة — تقرر الحكومة البريطانية انها مستعدة للنظر بالاشتراك مع الحكومة المصرية بعد مضي خمس عشرة سنة في مسألة ازالة المساس الحاصل بسيادة مصر على سكان بلادها بسبب ما للاجانب من الامتيازات في التشريع والقضاء .

وتحفظ مصر لنفسها الحق في رفع هذه المسألة ان اقتضى الحال الى عصبة الامم بعد الميعاد المذكور .

المادة السابعة — في حالة الغاء قومسيون صندوق الدين فان مصر تعين موظفاً ساميا تختاره بريطانيا العظمى يكون له ما للقومسيون المذكور الان من الاختصاصات ، ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية في كافة ما ترغب تكليفه به من الاستشارات والمهمات المالية .

المادة الثامنة — لبريطانيا العظمى ان رأت لزوما أن تنشىء على مصاريفها بالشاطىء الاسيوي لقنال السويس نقطة عسكرية للمساعدة على صد ما عساه يحصل من الهجمات الأجنبية على هذا القنال ،

تحديد منطقة هذه النقطة يحصل بعد بمعرفة لجنة مكونة من خبراء عسكريين من الطرفين بعدد متساو .

ومن المتفق عليه أن انشاء هذه النقطة لا يعطى لبريطانيا أي حق في المداخلة في أمور مصر ولا يخل أدنى اخلال بما لمصر من حقوق السيادة على تلك المنطقة التي تبقى خاضعة لسلطة مصر مطبقة فيها قوانينها ، كما لا يمس بالسلطة المخولة لمصر باتفاقية القسطنطينية المحررة في اكتوبر سنة ١٨٨٨ الخاصة بحرية الملاحة في قنال السويس .

وبعد مضي عشرين سنة من تاريخ العمل بهذه المعاهدة يبحث المتعاقدان الامر لمعرفة ما اذا كان استبقاء هذه النقطة لم يعد له لزوم وما اذا لم يكن ممكنا أن يترك لمصر وحدها العناية بالمحافظة على القنال ، وفي حالة الخلاف يرفع الامر لعصبة الأمم .

المادة التاسعة — في حالة ما ترى مصر التي لها حق التمثيل السياسي ألا تعين نائباً عنها مصريا لدى أي بلد من البلاد تعهد بالمصالح المصرية في هذا البلد الى نائب بريطانيا العظمى وهو يتولى الدفاع عن تلك المصالح وفق آراء وزير الخارجية المصري .

المادة العاشرة — يوافق الطرفان بمقتضى هذا على عقدهما محالفة دفاعية بينهما للأغراض الاتية : — (١) تتعهد بريطانيا العظمى بالاشتراك في الدفاع عن الأراضي المصرية ضد كل تعد يحصل من جانب أي دولة من الدول

٢ — عند حصول تعد على الممالك البريطانية من جانب أي دولة أوربية ولو لم تكن سلامة القطر المصري ذاته في خطر مباشر فان مصر تتعهد بأن تقوم داخل حدود بلادها لبريطانيا العظمى بجميع ما تحتاج اليه حربياً من تسهيل سبل المواصلات وأعمال النقل وشروط أداء هذه المعونة تتحدد باتفاق خاص

المادة الحادية عشرة — تتعهد مصر فوق ذلك بأن لا تعقد أي محالفة مع أي دولة أخرى يكون اتفاق عقدها مع بريطانيا العظمى

المادة الثانية عشرة — مسألة السودان تكون موضوع اتفاق خاص .

المادة الثالثة عشرة — هذه المحالفة معقودة لمدة ثلاثين سنة في نهايتها يمكن للطرفين أن ينظرا في أمر تجديدها .

المادة الرابعة عشرة — كل ما كان مخالفا لأحكام الشروط من الأحكام المتعلقة بمصر الواردة بكافة المعاهدات الاخرى ملغى لا عمل له .

المادة الخامسة عشرة — تودع هذه المعاهدة بسكرتارية جمعية الأمم لتسجيلها ، وتقرر بريطانيا العظمى أنها عن نفسها قابلة من الآن دخول مصر بهذه الجمعية بصفتها دولة حرة مستقلة .

المادة السادسة عشرة — يعمل بهذه المعاهدة بمجرد تبادل التصديق عليها من المتعاقدين ويحصل التصديق فيما يتعلق بمصر بناء على قرار بالاعتماد صادر من الجمعية الوطنية التي تدعى لتقرير الدستور المصري الجديد .

سعد زغلول

مشروع لورد ملنر

قدم الى الوفد المصري بتاريخ ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٠



لورد ملنر

نص المشروع

أولا — تعقد معاهدة بين مصر وبريطانيا العظمى تعترف بريطانيا العظمى بموجبها باستقلال مصر كدولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية، وتمنح مصر بريطانيا العظمى الحقوق التي تلزم لصيانة مصالحها الخاصة وتمكينها من تقديم الضمانات التي يجب أن تعطى للدول الأجنبية لتحقيق تخلي تلك الدول عن الحقوق المخولة لها بمقتضى الامتيازات.

ثانيا — تبرم بموجب هذه المعاهدة نفسها محالفة بين بريطانيا العظمى ومصر تتعهد بمقتضاها بريطانيا العظمى أن تعضد مصر في الدفاع عن سلامة أرضها، وتتعهد مصر انها في حالة الحرب حتى ولو لم يكن هناك مساس بسلامة أرضها أن تقدم داخل حدود بلادها كل المساعدة التي في وسعها الى بريطانيا العظمى ومن ضمنها استعمال مالها من الموانىء وميادين الطيران ووسائل المواصلات للأغراض الحربية.

وتشمل هذه المعاهدة أحكاما للاغراض الآتية:

أولا — تتمتع مصر بحق التمثيل في البلاد الأجنبية، وعند عدم وجود ممثل مصري معتمد من حكومته تعهد الحكومة المصرية بمصالحها الى الممثل البريطاني. وتتعهد مصر بأن لا تتخذ في البلاد الاجنبية خطة لا تتفق مع المحالفة أو توجد صعوبات لبريطانيا العظمى، وتتعهد كذلك بأن لا تعقد مع دولة أجنبية أي اتفاق ضار بالمصالح البريطانية.

ثانيا — تمنح مصر بريطانيا العظمى حق ابقاء قوة عسكرية في الارض المصرية لحماية مواصلاتها الامبراطورية، وتعين المعاهدة المكان الذي تعسكر فيه هذه القوة وتسوى ما تستلزمه من المسائل التي تحتاج الى التسوية، ولا يعتبر وجود هذه القوة بأي وجه من الوجوه احتلالا عسكريا للبلاد كما انه لا يمس حقوق حكومة مصر.

ثالثا — تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية مستشارا ماليا يعهد اليه في الوقت [illegible] (المالية) التي لاعضاء صندوق الدين، ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته في جميع المسائل الاخرى التي قد يرغب في استشارته فيها.

رابعا — تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية موظفا في وزارة الحقانية يتمتع بحق الاتصال بالوزير ويجب احاطته بجميع المسائل المتعلقة بادارة القضاء فيما له مساس بالاجانب، ويكون أيضا تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته في أي أمر مرتبط بتأييد القانون والنظام

خامسا — نظراً لما في النية من نقل الحقوق التي تستعملها الى الآن الحكومات الاجنبية المختلفة بموجب نظام الامتيازات الاجنبية الى الحكومة البريطانية، تعترف مصر بحق بريطانيا العظمى في التدخل بواسطة ممثلها في مصر لتمنع ان يطبق على الاجانب أي قانون مصري يستدعي الآن موافقة الدول الاجنبية، وتتعهد بريطانيا العظمى من جانبها ان لا تستعمل هذا الحق الا حيث يكون مفعول القانون مجحفا بالاجانب.

صيغة أخرى لهذه المادة

نظراً لما في النية من نقل الحقوق التي تستعملها الآن الحكومات الاجنبية المختلفة بموجب نظام الامتيازات الى الحكومة البريطانية تعترف مصر بحق بريطانيا العظمى في التدخل بواسطة ممثلها في مصر لتمنع ان ينفذ على الاجانب أي قانون مصري يستدعي الآن موافقة الدول الاجنبية، وتتعهد بريطانيا العظمى من جانبها بأن لا تستعمل هذا الحق الا في حالة القوانين التي تتضمن تمييزاً مجحفا بالاجانب في مادة فرض الضرائب أو لا تتفق مع مبادىء التشريع المشتركة بين جميع الدول ذوات الامتيازات.

سادساً — نظرا للعلاقات الخاصة التي تنشأ عن المحالفة بين بريطانيا العظمى ومصر يمنح الممثل البريطاني مركزاً استثنائيا في مصر ويخول حق التقدم على جميع الممثلين الآخرين.

سابعاً — تحصل التعديلات اللازم ادخالها على نظام الامتيازات باتفاقات تعقد بين بريطانيا العظمى والدول المختلفة ذوات الامتيازات وتقضي هذه الاتفاقات بابطال المحاكم القنصلية الاجنبية حتى يتيسر تعديل نظام المحاكم المختلطة وتوسيع اختصاصها وسريان التشريع الذي تسنه الهيئة التشريعية المصرية (ومنه التشريع الذي يفرض الضرائب) على جميع الاجانب في مصر

ثامناً — بعد العمل بالمعاهدة المشار اليها في البند الثالث تبلغ بريطانيا العظمى نصها الى الدول الاجنبية وتعضد الطلب الذي تقدمه مصر للدخول كعضو في جمعية الامم.

مسألة السودان

أما مسألة السودان فلم تطرح تحت البحث ولكن الوفد قد حصل على [illegible]

مشروع لورد كورزون

قدمه الى عدلي باشا يكن ونشر بمصر بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٢١ على اثر المفاوضات الرسمية التي دارت بينهما في صيف عام ١٩٢١

لورد كرزون

نص المشروع

الذي نشر في ٥ ديسمبر سنة ١٩٢١

وبعد انقطاع المحادثات بين الوفد المصري ولجنة ملنر نشرت اللجنة المذكورة تقريرها ثم طلبت الحكومة البريطانية المفاوضة مع وفد مصري فذهب وفد برياسة دولة عدلي يكن باشا في صيف سنة ١٩٢١ وتفاوض مع لورد كرزن فاسفرت المفاوضات عن المشروع الآتي:

مذكرة بنصوص مشروع اتفاق بين بريطانيا العظمى ومصر:

أولا انهاء الحماية

١ — في مقابل ابرام المعاهدة الحالية والتصديق عليها تقبل حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى رفع الحماية المعلنة على مصر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ والاعتراف بمصر من ذلك الحين دولة متمتعة بحقوق السيادة تحت امرة ملوكية دستورية. فبمقتضى هذا قد أبرمت وتستمر باقية بين حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى وشعبه من جهة وبين حكومة مصر والشعب المصري من الجهة الاخرى معاهدة دائمة ورابطة سلام ووداد وتحالف

ثانيا العلاقات الاجنبية

٢ — تتولى الشؤون الخارجية لمصر وزارة الخارجية المصرية تحت ادارة وزير معين لذلك

٣ — يمثل حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى في مصر قوميسير عال يكون له في جميع الاوقات ولسبب مسئولياته الخاصة مركز استثنائي ويكون له حق التقدم على ممثلي الدول الاخرى

٤ — يمثل الحكومة المصرية في لوندرة وفي أي عاصمة أخرى ترى الحكومة المصرية أن المصالح المصرية يمكن أن تستدعي هذا التمثيل فيها، معتمدون سياسيون يكون لهم لقب ورتبة وزير.

٥ — بالنظر للتعهدات التي أخذتها بريطانيا العظمى على نفسها في مصر وعلى الخصوص فيما يتعلق بالدول الاجنبية يجب أن توجد أوثق الصلات بين وزارة الخارجية المصرية والقوميسير العالي [illegible]

[illegible] سياسي مع دولة أجنبية بدون أن تستطلع رأي حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى بواسطة القوميسير العالي البريطاني.

٧ — تتمتع الحكومة المصرية بحق تعيين ممثلين قنصليين في الخارج حسب مقتضيات مصالحها

٨ — لاجل تولي الشؤون السياسية [illegible] والقيام بالحماية القنصلية للمصالح المصرية في الاماكن التي لا يوجد فيها ممثلون سياسيون أو [illegible] مصريون يضع ممثلو جلالة ملك بريطانيا العظمى أنفسهم تحت تصرف الحكومة المصرية ويقدمون لها كل مساعدة في قدرتهم.

٩ — تستمر حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى على تولي المفاوضة لالغاء الامتيازات الحالية مع الدول ذوات الامتيازات وتقبل مسئولية [illegible] المصالح المشروعة للاجانب في مصر [illegible] حكومة جلالة الملك مع الحكومة المصرية [illegible] في هذه المفاوضات رسميا.

ثالثا النصوص العسكرية

١٠ — تتعهد بريطانيا العظمى بمساعدة مصر في الدفاع عن مصالحها الحيوية وعن سلامة أراضيها لاجل القيام بهذه التعهدات وحماية المواصلات الامبراطورية البريطانية الحماية اللازمة تكون للقوات البريطانية حرية المرور في مصر ولها أن تستقر في أي مكان في مصر ولأية مدة يحددان من وقت لاخر، ويكون لها أيضا في كل وقت ما لها [illegible] من التسهيلات لاحراز واستعمال الثكنات وميادين التمرين والمطارات والترسانات الحربية [illegible] الحربية

رابعا استخدام الموظفين أو الضباط الاجانب

١١ — بالنظر للمسئوليات الخاصة التي تتحملها بريطانيا العظمى وبالنظر للحالة القائمة في الجيش المصري والمصالح العمومية تتعهد الحكومة المصرية بالا تعين ضباطاً أو موظفين أجانب في أية مصلحة منها قبل موافقة القوميسير العالي البريطاني

خامسا الادارة المالية

١٢ — تعين الحكومة المصرية بعد [illegible] حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى قوميسيرا ماليا توكل اليه في كل الوقت المناسب الحقوق التي يقوم بها الآن أعضاء صندوق الدين ويكون [illegible] القوميسير المالي مسئولا بوجه أخص عن دفع المطلوبات الآتية في مواعيدها:

١ — المبالغ المخصصة لميزانية المحاكم المختلطة

٢ — جميع المعاشات والمكافآت الاجانب [illegible] المستحقة للموظفين الاجانب المحالين على المعاش وورثتهم.

٣ — ميزانية القوميسيرين المالي والقضائي والموظفين التابعين لهما

١٣ — لاجل ان يؤدي القوميسير المالي واجباته كما ينبغي يجب أن يحاط احاطة [illegible] الامور المالية في دائرة وزارة المالية [illegible]

١٤ — ليس للحكومة المصرية عقد قرض خارجي أو تخصيص ايرادات مصلحة عمومية بدون موافقة القوميسير المالي

سادسا الادارة القضائية

تعين الحكومة المصرية بالاتفاق مع حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى قوميسيرا قضائيا يكلف بسبب التعهدات التي تحملتها بريطانيا العظمى القيام بمراقبة تنفيذ القانون في جميع المسائل التي تمس الاجانب

١٦ — لاجل أن يؤدي القوميسير القضائي واجباته كما ينبغي يجب أن يحاط احاطة تامة بجميع الامور التي تمس الاجانب وتكون من اختصاص وزارتي الحقانية والداخلية، ويكون له في كل وقت التمتع بحق الدخول على وزيري الحقانية والداخلية

سابعاً السودان

١٧ — حيث ان رقي السودان السلمي هو من الضروريات لأمن مصر ولدوام مورد المياه لها تتعهد مصر بأن تستمر في أن تقوم لحكومة السودان بنفس المساعدات الحربية التي كانت تقوم بها في الماضي أو أن تقدم بدلا من ذلك لحكومة السودان اعانة مالية تحدد قيمتها بالاتفاق بين الحكومتين. تكون كل القوات المصرية في السودان تحت أمر الحاكم العام. وغير ذلك تتعهد بريطانيا العظمى لان تضمن لمصر نصيبها العادل من مياه النيل. ولهذا الغرض قد تقرر أن لا تقام أعمال ري جديدة على النيل أو روافده جنوبي وادي حلفا بدون موافقة لجنة مؤلفة من ثلاثة أمناء يمثل أحدهم مصر والثاني السودان والثالث أوغندا.

ثامناً قروض الجزية

١٨ — المبالغ التي تعهد خديوي مصر في أوقات مختلفة لدفعها للبيوت المالية التي أصدرت القروض التركية المضمونة بالجزية المصرية تستمر الحكومة المصرية على تخصيصها كما كان في الماضي لدفع الفوائد والاستهلاك لقرض سنة ١٨٩٤ وسنة ١٨٩١ الى أن يتم استهلاك هذين القرضين. تستمر الحكومة المصرية أيضاً في دفع المبالغ التي كان جاريا دفعها لسداد فوائد قرض ١٨٥٥ المضمون.

عندما يتم استهلاك قروض سنة ١٨٩٤ وسنة ١٨٩١ وسنة ١٨٥٥ تنتهي مسئولية الحكومة المصرية فيما يتعلق بأي تعهد ناشىء عن الجزية التي كانت دفعتها مصر لتركيا سابقاً

تاسعاً اعتزال الموظفين والتعويض المستحق لهم

١٩ — للحكومة المصرية الحق في أن تستغني عن خدمة الموظفين البريطانيين في أي وقت كان بعد نفاذ هذه المعاهدة بشرط أن تمنح هؤلاء الموظفون تعويضاً ماليا كما سيأتي بيانه وذلك زيادة على المعاش أو المكافأة التي يستحقونها بمقتضى أحكام استخدامهم.

ويكون للموظفين البريطانيين الحق بنفس [illegible]

الاحكام على الموظفين الذين لهم الحق في المعاش والذين ليس لهم الحق في المعاش، وأيضا على موظفي البلديات ومجالس المديريات والهيئات المحلية الاخرى.

٢٠ — الموظفون المرفوتون أو المحالون على المعاش طبقاً لنص المادة السابقة تعطى لهم زيادة على التعويض اعانة اياب لبلادهم تكون كافية لسد نفقات ترحيل الموظف نفسه وعائلته ومتاعه المنزلي الى لوندره.

٢١ — تدفع التعويضات والمعاشات بالجنيهات المصرية باعتبار سعر ثابت قدره ٩٧ قرشاً ونصف للجنيه الانكليزي.

٢٢ — يوضع جداول عن التعويضات:

١ — للموظفين الدائمين

٢ — للموظفين المؤقتين بمعرفة رئيس جمعية خبراء حسابات التأمين

عاشراً حماية الاقليات

٢٣ — تتعهد مصر بأن النصوص الوارد ذكرها فيما بعد تعتبر قواعد أساسية والا يتضارب معها أو يؤثر عليها أي قانون أو لائحة أو عمل رسمي والا ينقض مفعولها قانون أو لائحة أو عمل رسمي.

٢٤ — تتعهد مصر بأن تضمن لجميع سكان مصر الحماية التامة الكاملة لأرواحهم وحريتهم من غير تمييز بسبب مولدهم أو تبعيتهم الدولية أو لغتهم أو جنسيتهم أو دينهم.

يكون لجميع سكان مصر الحق في أن يقوموا بحرية تامة علانية أو غير علانية بشعائر أي ملة أو دين أو عقيدة ما دامت هذه الشعائر لا تنافي النظام العام أو الآداب العمومية.

٢٥ — جميع الحائزين للرعوية المصرية يكونون متساوين أمام القانون ويكون لكل منهم التمتع بما يتمتع به الآخرون من الحقوق المدنية والسياسية من غير تمييز بسبب الجنس أو اللغة والدين

اختلاف الاديان والعقائد والمذاهب لا يؤثر على أي شخص حائز للرعوية المصرية في المسائل الخاصة بالتمتع بالحقوق المدنية والسياسية مثل الدخول في الخدمات العمومية والتوظف والحصول على الالقاب الشرف أو مزاولة المهن أو الصناعات. لا يسوغ فرض أي قيد على أي شخص متمتع بالرعوية المصرية في حرية استعماله لأي لغة في معاملته الخصوصية أو التجارية أو في الدين أو في الصحف أو في المطبوعات من أي نوع كانت أو في الاجتماعات العمومية.

٢٦ — الاشخاص الحائزون للرعوية المصرية التابعون للاقليات القومية أو الدينية أو اللغوية يكون لهم الحق، في القانون وفي الواقع، في نفس المعاملة والضمانات التي يتمتع بها غيرهم من حائزي الرعوية المصرية، وعلى الخصوص يكون لهم حق مساو لحق الآخرين في أن ينشئوا أو يديروا أو يراقبوا على نفقاتهم معاهد خيرية أو دينية أو اجتماعية ومدارس أو غيرها من دور التربية، ويكون لهم الحق في أن يستعملوا فيها لغتهم الخاصة وأن [illegible]

تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

وتبليغ الحكومة البريطانية اياه لعظمة السلطان

مستر لويد جورج

رئيس الوزارة الانجليزية المؤتلفة وقتئذ

ولما رفض الوفد الرسمي مشروع كرزن واستقال دولة عدلي باشا من رياسة الوزارة مكثت مصر بلا وزارة حتى حدثت محادثات بين المرحوم ثروت باشا من جهة ودار الحماية من جهة أخرى أسفرت عن تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذي بلغ الى عظمة السلطان وهذا نص التبليغ والتصريح.

خطاب الحكومة الانجليز

الى عظمة السلطان

ياصاحب العظمة

١ — أتشرف بأن أعرض لمقام عظمتكم أن الناس قد ذهبوا في تأويل بعض عبارات المذكرة التفسيرية التي قدمتها الى عظمتكم في الثالث من شهر ديسمبر مذاهب تخالف أفكار الحكومة البريطانية وسياستها، وهو ما آسف له أشد الاسف

٢ — ولقد يخال المرء مما نشر عن هذه المذكرة من التعليقات العديدة أن كثيرا من المصريين ألقي في روعهم أن بريطانيا العظمى توشك أن ترجع في نواياها القائمة على التسامح والعطف على الاماني المصرية، وانما تنوي الانتفاع بمركزها الخاص بمصر لاستبقاء نظام سياسي اداري لا يتفق والحريات التي وعدت بها.

٣ — غير انه ليس شيء أبعد عن خاطر الحكومة البريطانية من هذه الفكرة، بل ان الاساس الذي بنيت عليه المذكرة التفسيرية هو أن الغاية من الضمانات التي تطلبها بريطانيا العظمى ليست ابقاء الحماية حقيقة أو حكماً، وقد نصت المذكرة على أن بريطانيا العظمى صادقة الرغبة في أن ترى مصر متمتعة بما تتمتع به البلاد المستقلة من ميزات أهلية ومن مركز دولي.

٤ — واذا كان المصريون قد رأوا في هذه الضمانات أنها تجاوزت الحد الذي يلتئم مع حالة البلاد الحرة فقد غاب عنهم أن انجلترا انما ألجأها الى ذلك حرصها على سلامة نفسها تلقاء حالة تتطلب منها أشد الحذر خصوصاً فيما يتعلق [illegible] يمر بها العالم الآن لن تدوم ولا ييأس كذلك أن يزول الاضطراب السائد في مصر منذ المدة والأمل وطيد في أن الاحوال العالمية سائرة الى التحسن — هذا من جانب — ومن جانب آخر فكما قيل في المذكرة: سيجيء وقت تكون فيه حالة مصر مدعاة الى الثقة بما تقدمه من الضمانات المصرية لصيانة المصالح الاجنبية

٥ — أما أن تكون انجلترا راغبة في التدخل في ادارة مصر الداخلية فذلك ما قالت فيه الحكومة البريطانية، ولا تزال تقول، ان أصدق رغباتها وأخلصها هو أن تترك للمصريين ادارة شؤونهم، ولم يكن يخرج مشروع الاتفاق الذي عرضته بريطانيا العظمى عن هذا المعنى. واذا كان قد ورد فيه ذكر موظفين بريطانيين لوزارتي المالية والحقانية فان الحكومة البريطانية لم ترم بذلك الى استخدامهما للتداخل في شؤون مصر، وكل ما قصدته هو أن تستبقي أداة اتصال تستدعيها حماية المصالح الاجنبية.

٦ — هذا هو كل مرمى الضمانات البريطانية ولم تصدر هذه الضمانات قط عن رغبة في الحيلولة بين مصر وبين التمتع بحقوقها الكاملة في حكومة أهلية

٧ — فاذا كانت هذه هي نوايا انجلترا فلا يمكن لاحد أن ينكر أن انجلترا يعز عليها أن ترى المصريين يؤخرون بعملهم حلول الاجل الذين يبلغون فيه مطمحاً ترغب فيه انجلترا كما تتوق اليه مصر أو أن ينكر أنها تكره أن ترى نفسها مضطرة الى التدخل لرد الامن الى نصابه كلما أدركه اختلال يثير مخاوف الاجانب ويجعل مصالح الدول في خطر. وانه ليكون مما يؤسف له أن يري المصريون في التدابير الاستثنائية التي اتخذت أخيرا أي مساس بمطمحهم الاسمى أو أية دلالة على تغيير القاعدة السياسية التي سبق بيانها فان الحكومة البريطانية لم يكن غرضها الآن تضع حدا لتهييج ضار قد يكون لتوجيهه الى أهواء العامة نتائج تذهب بثمرة الجهود القومية المصرية، ولذلك كان الذي روعي بوجه خاص فيما أخذ من التدابير مصلحة القضية المصرية التي تستفيد من أن البحث فيها يجري في جو قائم على الهدوء والمناقشة بإخلاص.

٨ — والآن وقد بدأت تعود السكينة الى ما كانت عليه بفضل الحكمة التي هي قوام الخلق المصري والتي تتغلب في الساعات الحاسمة فاني لسعيد أن أنهي الى عظمتكم أن حكومة جلالة الملك تنوي أن تشير على البرلمان باقرار التصريح الملحق بهذا، واني لعلى يقين بأن هذا التصريح يوجد حالة تسود فيها الثقة المتبادلة ويضع الاساس لحل المسألة المصرية حلا نهائيا مرضيا.

٩ — وليس ثمة ما يمنع منذ الآن من اعادة منصب وزير الخارجية والعمل لتحقيق التمثيل السياسي والقنصلي لمصر.

١٠ — أما انشاء برلمان يتمتع بحق الاشراف والرقابة على السياسة والادارة في حكومة مسئولة [illegible]

عظمتكم والى الشعب المصرى . واذا أبطأ لأى سبب من الاسباب انفاذ قانون التضمينات (اقرار الاجراءات التى اتخذت باسم السلطة العسكرية) السارى على جميع ساكنى مصر والذى أشير اليه فى التصريح الملحق بهذا ، فانى أود أن أحيط عظمتكم علما بأنى الى أن يتم الغاء الاعلان الصادر فى ٢ نوفمبر سنة ٩١٤ سأكون على استعداد لايقاف تطبيق الاحكام العرفية فى جميع الامور المتعلقة بحرية المصريين فى التمتع بحقوقهم السياسية.

١٥ — فالكلمة الان لمصر ، وانه ليرجى أنها وقد عرفت مبلغ حسن استعداد الحكومة البريطانية ونواياها ، تسترشد فى أمرها بالعقل والروية لا بإعمال الاهواء . ولى مزيد الشرف الخ

القاهرة فى ٢٨ فبراير سنة ٩٢٢ اللنبى

نص تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

بما أن حكومة جلالة الملك عملا بنواياها التى جاهرت بها ترغب فى الحال فى الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة

وبما أن للعلاقات بين حكومة جلالة الملك وبين مصر أهمية جوهرية للامبراطورية البريطانية فبموجب هذا تعلن المبادىء الاتية :

١ — انتهت الحماية البريطانية على مصر وتكون مصر دولة مستقلة ذات سيادة

٢ — حالما تصدر حكومة عظمة السلطان قانون التضمينات (اقرار الاجراءات التى اتخذت باسم السلطة العسكرية) نافذ الفعل على جميع ساكنى مصر ، تلغى الاحكام العرفية التى أعلنت فى ٢ نوفمبر سنة ٩١٤

٣ — الى أن يحين الوقت الذى يتسنى فيه ابرام اتفاقات بين حكومة جلالة الملك وبين الحكومة المصرية فيما يتعلق بالامور الاتي بيانها وذلك بمفاوضات ودية غير مقيدة بين الفريقين تحتفظ حكومة جلالة الملك بصورة مطلقة بتولى هذه الامور وهى :

ا — تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية فى مصر

ب — الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تداخل أجنبى بالذات أو بالواسطة

ج — حماية المصالح الاجنبية فى مصر وحماية الأقليات .

د — السودان

وحتى تبرم هذه الاتفاقات تبقى الحالة فيما يتعلق بهذه الأمور على ماهى عليه الان

قانون تحقيق الجنايات

جمع وترتيب حضرة الاستاذ كامل افندى المصرى

أوفى مجموعة للاجراءات الجنائية معدلة لغاية مايو الماضى مع بيان مصادر كل مادة وملحق بنظام جميع اللجان الادارية المختصة بالمخالفات ، عمل خصيصا لنفع القاضى والمحامى وأعضاء النيابة ورجال الادارة والبوليس وطلبة الحقوق وغيرهم . يباع بالمكتبة التجارية الكبرى بشارع محمد على بمصر والثمن يرسل مقدما ١٠ قروش [illegible]

بين مستر مكدونالد والمغفور له سعد زغلول باشا

مستر رامزى مكدونلد

ولما تولى دولة سعد باشا الحكم فى سنة ١٩٢٤ وذهب للمفاوضة مع مستر ماكدونالد رئيس وزارة العمال البريطانية ولم تنجح المفاوضة بعث مستر مكدونالد الى لورد اللنبى المندوب السامى البريطانى فى مصر اذ ذاك بالكتاب الابيض الاتي :

فى أثناء محادثاتى مع رئيس الوزارة المصرية أوضح لى زغلول باشا ماهى التعديلات التى لا يرى بدا من ادخالها فى الحالة الحاضرة فى مصر . فاذا كنت قد فهمته حق الفهم فهذه التعديلات هى كما يأتي :

أولا — سحب جميع القوات البريطانية من الاراضى المصرية .

ثانيا — سحب المستشار المالى والمستشار القضائى .

ثالثا — زوال كل سيطرة بريطانية على الحكومة المصرية ولاسيما فى العلاقات الخارجية التى ادعى زغلول باشا أنها تعرقل بالمذكرة التى أرسلتها الحكومة البريطانية الى الدول الاجنبية فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ قائلة بأن الحكومة البريطانية تعد كل سعى من دولة أخرى للتدخل فى شؤون مصر عملا غير ودى .

رابعا — عدول الحكومة البريطانية عن دعواها فى حماية الاجانب والاقليات فى مصر

خامسا — عدول الحكومة البريطانية عن دعواها فى الاشتراك بأى طريقة كانت فى حماية قناة السويس . أما فى شأن السودان فانى ألفت النظر الى بعض البيانات التى فاه بها زغلول باشا بصفته رئيس مجلس الوزراء أمام البرلمان المصرى فى الصيف فى ١٧ مايو . ويؤخذ مما علمته فى هذا الصدد أن زغلول باشا قال ان وجود قيادة الجيش المصرى العامة فى يد ضابط [illegible] بريطانيين فى هذا الجيش لا يتفق مع كرامة مصر [illegible]

من رئيس الحكومة المصرية المسؤول لم يقتصر على وضع السردار السير لى ستاك باشا فى مركز صعب ، بل وضع جميع الضباط البريطانيين الملحقين بالجيش المصرى أيضا فى هذا المركز . ولم يفتنى أيضا أنه قد نقل لى أن زغلول باشا أدعى لمصرف شهر يونيه الماضى بحقوق ملكية السودان العامة ووصف الحكومة البريطانية بأنها غاصبة .

فقال زغلول باشا الاقوال السابقة التى قالها لم يكن مرددا فيها صدى رأي البرلمان المصري فقط ، بل رأى الامة المصرية أيضا .

فاستنتجت من ذلك أنه مازال متمسكا بذلك المركز ، على أن الاقوال التى من هذا النوع لا بد أنها أثرت فى عقول المصريين المستخدمين فى السودان وفى عقول السودانيين فى الجيش المصرى فكان من جراء ذلك أنه أصبح يلوح أن الاخلاص للحكومة المصرية أمر يختلف عن الاخلاص لادارة السودان الحالية ولا ينطبق عليه . وكانت النتيجة من ذلك أن الامر لم يقتصر على تبدل تام فى روح التعاون الانجليزى المصرى الذي كان سائرا فى السودان بل وجد الرعايا المصريون المستخدمون فى حكومة السودان مشجعا جعلهم يعدون أنفسهم دعاة لنشر آراء الحكومة المصرية وتكون النتيجة أنه اذا استمرت هذه الحال من دون وجود أي اتفاق يصبح وجودهم فى السودان تحت نظام الحكم الحالى مصدرا للخطر على الامن العام . وقد وعدت فى أثناء محادثاتنا الاولى أن أكون صريحا جدا مع زغلول باشا ولم أترك فى نفسه أدنى شك فى أثناء تلك المحادثة وفيما بعدها عن الموقف الذى اضطرت الحكومة البريطانية الى وقوفه فى شأن مصر والسودان .

وتذكرون أنه عندما سحبت الحكومة البريطانية حمايتها عن مصر سنة ١٩٢٢ احتفظت ببعض المسائل للتسوية باتفاقات تعقد فيما بعد ، وقد ظللت أؤمل أنه من الممكن عند اطالة الامعان ايجاد أساس للاتفاق يقبله البلدان ولكن الموقف الذى وقفه زغلول باشا جعل مثل هذا الاتفاق مستحيلا فى الوقت الحاضر وقد أثرت مباشرة مسألة قناة السويس لان فى سلامتها مصلحة حيوية لنا ولمصر فى السلم والحرب . ومن المؤكد اليوم كما كان مؤكدا سنة ١٩٢٢ أن سلامة مواصلات الامبراطورية البريطانية فى مصر تظل مصلحة حيوية لبريطانيا ، وأن ضمان بقاء قناة السويس مفتوحة فى السلم وفى الحرب لتمر السفن البريطانية فيها مرورا حرا هو الاساس الذى تقوم عليه خطة الامبراطورية البريطانية الدفاعية .

وكان اتفاق سنة ١٨٨٢ المتعلق بحرية الملاحة فى قناة السويس هو الاداة التى أعدت للحصول على تلك الغاية ولكن ظهر فى سنة ١٩١٤ أنه لا يفى بهذا الغرض فاتخذت الحكومة البريطانية نفسها التدابير اللازمة لتضمن بها بقاء القناة مفتوحة . [illegible] فى وسع الحكومة البريطانية بعد ذلك الاختبار أن [illegible] [illegible]

السلامة بارزة فى أى اتفاق يعقد بين حكومتنا فانا لا أرى سببا يجعل التوفيق مستحيلا مع وجود حسن النيـة . وفي رأيي أنه من الممكن [illegible] التعاون العملى بين بريطانيا ومصر لحماية هذه المواصلات بعقد معاهدة تحالف وثيقة ، وهذه المعاهدة التي يعقدها الفريقان بالحرية والاختيار على قاعدة المساواة تنص على وجود قوة بريطانية فى مصر ؛ ولا يكون وجودها منافيا [illegible] بالاستقلال مصر ، بل يكون دليلا على [illegible] صلات وثيقة خاصة بين البلدين وعلى تصميمهما على التعاون فى مسألة ذات خطورة حيوية لكليهما ولا يخطر للحكومة البريطانية فى بال أن تدخل هذه القوة أى تدخل فى الحكومة المصرية أو [illegible] تمس السيادة المصرية . وقلت بملء الصراحة ان الحكومة البريطانية لا تنوى أن تتحمل أقل مسؤولية عن أعمال الحكومة المصرية أو تصرفها والتزم أن تسيطر أو تدير السياسة التى تستنسب لها الحكومة أن تسير عليها .

ويؤخذ من كل ماجرى لى من المحادثات مع زغلول باشا فى مسألة السودان أن هذه الاحاديث لم تظهر سوى اصراره على موقفه الذى صرح به فى أقواله العمومية ، فلابد لى من التمسك بالبيانات التى فهت بها فى هذا الموضوع فى مجلس النواب ويجب أن لا يبقى شك فى ذلك لا فى مصر ولا [illegible] السودان . واذا كان هنالك شك فانه لا يفضى [illegible] الى الاضطراب . وفى خلال ذلك يظل الواجب العملى فى حفظ النظام فى السودان ملقى على عاتق الحكومة البريطانية وهى تتخذ جميع التدابير اللازمة لهذا الغرض ، فانها منذ ذهبت الى هناك وضعت على عاتقها تعهدات أدبية لإيجاد نظام اداري جيد . فهى لا تسمح بأن يزول هذا النظام ، وهى تعد مسئوليتها وديعة فى يدها للشعب السوداني ولا يمكن أن تترك السودان الا عند ما تتم عملها [illegible]

ان الحكومة البريطانية لا ترغب فى تحوير الاتفاقات الحالية ولكن يجب عليها أن تصرح بأن الحالة الحاضرة التى تسمح للموظفين الملكيين والضباط العسكريين أن يتآمروا ضد النظام [illegible] هى حالة لا تطاق .

فاذا لم تقبل الحالة الحاضرة بإخلاص وتظل قائمة الى أن يوضع اتفاق جديد فان حكومة السودان تخل بواجبها اذا سمحت لمثل هذه [illegible] أن تستمر . ولم تغفل الحكومة البريطانية [illegible] الاعتراف بأن لمصر بعض المصالح المادية فى السودان وبأن هذه المصالح يجب أن تضمن وتصان وأهمها هو مايتعلق بنصيبها فى مياه النيل وبارتفاع [illegible] يكون لها من المطالب المالية من حكومة السودان وأن الحكومة البريطانية كانت وما زالت مستعدة لصيانة هذه المصالح بطريقة مرضية [illegible]

(وقد حدثت فى الفقرات السابقة [illegible] الذى تراه حكومة جلالة الملك لها من [illegible] تجاه مصر والسودان ، وأرى من واجبى [illegible] [illegible] دون تأخير) [illegible]

الكتاب الاخضر

وهذه نصوص الوثائق التي اشتمل عليها الكتاب الأخضر الذي نشره المرحوم دولة ثروت باشا عن محادثاته مع سير أوستن تشمبرلن في صيف سنة ١٩٢٧ . مع بيان الوثائق التى يحتويها :



المغفور له عبد الخالق ثروت باشا — سير اوستن تشمبرلن وزير خارجية انجلترا

بيان ما اشتمل عليه الكتاب الاخضر

بيان حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا

الوثائق :

١ — المشروع المصرى
٢ — المشروع البريطانى
٣ — ملاحظات عامة على المشروع البريطانى مقدمة من مصر
٤ — كتاب الى السير اوستن تشمبرلن من حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا قبل مبارحته لندرة فى أواخر اكتوبر سنة ١٩٢٧
٥ — مشروع مذكرة أولى من وزارة خارجية بريطانيا العظمى الى حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا رئيس مجلس الوزراء ببيان وجهة نظر حكومة صاحب الجلالة البريطانية فى اصلاح نظام الامتيازات .
٦ — مشروع مذكرة ثانية من وزارة خارجية بريطانيا العظمى الى حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا رئيس مجلس الوزراء ببيان وجهة نظر حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية فى اصلاح نظام الامتيازات .
٧ — رسالة السير أوستن تشمبرلن المؤرخة ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٧ بابلاغ المشروع النهائى
٨ — المشروع النهائى
٩ — استيضاحات عما تقصده الحكومتان المتعاقدتان ببعض عبارات مشروع المعاهدة ، مقدمة من مصر
١٠ — رسالة تلغرافية من السير اوستن تشمبرلن الى اللورد لويد بتاريخ ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٧ بتسليم صورة [illegible]
١١ — رسالة السير أوستن تشمبرلن الاولى الى دولة ثروت باشا تمهيدا للاجابة على الاستيضاحات
١٢ — الرد البريطانى الأول على الاستيضاحات المصرية
١٢ — (مكررة) — المكاتبتان المتبادلتان بين دولة ثروت باشا واللورد لويد فى ٢٦ و٢٧ فبراير سنة ١٩٢٨ فى شأن الاشارة الى توقيع المعاهدة
١٣ — الاجابة المصرية على الرد البريطانى الاول
١٤ — الاقتراح البريطانى بشأن البوليس والامن العام
١٥ — الاقتراح البريطانى بشأن الطيران فى منطقة القنال
١٦ — الرد البريطانى على الاجابة المصرية (١٣) فيما يتعلق بالمادة الرابعة من المعاهدة
١٧ — رسالة السير أوستن تشمبرلن الثانية الى دولة ثروت باشا
١٨ — رد دولة ثروت باشا على رسالتى السير اوستن تشمبرلن
١٩ — مذكرة عن مسألة الضباط البريطانيين المستخدمين بالجيش المصرى
٢٠ — مذكرة عن الموظفين البريطانيين فى البوليس والامن العام
٢١ — رسالة السير اوستن تشمبرلن الثالثة الى دولة ثروت باشا
٢٢ — كتاب بتاريخ ٤ مارس سنة ١٩٢٨ من دولة ثروت باشا الى اللورد لويد بتبليغ وجهة نظر زملائه
٢٣ — كتاب بتاريخ ٥ مارس سنة ١٩٢٨ من دولة ثروت باشا الى اللورد لويد [illegible]

بيان

ان المحادثات التي دارت بيني وبين سعادة السير أوستن تشمبرلن وزير خارجية حضرة صاحب الجلالة البريطانية لأجل الوصول الى اتفاق يصلح أساسا لمفاوضات رسمية يكون الغرض منها عقد معاهدة تحالف وصداقة بين بريطانيا العظمى ومصر ؛ قد مرت بادوار ثلاثة : أما الدور الاول ، وهو الذى كانت ثمرته تبادل مشروعينا ، فقد جرى أثناء زيارة مليكنا المعظم لانجلترا أى من ٤ الى ٢٦ يوليه سنة ١٩٢٧ ؛ كذلك جرى الدور الثانى بلوندرة فى خلال المدة القصيرة التى أقمتها فيها عقب زيارة جلالته لمدينة بروكسل مباشرة . وفى غضون هذه المدة كانت أهم المناقشات فيما اقترحه كلا الطرفين ، وجرى الدور الثالث فى القاهرة ، وكان أهم أغراضه تبادل الرأى تتمة للاحاديث السابقة وسعيا الى تحديد مرمى بعض نصوص المعاهدة ، وقد بدأ هذا التبادل شفهيا ثم عاد كتابيا ، وكان الوسيط فيه فخامة اللورد لويد المندوب السامى لحضرة صاحب الجلالة البريطانية فى مصر .

— ١ —

ولقد بدا لى أن زيارة حضرة صاحب الجلالة الملك لانجلترا فرصة موفقة للاتصال مباشرة برجال السياسة الانجليز ولا سيما رجال حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية ؛ ثقة بان هذا الاتصال الشخصى لا بد عائد بالفائدة على مصر بما يؤدى اليه من زيادة فهم كل منا حالة الآخر . وكنت حريصا بوجه خاص على ازالة ما علق بأذهانهم من الاثر الذى تركته الحوادث الاخيرة ولاسيما حادث شهر يونيه بشأن الجيش ، ذلك الحادث الذى حدا بهم الى اتخاذ تدابير — من مثل ارسال مدرعات الى الاسكندرية — لم تكن فى نظرنا لتتفق مع رغبتنا الصادقة فى أن تكون علاقاتنا مع بريطانيا العظمى ودية ولا متناسبة مع الاسباب التي دعت الى تلك الازمة . وقد كان للحفاوة الفائقة التى لقيها مليكنا المعظم من حضرتى صاحبى الجلالة البريطانية ومن الجمهور الانجليزى بوجه عام فى جميع المدن التى زارها ما شد من عزمى وسهل من مهمتى . لذلك اجتمعت للمرة الاولى فى وزارة الخارجية البريطانية بالسير اوستن تشمبرلن اجتماعا طويلا ، أعربت لسعادته فيه قبل كل شىء عما خالج فؤاد جلالته من عظيم الرضا والارتياح وما تركته فى نفسه من جميل الاثر مظاهر الحفاوة الودية التي لقيها جلالته من حضرتي صاحبى الجلالة البريطانية والترحاب من جميع طبقات الشعب بحماسة وطواعية نفس بالغتين ، مما سرنا أن نرى فيه اشارة ناطقة بالعطف على مصر . وكان لعبارات الارتياح والشكر التى أبلغتها لسعادته أجمل الوقع فى نفسه . وقد أعرب لى السير تشمبرلن من جانبه عما تكنه الأمة البريطانية من حسن الاستعداد نحو الشعب المصرى ، وأكد لى أن موقفه كان على الدوام منطبعا بطابع الصداقة نحو مصر ، وأسهب كثيرا فى هذا الباب ، وتمنى أن تجد بريطانيا العظمى ما يشجعها على مواصلة السير فى هذا الطريق . فأكدت لسعادته أن الشعب المصري يضمر مثل هذا الشعور نحو الامة البريطانية ، واننا نرغب رغبة صادقة فى الارتباط معها بأوثق العلاقات م[illegible]

لا يبدو فى نظري بعيدا . وكان يسعدني من هذا الحديث أنه مكنني من أن أثبت لسعادته أن الامل الذى أعربت له عنه فى العام الماضى لم يخب ، وأن مصر قد سعت بإخلاص الى تحقيق سياسة حسن التفاهم بين البلدين . وأكدت له أنه بصرف النظر عن الحوادث الاخيرة التى أخشى أن تكون قد تركت فى نفسه أثرا غير حسن ؛ فالحكومة المصرية وأولو الشأن المسئولون فى مصر لم يحيدوا عن الخطة التى رسموها وانهم بذلوا أقصى ما استطاعوا من الجهود لاجتناب أسباب سوء التفاهم ، كما انهم ذللوا صعابا ما كانوا ليذللوها لولا رغبتهم الصادقة فى السلام وحسن التفاهم . فأبدى لى السير أوستن تشمبرلن بالغ سروره لسماع ذلك ، وطلب الى أن اذكر له بعض تفصيلات فى هذا الموضوع فأجبته الى طلبه وأفضت فى ايضاح موقف الحكومة المصرية والبرلمان والزعماء المسئولين بصدد الخلافات التى وقعت أخيرا فى مسألة الموظفين البريطانيين ومسألة الجيش وبعض مسائل أخرى وبيان ما كان للجهود التى بذلها كل فى دائرته من الأهمية للوصول الى تسوية هذه الخلافات تسوية ودية دفع بها الخطر على حسن العلاقات بين البلدين .

وقد ذكرت له انى لم أقصد بهذا البيان توجيه أية تهمة لاى كان بل الاشارة الى انه لم تضمر لبريطانيا العظمى فى أي وقت من الاوقات أى شعور غير ودي .

لاح لى أن السير أوستن تشمبرلن ، وقد كان يصغى الى هذا البيان بمنتهى الاهتمام والعطف ، تقبله قبولا حسنا . وقال لى : انه يأسف جد الاسف لوقوع مثل هذه الحوادث التى قد تكدر العلاقات بين انجلترا ومصر فى أى وقت وانه يرى من مصلحة مصر الحقيقية ان تذكر أن لبريطانيا العظمى مصالح وتبعات لا يسعها التخلى عنها ، ونوه بوجه خاص بواجب الحكومة البريطانية فى مراعاة الحقوق والواجبات المترتبة على تحفظات تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذي ألغى الحماية وأعلن استقلال مصر ، وأشار الى ان لهذه الحقوق أعظم الاهمية للامبراطورية البريطانية وان كل حكومة انجليزية أيا كان تشكيلها لا يسعها إلا أن تحافظ عليها مهما كلفها ذلك ، اذ كانت تلك الحقوق حيوية لبريطانيا العظمى مرتبطة بكيانها نفسه . واستطرد قائلا : ان سنه تسمح له بأن يذكر ظروف التداخل البريطانى فى مصر وأن يذكر ان وزراء حضرة صاحب الجلالة البريطانية كانوا مخلصين عندما كانوا يصرحون بان الاحتلال وقتى وانه صائر الى الزوال فى أقرب وقت ممكن ، ولكن الحوادث كانت فوق مقدور الرجال ، وذكر ان المستقبل يعنيه أكثر من الماضى . وعنده أن لب المسألة فى الوقت الحاضر هو ما اذا كان الشعب المصرى والحكومة المصرية على استعداد للاعتراف بالظروف الخاصة التى يجد كل من البلدين أنه وضع فيها تلقاء الاخر وبما يترتب على تلك الظروف من الضرورات بالنسبة لكل منهما ، وما اذا كنا نرغب فى التعاون الودى مع الحكومة البريطانية لضمان الدفاع عن مصالحنا المشتركة ولرخاء بلادينا . فان كان الجواب سلبيا ظلت العلاقات بين مصر وانجلترا تحت رحمة أدنى حادث يطرأ وتعرضت تلك العلاقات الى أزمات قد تضطر بريطانيا العظمى ، على أسفها ، الى [illegible]

أنه في سنة ١٩٢٤ عندما كان زغلول باشا في لندرة عمل المستر رمسي ماكدونالد ، وقد كان في ذلك الوقت رئيساً للوزارة البريطانية ، جاهداً لوضع أساس التعاون الودي بين البلدين، ولكن مسعاه على الرغم من رغبته الصادقة في احترام الأماني المصرية المشروعة لم يكلل بالنجاح . ومن ذلك الحين وقعت حوادث يؤسف لها وكان لها عواقب غير مرضية . وتساءل عما اذا كنا قد استفدنا من تلك التجارب، وأصبحنا الآن أكثر استعداداً لأن نلقى حقائق الحالة وجهاً لوجه وأن ندرك المزايا التي تترتب على التعاون مع بريطانيا العظمى تعاوناً قائماً على الصراحة والاخلاص.

فاجبته باني لا أنكر ما لوجهة النظر البريطانية من القدر والشأن ، على اني أتمنى أن تقدر وجهة النظر المصرية أيضاً حق قدرها . وذكرت لسعادته ان الشعب المصري في جملته لا يشك في صدق الوعود البريطانية وانه لم يفارقه الامل بان سيأتي على أي حال يوم تتحقق فيه هذه الوعود، وانه ليس من العدل أن تلام الامة المصرية على ذلك الاطمئنان واليقين الراسخين ، وانما أملاهما عليها شعورها بعدالة حقها التي عززتها التصريحات الرسمية المتكررة على لسان رجال الحكومة البريطانية ؛ واني لأدرك تمام الادراك أن مصالح بلادينا تجعل لهما على السواء مصلحة في ازالة اسباب الاحتكاك والتصادم ، واننا لا نطلب الا ان نتعاون قلبياً في تحقيق هذا الغرض . وقد بينت له أن أكبر الاسباب فيما كان يقع من الحوادث من وقت الى آخر ، مما لا يأسف له أحد بقدر ما نأسف له ، يرجع الى جو من سوء الظن وعدم الثقة يحيط بعلاقات مصر مع انجلترا . ويترتب على ذلك أن أبسط أعمالنا وأشدها انطواء على حسن النية كان ينظر اليه من الجانب البريطاني بعين الريبة ، كما ان مطالب الحكومة البريطانية ، حتى ولو كانت في مصلحة مصر ، كانت تؤول عندنا بأنها اعتداءات على حقوق مصر واستقلالها . وعندي انه يجب ألا نلتمس في غير هذا المصدر أسباب المشاكل التي كان على الحكومتين أن تذللاها في العهد الاخير .

شاطرني السير اوستن تشمبرلن الرأي وسألني عن العلاج لهذه الحالة. فاجبته بان أحسن حل في نظري هو أن يتولى باخلاص تحديد العلاقات بين انجلترا ومصر تحديداً يحول دون وقوع مثل هذا الاصطدام ويجعل علاقاتنا قائمة على قواعد تكفل — بما توثق من عرى الصداقة — زوال سوء التفاهم الذي تجلت أضراره بالبلدين على السواء . فقال لي ان هذا هو ما يشعر به ويتمناه ، ولكن هل من سبيل الى تحقيقه ؟ فاجبت بان ذلك يتوقف على انجلترا بنوع خاص، لأنها تطلب ضمانات بينما مصر لا يسعها أن تعطى من الضمانات الا ما يتفق مع حرية القيام بشؤون استقلالها . ولا شك أن رغبة الشعب المصري وزعمائه المسؤولين في ايجاد علاقات ودية مع بريطانيا العظمى رغبة أكيدة لا شك فيها ، قد سبق لي أن أقمت الدليل على ذلك . واني لأشعر ان هذه الرغبة قد زادت تأكيداً بما قوبل به مليكنا المعظم من مظاهر الحفاوة التي أولها المصريون بأن المقصود بها مصر نفسها في شخص جلالته . فاذا عرض علينا ما لا يتضمن قيوداً تتعارض مع سيادتنا فثمة أمل كبير في أن [illegible]

مصالح البلدين تعاوناً في سبيل التوفيق . فأعرب السير اوستن تشمبرلن عن ارتياحه لسماع ذلك مني وأكد أن الحكومة البريطانية لا تنوي مطلقاً التدخل في الشؤون الداخلية لمصر ، ولكنه اذا أدركت مصر أن بريطانيا العظمى في حاجة الى بعض ضمانات لحماية مصالحها الجوهرية فقد يستطاع الوصول الى اتفاق . فذكرت لسعادته أني لم أتلق اجراء أي مفاوضة وأني لم أرم بزيارتي للوندرة الى مثل تلك الغاية الخطيرة ، ولكن ما أبداه لي من صدق الحفاوة ولطف المودة أثناء محادثاتنا قد شجعني على الاعراب بكل بساطة عن رأيي الذي لا يلزم أحداً سواي ، وان كل ما أستطيع عمله في هذا الشأن انما هو ، اذا أذن بذلك ، أن أتعرف رأيه ونوع الضمانات التي يراها ضرورية من الوجهة البريطانية . فاذا بدت لي مقبولة أبلغتها الى زعيم الاغلبية « سعد زغلول باشا » وتشاور بعد ذلك فيما اذا كان في الامكان الدخول في مفاوضات رسمية . واذا تمت تلك المفاوضات فتعرض نتيجة الاتفاق على البرلمان ، فاذا لم تبد الاقتراحات البريطانية مقبولة بقيت الامور على ما كانت عليه واتقينا بذلك الضرر الذي قد ينشأ عن قطع مفاوضات رسمية .

وبعد ان اتفقنا تماما على هذه القاعدة طلب الى السير اوستن تشمبرلن أن أقدم له مشروع معاهدة ، فقلت له : أمهلني بهذا الطلب واني ليست لدي المدة لذلك ، فليس بين يدي شيء مما يلزم من الوثائق وليس معي مساعدون ، وان وزارة الخارجية البريطانية أولى مني بالقيام بهذه المهمة . غير انه ألح في ذلك فوعدته بأني سأبذل الجهد في اعداد مشروع . ثم تذاكرنا في مواضيع عامة أخرى واستأذنته في الانصراف بعد أن ترك في نفسي أجمل الاثر بما أبداه من دلائل الترحاب والصراحة مما استطعت معه بسط أفكاري عن الحالة الحاضرة وعن الآراء المصرية .

— ٢ —

شرعت اذن في وضع مشروع المعاهدة . وان أعز أماني ككل مصري — أماني لا شك في أنها مشروعة — هي تحقيق مطالب البلاد كاملة؛ ولكنني مع ذلك كنت أحسب حساباً لما هو قائم في الاذهان في انجلترا من عوامل الريبة وعدم الاطمئنان مما قد يحول دون التحقيق الكامل لتلك المطالب ، وان تكن مصر لم يتوافر لها حتى الآن الوقت أو الوسائل اللازمة لازالة تلك العوامل . لذلك رأيت اني لا أكون خدمت المصالح المصرية اذا اقتصرت على تقديم دفاع بليغ عن المطالب القومية ، فان هذه المطالب قد تبدو منذ النظرة الاولى لحذق البريطانيين بحيث يستنفر المطلع عليها فيصبح من المستحيل مواصلة المحادثات ويفسد بذلك طريق البحث عن حل يمهد سبيل الاتفاق بين الطرفين ، على اني كنت حريصاً أشد الحرص على أن يظل طريق ذلك البحث مفتوحاً وان كنت لا أشك في أن البحث أمر بالغ في الدقة . وواضح أني لم أكن أستطيع بنوع لائق بسط جميع المطالب القومية مرة واحدة . وليست هذه المطالب فوق ذلك غامضة على أحد ، فقد صرح بها في المفاوضات الرسمية التي جرت في سنة ١٩٢٠ وفي المفاوضات الرسمية التي دارت في سنتي ١٩٢١ و١٩٢٤ وعرضها رجال الحكومة [illegible]

وان هذه المفاوضات لأسباب مختلفة لم تكلل بالنجاح ، بل ان احداها لم يكد يشرع في مباشرتها حتى قطعت . ولكنه لم يكن لها من الظروف الملائمة ما كان للمحادثات المتواضعة التي كنت سآخذ فيها . فان الحفاوة الشائقة التي لقيها مليكنا المعظم في انجلترا وائتلاف الاحزاب السياسية المصرية وما تمتعت به مصر من استتباب السكينة والنظام — بالرغم من صعوبات جمة — في ظل حكومة وطنية دستورية ، كل أولئك أسباب كانت تدعو الى التفاؤل، ولكنها تدعو أيضا في الوقت نفسه الى الحكمة والتبصر ، ذلك انه ، على خلاف ما كان يجب عادة أن يكون ، وقع على الجانب المصري لا على الجانب البريطاني عبء تقديم الاقتراحات . أفاذا كان هذا العبء قد ألقى بحكم الظروف على عاتقي ؛ بعد أن فشلت كل التجارب ، وعلى غير استعداد سابق مني للقيام به ؛ أفكنت أستطيع ألا أرى أن أهم واجب علي هو ألا تجيء طلباتي بادىء ذي بدء بالرفض ؟ اذن كان من المهم أن تكون الفكرة الاساسية في وضع مشروعي هي أن يصلح أداة لفتح باب المحادثات وكان يجب لذلك ألا تذكر فيه المسائل بقدر الامكان الا على أبسط وجوهها ، على أن ينظر بعد، اذا ما اتسع نطاق المحادثات واطرد الكلام ، في الشرح والتدليل وذكر الشواهد والامثال في استيفاء المشروع ببيان جميع الصعوبات التي قد ترد على الحلول المختلفة للمسائل التي تستلزم لأهميتها عناية خاصة . وكنت أود ، بعد اقرار فكرة التحكيم فيما يتعلق بتفسير نصوص المعاهدة المتوقعة وتطبيقها ، أن أعرف المدى الذي يمكننا الاتفاق عليه في جملة المسائل المختلفة عدا المسألة العسكرية . وما كنت لأخشى أن يظن ، حتى من الجانب البريطاني، أني اذا أغفلت الكلام في مدة استقرار الجنود البريطانية في منطقة قناة السويس وفي شروط هذا الاستقرار يكون معنى هذا الاغفال هو اني أتصور ان الاحتلال البريطاني لتلك الشقة من الاراضي المصرية احتلال دائم اذ ان السكوت في هذا الصدد لا يفيد بحال من الاحوال القبول . ولقد كنت أوثر ألا أتعرض لهذه المسألة الا بعد الاتفاق على بقية المسائل اذ يكون الجو أكثر صفاء وملاءمة للبحث فيها . كان أبسط وجوه الحذر والاحتياط يقضي علي بسلوك هذا المسلك، اذ ليس من الحكمة حينما يقتضي معالجة مشاكل عدة أن يبدأ بأصعبها دون أن يعرض الانسان جهوده الى الفشل ودون أن يضعف وجوه الاحتمال وأسباب الامل في تعرف الصعوبات جميعا وفي حلها. ولقد كانت هذه المشاكل على وجه الخصوص الاحتلال ، والسودان ، وحماية المصالح الاجنبية ، والعلاقات الخارجية .

أما المسألة الاولى فبصرف النظر عما بين مشروعي والمشروع الذي قدمه الوفد في سنة ١٩٢٠ من فرق في التعبير ، فان الفقرة الاولى من المادة السادسة من مشروعي تتفق مع نص المادة الثامنة (عدا الفقرة الأخيرة) من مشروع الوفد بينما الفقرة الثانية من المادة السادسة تطابق المادة الثانية من مشروع الوفد مطابقة تامة. كان هذه المادة الأخيرة [illegible] للجنود البريطانية من الاراضي المصرية بعد انقضاء [illegible]

الفاطمية ، الا الاراضي الواقعة في غير الضفة الشرقية لقناة السويس ، لان احتلال هذه المنطقة وهي جزء من الاراضي المصرية قررته صراحة المادة الثامنة من مشروع الوفد .

وقد خلا مشروعي ، كما خلا مشروع الوفد، من بيان الاجل الذي يجب عند انقضائه أن تنسحب الجنود البريطانية في مكان خاص اذ آثرت أن يكون الكلام في ذلك في سياق الاحاديث التي ستكون لنا فيما بعد .

والواقع اني عند تقديم مشروعي [illegible] أن يكون الاجل من ثلاث الى خمس سنين وان يكون استقرار الجنود مكان في منطقة القنال، والوجه الوحيد من هذه المسألة الذي لم أتناوله في مشروعي اذا قيس بمشروع سنة ١٩٢٠ ، وان كان لم يغب عني ، هو مدة الاستقرار. وهل أكون بحاجة لان أذكر أن هذا الاختلاف بين المشروعين ليس راجعاً لخلاف في الجوهر والموضوع بل الخلاف في الطريقة والاسلوب ؟ وحسبي الاشارة الى ان المشروع الذي أفضت اليه محادثاتنا يدل بلا جدال على أن تحديد أجل لاستقرار الجنود كان يشغلني دائماً . وهل أدل على ذلك من العبارة الواردة في المادة السابعة من المشروع التي نصت على أن الحل الذي وضعته تلك المادة انما قرر ريثما يحين الوقت لعقد اتفاق يعهد بموجبه حضرة صاحب الجلالة البريطانية الى حضرة صاحب الجلالة ملك مصر مهمة تحقيق حماية طرق مواصلات الامبراطورية البريطانية [illegible] فيما بعد الى المقابلة بين مرمى هذه العبارة ومرمى الفقرة الاخيرة من المادة الثامنة من مشروع سنة ١٩٢٠

أما فيما يتعلق بمسألة السودان، وهي المسألة التي رأى مشروع سنة ١٩٢٠ وجوب تأجيلها فيما عدا مسألة مياه النيل ، وعلى الرغم مما لهذه المسألة الأخيرة من صفة الاستعجال ، لتكون موضوع اتفاق خاص يعقد فيما بعد ، فلا ينكر أحد أن مركزنا في سنة ١٩٢٠ كان أحسن كثيرا مما هو عليه الآن . وحتى في سنة ١٩٢٢ عند صدور تصريح ٢٨ فبراير لم يكن قد اعترى هذه المسألة أدنى تغيير بل بقيت على حالها كما كانت في سنة ١٩٢٠ وانما تحرجت المسألة في السودان بعد حوادث سنة ١٩٢٤ ، فبالنظر الى ما نجم عن ذلك من الصعوبات التي لم يكن لها وجود عند وضع مشروع سنة ١٩٢٠ رأيت ، مع الاحتفاظ بحل مسألة السودان السياسية الى اتفاق يعقد فيما بعد، أنني اذا استطعت الوصول الى اعادة الحالة الى ما كانت عليه قبل سنة ١٩٢٤ وتسوية الحالة الحيوية المستعجلة ، مسألة مياه النيل ، في الحال، أكون قد بلغت نتيجة موضعية لمصر، ومن شأن هذه النتيجة أنها تمهد الطريق على كل حال لحل أسرع وأوفق للمسائل الاخرى الخاصة بالسودان.

أما ما يتعلق بحماية المصالح الاجنبية فانه لم يكن لي داع لان أغير في المشروع الذي [illegible] الذي أخذه مشروع سنة ١٩٢٠ في هذا الصدد [illegible] المفاوضات في تعديل الامتيازات بين مصر والحكومات الاجنبية [illegible] ذات الشأن . فوجدت في مشروعي [illegible] لنظام الامتيازات [illegible]

ذلك بين المادة الثالثة من مشروعي وبين المذكرتين اللتين وضعتهما وزارة الخارجية البريطانية عن الامتيازات على أثر محادثاتنا والايضاحات التي قدمتها الى فخامة لورد لويد ، يدرك المسافة التي قطعت في هذا السبيل والتحسينات التي تمت في هذا الصدد بفعل المحادثات ، فان هاتين المذكرتين وتلك الايضاحات ، تحدد النتائج التي وصلنا اليها في هذا الشأن .

وأخيرا فانه كان من الواضح أنه يجب مراعاة ما تقضي به الضرورة من اعطاء التأكيدات اللازمة بان مصر ستقف حيال بريطانيا العظمى موقف الحليف المخلص ، وألا تسبب لها أي قلق فيما يتعلق باعمالها ومواقفها في البلاد الاجنبية . على اني كنت أحرص أيضا على اطلاق مصر من كل وصاية أو التزام باستشارة بريطانيا العظمى في المسائل الخارجية ، لذلك اقترحت في المادة السابعة من مشروعي بعض قيود هي في الواقع نتيجة لكل محالفة سواء كانت هذه القيود منصوصا عليها أو مسكوتا عنها .

وقد لاحظت فيما يتعلق بهاتين المسألتين الاخيرتين وبغيرهما من المسائل التي ترتبط عن قرب أو عن بعد بالادارة الداخلية ، أن لبعض الدوائر البريطانية آراء ونزعات لا تعين على الاعتراف لمصر بحرية تسلم من المراقبة . فكان بودي أن أدفع الجهات الرسمية في بريطانيا الى تحديد موقفها في المسائل المعلقة بين البلدين فيتسنى بذلك أن نلتمس معا تقريب ما بيننا بما نعالجه من مناقشات صريحة وما نبذله من جهود صادقة ، كما يتسنى أن نوفق الى حلول مرضية . وكان الغرض الاساسي الذي توخيته في وضع هذا المشروع هو أنه في سبيل تبادل الرأي هذا لا أمس القضية التي بيدي بأي سوء وان أتفادى بوجه خاص عرض تعهدات لم يسبق الوفد أن عرضها في مشروعه سنة ١٩٢٠ . واذا كان لا يتعلق بي أن أمضي قولا فيما اذا كنت قد وفقت الى أول الغرضين اللذين كنت أرمي اليهما ، فاني أستطيع على كل حال أن أؤكد أني حافظت كل المحافظة على الغرض الثاني .

— ٣ —

ففي هذه الظروف وعملا بهذه المبادىء التي شرحتها وضعت المشروع المصري . وقد سلمته في ١٨ يوليو الى المستر سلبي ليوصله الى السير أوستن تشمبرلن . وبعد ان تلاه أعرب لي عما يخشاه بوجه خاص من أن الاقتراح الذي تضمنته المادة السادسة في موضوع نقل الجنود البريطانية الى منطقة القنال في مدة من ثلاث سنوات الى خمس قد يفضي الى استحالة الاتفاق . فأجبته : بأن هذا الامر في نظري لازم لا مندوحة عنه . وذكرت له أنه بالنظر الى وسائل المواصلات الحاضرة وتقدم أساليب الحرب الفنية يجب ألا يساور الحكومة البريطانية أي خوف في هذا الشأن ، ثم ان فترة الانتقال التي أشار اليها المشروع من شأنها أن تؤكد لها أسباب الاطمئنان وذلك ريثما يكون تنفيذ المعاهدة على الوجه الصحيح في تلك الفترة ؛ وما أعتقد أن الحكومة البريطانية ستتبينه في سياق ذلك التنفيذ من حرص مصر على توثيق عرى الصداقة يكون قد أدى الى ازالة ما قد يظل يساورها من المخاوف من جانب مصر .

أيام من هذا الحديث مع المستر سلبي، وكان ذلك في المأدبة التي تكرم باقامتها لي. وقد اعتذر بمشاغله العديدة عن انه لم يتمكن بعد من تحديد موعد لاجتماعنا التالي مصرحا بانه قد يرى أن لقاءنا قبل سفر مليكنا المعظم الى باريس غير ميسور . فقلت له : اني أفهم تماما ما يحيط بمركزه من المشاغل في الوقت الحاضر ، على اني أستطيع عند الضرورة أن أستأذن جلالة الملك في تأجيل سفري من لوندرة يومين أو ثلاثة أيام بشرط ألا يتجاوز ذلك التأجيل ٣١ يوليه ، اذ يجب أن ألحق بجلالته في باريس في ذلك التاريخ لمرافقته في أول أغسطس في زيارته الرسمية لروما . ثم اتفقنا على المقابلة (يوم الجمعة ٢٩ يوليه) على الاكثر . وكان آخر يوم لمقامي بلوندرة .

استقبلني السير اوستن تشمبرلن في الساعة العاشرة من صباح ذلك اليوم بوزارة الخارجية البريطانية . وبعد أن شكرني على وضعي المشروع صرح لي بانه يرى أن بعض نصوصه لا يمكن قبوله. فذكرت له اني بذلت ما في وسعي اجابة لما طلبه مني من تقديم الاقتراحات الاولى ، واني مستعد لسماع ما قد يبدو له من الملاحظات بشأنه . فقال لي انه عملا على تسهيل المناقشات وجعلها واضحة قد أمر بوضع مشروع يجوز أن نتناقش فيه معا ، وسلم الي صورة منه وأخذ يتلوه علي مادة مادة . وكان يدلي الي أثناء تلاوته بالايضاحات التي كان يراها لازمة عن بعض نصوصه . ويبين لي الاسباب التي دعت لوضع تلك النصوص، وكنت من جانبي أظهر أثناء تلاوته بالقول أو الاشارة رأيي في أن الاحكام الاساسية التي بني عليها المشروع البريطاني لم تصادف مني ارتياحا وانها تستدعي على كل حال مناقشة جدية وانها تبدو لي غير متفقة مع مبدأ استقلالنا . وذكرت انه لتوثيق عرى الصداقة بين انجلترا ومصر واقامتها على قواعد ثابتة ، كما هي رغبتنا جميعا ، يجب أن يكون أساس المشروع الثقة المتبادلة ويجب لذلك أن تقتصر على مجرد الضمانات التي لا غنى عنها والا يتعداها الى غيرها . ولقد أعلم حسن مقاصده وصحيح رغبته في اقامة الصداقة بين البلدين على أسس قوية وطيدة . لذلك ذكرته بانه تفضل في أول حديث معه بالتصريح بأن الحكومة البريطانية لا ترغب مطلقا في التدخل في شؤون مصر الداخلية وأن لي اذاً أن استخلص من ذلك انه يحق لي أن اعتبر أن بعض نصوص المشروع البريطاني لا يمكن أن يكون لها بالرغم من صراحتها ووضوحها مدلول العبارات الواردة فيها ؛ وانه يجب أن تؤول طبقا للمقاصد الحسنة التي سبق لسعادته ابداؤها . ووعدت بعد ذلك بوضع مذكرة بملاحظاتي على النصوص الاساسية لمشروعه وبارسالها اليه ، فقال السير اوستن تشمبرلن انه مغتبط بذلك جد الاغتباط وسألني متى أنجز هذا العمل ؟ فاجبته بأني أقدر له بضعة أيام بعد زيارتنا الرسمية لمدينة روما أي في مدى أسبوعين ، ومتى انتهيت من تدوين ملاحظاتي أنفذتها اليه ، فاذا تراءى له بعد الوقوف عليها أن في استئناف المحادثات ما يدعو الى شيء من الامل في النجاح ، فسأكون على استعداد للرجوع الى لوندرة . ثم أضفت الى ما تقدم اني أنوي العودة الى القطر المصري في خلال الايام الاولى

للراحة في بعض الجهات الجبلية ، ثم أرجع بعد ذلك الى أوروبا في منتصف [illegible] لكي أتشرف بمرافقة صاحب الجلالة الملك في زيارته لمدينة باريس وبروكسل، فوافق السير أوستن تشمبرلن على هذا واستأذنته في الانصراف .

غير أني قبيل مفارقتي اياه لفت نظره الى الطلب الذي قدمته الحكومة المصرية منذ أكثر من خمسة أشهر الى الحكومة البريطانية بشأن تعديل بعض نصوص القانون المختلط وبخاصة ما يتعلق منها بالرقيق الأبيض الخ ... والذي ظل بلا رد طول هذه المدة ، وأوضحت لسعادته ما نجم عن تأخير الرد من القلق . وقد كان لنا أن نستشعر القلق لاسيما أن لدينا من الاسباب ما يحملنا على الاعتقاد بأن التعديلات المقترحة صادفت من الجمهور الأوربي نفسه في مصر ارتياحا تاما . ثم زدت على ذلك أن امتناع الحكومة البريطانية عن اجابتنا الى ما نطلبه في هذه المسألة يتناقض تناقضاً كلياً مع ما تبديه لنا من شعور الصداقة ، وان ممثلي أغلب الدول الذين استطلعنا رأيهم في هذا الشأن أكدوا لنا حسن ميول حكوماتهم نحوه . واذ كنا ننتظر وصول الرد البريطاني لكي نرسل الى الدول منشوراً بعقد مؤتمر دولي للمناقشة في التعديلات المقترحة فان مركز الحكومة المصرية أمام البرلمان لم يخل، بسبب ابطاء ذلك الرد، من الدقة . ثم ذكرته بان هذه الاقتراحات كانت قد تمت الموافقة عليها في عهد وزارة عدلي باشا وألححت في طلب تعجيل الحكومة البريطانية بارسال الرد مهما تكن نتيجة محادثاتنا القائمة الآن في مسألة المعاهدة . فوعدني السير اوستن تشمبرلن بأن الرد سيصل الينا فوراً وبالغ من لطفه أن استدعى في الحال كاتب أسراره وكلفه أن يدعو في الحال السير جون رسفال لمقابلتي للاتفاق معي على ما يلزم اجراؤه في هذه المسألة . فأعربت له عن مزيد ارتياحي وشكري ثم اتفقت على أن تكون مقابلتي مع السير جون رسفال للبحث في ذلك الموضوع في باريس بعد عودتي من ايطاليا .

وغادرت انجلترا قاصداً الى باريس في ٣١ يوليو وفي اليوم التالي ، أي في أول أغسطس ؛ وافقت جلالة مولانا الملك في زيارته الرسمية لروما.

— ٤ —

وبمجرد وصولي كتبت باسهاب الى المغفور له سعد زغلول باشا لأوقفه بالتفصيل على سير المحادثات بيني وبين السير اوستن تشمبرلن والظروف التي تقلبت فيها والأثر الذي تركته في نفسي من ناحية احتمال الوصول الى اتفاق ؛ وتاريخ هذا الكتاب ٨ أغسطس . وقد أرسلت اليه علاوة على هذا الكتاب صورة من مشروعي وسألته عما اذا كان يرغب في أن أبعث اليه بالمشروع الذي وضعته وزارة الخارجية الانجليزية قبل أن أضع ملاحظاتي عليه وأقدمها للحكومة البريطانية أو أن أضع تلك الملاحظات ، وأبعث بها اليه مع هذا المشروع أولا . وأخبرته في الوقت نفسه عما اعتزمته من العودة الى القاهرة في أوائل شهر سبتمبر بعد أن أكون قد تناقشت مع السير جون رسفال في تعديلات القانون المختلط ، فأرسل لي تلغرافا يخبرني فيه عن رغبته وانه وان كانت صحته قد تحسنت تحسناً محسوساً لا يستطيع أن [illegible]

قراءة سريعة ، خصوصاً وانه لا يعلم ما في المشروع البريطاني . وكنت أرجو أن تأتيني بشرى ابلاله من المرض تماما ، ولا سيما بعد تلغرافه الذي ورد لي بعد ذلك يبشرني فيه بان خطر المرض قد زال والحمد لله وانه دخل في دور النقاهة؛ ولكن أراد القضاء أن أتلقى من مصر بدلا من خبر شفائه نبأ وفاته . وكنت يومئذ في سان موريتز، فكان لهذه الفاجعة في نفسي أشد أثر اذ كنت أرى في وفاته خسارة كبرى للبلاد ، ولا سيما في الوقت الذي كان يستطيع فيه أن يقوم لها بأجل الخدم في حل مشاكلها الكثيرة الداخلية منها والخارجية بما عرف فيه من علو الكلمة والنفوذ العظيم والذكاء النادر . وكنت أسائل نفسي طبعاً ازاء تلك الكارثة ماذا يكون منذ الآن حظ تلك المحادثات التي أجريتها مع السير اوستن تشمبرلن بقصد الوصول الى الاتفاق مع بريطانيا العظمى؟ وهل سألقى عند من يخلفونه ما لقيت منه من التشجيع والتأييد؟

ولقد سافرت الى باريس وأنا في هذه الحالة النفسية فالتقيت فيها بالمستر سلبي في دار سفارة بريطانيا العظمى فسلمت اليه مذكرة شاملة لملاحظاتي العامة على الرد البريطاني، فوجه نظري الى أني أثرت فيها من المسائل ما يخشى أن يحول دون الوصول بمحادثاتنا الى نتيجة مرضية ، فكان جوابي له أنه اذا أمعن النظر في مذكرتي فسيتبين أني لم أغفل الضمانات التي لا غنى عنها لبريطانيا العظمى .

وبعد ذلك بأيام فرغت فيها من المسائل التي التقيت من أجلها مع السير جون رسفال عدت الى القطر المصري. ثم علمت أن السير أوستن تشمبرلن كان ينتظر رجوعي الى لوندرة . وفي منتصف اكتوبر عدت الى باريس ورافقت جلالة الملك في زيارته الرسمية في باريس وبروكسل. وينبغي لي في هذا المقام أن أشير الى أني اغتنمت فرصة مقامي بروما وباريس وبروكسل لاستطلاع رأي حكومات ايطاليا وفرنسا وبلجيكا في موضوع تعديل الامتيازات. ولقد سرني ما لقيته على العموم من حسن الاستعداد للنظر فيما تقترحه الحكومة المصرية في هذا الشأن. فلما انتهت الزيارات الرسمية لحضرتي صاحبي الجلالة ملك بلجيكا وملكتها أذن لي جلالة مولانا الملك بالسفر الى لوندرة لاستئناف المحادثات مع السير أوستن تشمبرلن.

— ٥ —

وصلت الى لندرة في ٣٠ أكتوبر . ولست أخفي أنه كان يخالجني الشك في نتيجة محادثاتي مع وزارة الخارجية ، غير أني ذكرت أن لبريطانيا العظمى مصلحة تعدل مصلحتنا في تسوية المسائل المعلقة وتوثيق روابط الصداقة مع مصر . قابلت اذن السير أوستن تشمبرلن فلم يخف علي بادىء ذي بدء ما كان لمذكرتي من أثر لا يقوي الأمل في نجاح محادثاتنا ، وذكر أنه يخيل اليه أني بلغت في مذكرتي حداً لم أترك معه سوى أمل ضعيف جداً فأعربت له عن شديد أسفي لذلك ، على أني لم أزد على أن بسطت له بحرية تامة وجهة نظري في المشروع الذي بعث الي به ؛ اذ كنت أعتقد أن خير ما تخدم به الصداقة بين البلدين هو أن يلم كل منهما بآراء الآخر على وجهها الصحيح . ثم أخذت في تأييد الملاحظات التي أبديتها على

تامة فى ذلك المشروع وفى عدم الأخذ فى قبوله .
كذلك عنيت بايضاح أنه مناقض كل المناقضة لأساس الفكرة التى بنى عليها اذ كان المقصود اقامة استقلال مصر على قواعد وطيدة وحل المسائل المعلقة ، منعاً للتدخل فى شؤوننا الداخلية وتفاديا من خطر وقوع البلدين فى مشاكل جديدة، وان المشروع البريطانى فضلا عما يقترحه من حل غير مقبول لمشكلة القوات البريطانية العسكرية يتعارض مع هذه الاغراض الاساسية ، بل هو يهدم بالفعل أساس استقلالنا ؛ اذ يضع مصر تحت نوع من الوصاية ويزيد فى أسباب التدخل فى شؤونها الداخلية والخارجية . أفلا يكون الافضل اذن أن تترك الأمور كما هى فذلك خير من عمل يزيد من أسباب سوء التفاهم . وان بعض وجوه التدخل فى الشؤون المصرية مما تعتبره مصر تدخلا غير مشروع سيصبح بمقتضى المشروع البريطانى مشروعاً . ولن يخفف من هذا العيب أن يكون المشروع البريطانى قد قبل ما اقترحته فى مشروعى من أن تحكم جمعية الأمم فى كل خلاف يجوز أن يقع فى تطبيق شروط المعاهدة أو تفسيرها . اذ الواقع أن جمعية الأمم لن تعتمد فى حكمها فى الخلاف الا على المبادىء الثابتة فى وثيقة الاتفاق. فاذا قبل المشروع البريطانى فانما تكون قاعدة الحكم مبادىء ذلك المشروع نفسه.

فأجابنى السير أوستن تشمبرلن بأنى كنت قاسياً جداً فى حكمى على المشروع البريطانى ، وانه لا يرى أن هذا المشروع قد جاوز المعقول فى أمر الضمانات اللازمة لحماية مصالح بريطانيا العظمى ؛ وانه فيما يتعلق على وجه الخصوص بوجود القوات البريطانية فى مصر لا مراء فى أن الرأى البريطانى فى هذه المسألة مجمع على أن بقاء تلك القوات من المسائل الحيوية بالنسبة للدولة البريطانية، وان كل سعى للاتفاق لا تلحظ فيه تلك الحقيقة مآله حتما الى الفشل والاخفاق. ثم ذكرنى بما قاله لى فى هذا الشأن قبل الآن من الموقف الذى وقفه أسلافه ازاء هذه المسألة وبخاصة موقف مستر رمسى ما كدونالد فى سنة ١٩٢٤ . وصرح بأن مسألة تعيين النقطة التى تعسكر فيها تلك القوات وتحديد الأجل الذى تنتقل بعد انقضائه الى تلك النقطة أمران تريد الحكومة البريطانية أن يكون البت فيهما موكولا لمحض رأيها . وأخيراً فانه فيما يتعلق باحتمال الجلاء عن هذه النقطة التى تكون فى منطقة القنال فلا يمكن البحث فيها فى الوقت الحاضر. وقال ان الأوفق فى هذه المسألة وفى مسألة الضمانات التى تطالب بريطانيا العظمى بها الآن الانتظار ريثما تظهر نتائج المحالفة وما تجرى عليه الامور فى مصر فى هذا العهد الجديد ، وهذا ما لا يمكن التنبؤ به الآن. وعلى أى حال فلن تعرض الحكومة البريطانية نفسها لخطر التفريط فيما بيدها من ضمانات.

وهنا رأيت من الواجب على أن ألفت نظر السير أوستن تشمبرلن الى أنى لم آل جهداً فى أن أحسب لهذه الآراء حسابها على أنه لن يفوته أن المفاوضة لابرام معاهدة ليس فى الواقع الا ضرباً من ضروب المحالفة وهو لذلك يستلزم واجبات على الطرفين مهما يكن مركز كل منهما تلقاء الآخر. ويلوح لى بناء على ما تقدم أنه اذا أريد الوصول الى حل فلا بد أن يقتصر على الضمانات الاساسية فانه مادام مشروع الضمانات التى تطلبها الحكومة البريطانية [illegible]

من الثقة الكاملة التى يراد بالمعاهدة أن تشيع بين البلدين فان خير الوسائل لجعل وثيقة الاتفاق محتملة القبول هو ألا تزيد تلك الوثيقة شيئاً على الضمانات الأساسية لنكون بذلك قد قدمنا عربوناً من الثقة ولن تزال هذه الثقة تقوى وتشتد حتى تبلغ درجة من الكمال تمحو الضمانات معها لانعدام لزومها .

وقد سرنى أن أرى السير أوستن تشمبرلن يشاطرنى بوجه عام شعورى فى هذا الشأن، ومن ثم مضينا نتناقش فى مواد المشروع .

وكانت هذه المناقشات، التى دارت تارة مع السير أوستن تشمبرلن وطوراً مع المستر سلبى والمستر امرى أو غيرهما من كبار موظفى وزارة الخارجية البريطانية ، عسيرة وكنا لا نخطو خطوة الى الامام الا بكثير من المشقة والعناء نظراً لبعد مسافة الخلاف بين وجهى نظر الفريقين؛ كما يتبين من مطالعة الوثائق. على أنى كنت قد جعلت جهدى محصوراً فى الأهم وهو وضع المبادىء طارحاً جانباً بعض المسائل التفصيلية ، وكنت أرى من ناحية أخرى أن صيغة المبادىء التى يتم تقريرها أو شكلها يجوز تحسينها بعد ذلك فى سياق المفاوضات الرسمية . ولقد اتسع نطاق البحث فى مسألة القوات العسكرية ومسألة الامتيازات ذلك الاتساع الذى كنت محتفظاً به لهذا الدور من أدوار المحادثات وحصلت بذلك على حلول لم تفلح فى المفاوضات السابقة بشىء من الأمل فى نجاحها . واذا لم أوفق لأن يقبل مبدأ تحديد أجل تنتقل بعده القوات العسكرية الى منطقة القنال وكنت لا أرضى بأى حال أن أترك هذه المسألة لمحض رأى بريطانيا العظمى وارادتها فقد جعلت الفصل فى هذه المسألة لجمعية الامم على أن يكون لمصر فى آجال دورية حق استئناف المسألة أمامها، اذا لم تجب الى مطالبها . وقد حصلت أيضاً على أن يتضمن المشروع نصاً خاصاً يشير الى امكان وضع حد لبقاء الجيوش البريطانية فى معسكرها بمنطقة القنال . نعم ان مشروع سنة ١٩٢٠ تضمن أيضاً الاشارة الى مثل ذلك الامكان ولكن ذلك المشروع لم يرتب حكما للحالة التى تقضى فيها عصبة الامم لغير مصلحة مصر ، مما قد يترتب عليه بقاء القوات البريطانية بمنطقة القنال الى غير أجل معين .

كذلك أمكن الحصول ، فيما يتعلق باصلاح نظام الامتيازات ، على مزايا محسوسة بالنسبة لمشروع سنة ١٩٢٠ . فقد حددت القواعد الاساسية لامتيازات الاجانب فى القضاء والتشريع . وقد كان هذا التحديد متروكا لبريطانيا . وكانت هى التى ستتولى المفاوضة فى هذا الشأن مع الدول الاجنبية الاخرى على أساس المبادىء والنزعات التى تجلت فى مشروعات السير سسل هرست(١) .

أما السودان فقد قلت فى أمره ان المسألة المهمة المستعجلة؛ مسألة مياه النيل ، تحل مع المعاهدة على وجه يكفل مصالح مصر الحيوية فى هذا السبيل .

وأود أن أشير آخر الامر الى المزايا التى حصلت عليها بالنسبة لمشروع سنة ١٩٢٠ فى أمر التمثيل السياسى لمصر فى الخارج وفى أمر عقد المعاهدات مما يتبين جلياً من مقارنة النصوص .

(١) راجع فى شأن التعديلات التى أدخلت على تلك المشروعات على أثر محادثاتى مع السير سسل هرست مذكرة وزارة الخارجية [illegible]

يتبين من هذا البيان الوجيز أنه بالرغم مما بذل من الجانبين من صادق الجهد فى التوفيق ، كان يبدو فى بعض الاحيان أن المحادثات لن تسفر عن نتيجة . كذلك كان الأمر فى اليوم الأخير من زيارتى الثانية لندرة فقد تعارضت وجهتا النظر بحيث لم نستطع التوفيق بينهما فانقطعت المحادثات على غير نتيجة . غير أنى لم أشأ أن أغادر لندرة دون أن أناشد السير أوستن تشمبرلن واستنهض رغبته الصادقة فى تمكين حسن العلاقات لاستئناف المحادثات وذلك بخطاب (١) كنت أعددته ليسلم اليه بواسطة سكرتيره. فلما تفضل فشرفنى بحضوره شخصياً الى المحطة مودعاً ناولته اياه . ولقد كان من أثر ذلك أن كلف المستر سلبى باللحاق بى فى باريس لاستئناف المحادثات فى المسائل التى لم نكن قد وصلنا بشأنها الى اتفاق .

— ٦ —

ولم يتقرر بعض نصوص المشروع النهائى الا بعد عودتى الى القاهرة ، وقد أرسل الى السير أوستن تشمبرلن بواسطة فخامة المندوب السامى المشروع النهائي بعد أن وافقت عليه الحكومة البريطانية وحكومات المستعمرات والهند، وطلب الى بعد ذلك بقليل أن أعرض المشروع على زملائى .

ولقد رأيت من الضرورى ، لكى أستطيع أن أشرح لزملائى نصوص المعاهدة ومدى أحكامها وأن أجيب على ما يمكن أن يوجه الى من الاسئلة ، أن أطلب ايضاحاً عن بعض نصوص تبينت فيها غموضاً قد يؤدى فيما بعد الى خلاف فى تأويلها. لذلك قدمت الى اللورد لويد مذكرة بهذه الاستيضاحات رجوته أن يبلغها لوزارة الخارجية البريطانية (٢) . وقد تضمنت هذه الاستيضاحات مسائل كنت بسطت فى أحاديث لوندرة بشأنها ملاحظات أريد الاعتبار بها ومراعاتها فى النصوص التى وضعت على أثر تلك الأحاديث . وكان من بواعث اغتباطى بعد ذلك أن ألفيت السير أوستن تشمبرلن يرى أن خطتى هذه لها ما يبررها وأن ما أوردته خلال مناقشاتى مع فخامة المندوب السامى بياناً وتأييداً لما ذهبت اليه فى تفسير النصوص كان تصويراً صحيحاً لما تبودل بيننا من الآراء فى وزارة الخارجية البريطانية. على أنه قد بقيت ثلاث مسائل بغير حل نهائى قاطع، وهى مسائل الجيش والبوليس وصورة المراقبة على مياه النيل، وكانت هذه المسألة الاخيرة ما تزال موضوع مناقشة بين وزير الاشغال العمومية وفخامة المندوب السامى.

أما ما يتعلق بالجيش فقد اقترحت على الحكومة الانكليزية أن نتفاوض قبل توقيع المعاهدة أو بعده فى انشاء بعثة عسكرية تماثل البعثات القائمة فى اليونان وتشيكوسلوفاكيا وبلاد أخرى مستقلة .

أما مسألة البوليس فان السير أوستن تشمبرلن بعد أن سلم بأن النص الوارد فى ملحق (١) (ج) لم يرتب فى شأن مركز موظفى البوليس البريطانيين، حكماً للحالة التى تكون فيها المفاوضات الخاصة باصلاح نظام الامتيازات قد أخفقت؛ اقترح تحكيم عصبة الامم ، عند الحاجة ، فى أمرها . فلم يسعنى مع الأسف قبول ذلك الاقتراح وكتبت لسعادته مشيراً الى أن نص المادة ١٤ الذى يستند اليه قائم أصلا على فرض جواز حدوث صعوبات لم تكن متوقعة عند تحرير المعاهدة لا لصعوبات موجودة

(٢) الوثيقة رقم ٤

فعلا فقد قصد بالمعاهدة تسويتها وحلها ، ولذا لم أمل الى السير أوستن تشمبرلن مذكرين عن مسألتى الجيش والبوليس .

لم أكن حتى ذلك الوقت عرضت على زملائى ولا على رئيس الاغلبية نص المشروع أو نتيجة تبادل الرأى بيننا منذ عودتى الى القاهرة اذ كنت أرى أننا لم نصل بعد الى شىء نهائى ، على أنه فى هذه الاثناء ألح السير أوستن تشمبرلن فى طلب عرضها عليهم دون انتظار حل المسائل السابق ذكرها .

ولما كان مصطفى النحاس باشا وزملائى من جانب آخر أبدوا لى رغبتهم فى الوقوف على المشروع والمذكرات التى تبودلت فى شأنه مهما تكن النتيجة التى وصل اليها حتى ذلك الوقت ، لم يسعنى الا اجابة تلك الرغبة العامة، فقدمت الى كل منهم ملفاً كاملا بالوثائق المتعلقة بمحادثاتى مع وزارة الخارجية البريطانية .

وقد ذكرت مصطفى النحاس باشا عند تقديم هذه الوثائق اليه بما كنت قد اتفقت عليه من قبل الامر مع السير أوستن تشمبرلن، وسبق لى اخباره به ، من أنه اذا ما رأيت أو رأى هو من بعدى أن المشروع غير محتمل القبول يقف الامر عند ذلك الحد فنسدرأ بذلك مضار انقطاع المفاوضات انقطاعاً رسمياً علنياً . فأبدى سعادة النحاس باشا موافقته على ذلك . ثم جاءنى سعادة النحاس باشا بعد ذلك يدلى على رأيه فى المشروع من أنه لا يتفق فى أساسه ونصوصه مع استقلال البلاد وسيادتها ومن أنه يجعل الاحتلال البريطانى شرعياً وأنه لذلك لا يرى فائدة للدخول فى مناقشة بصحة تحرير المشروع أو توضيحه أو يصح عند الحاجة أن تنبع بادخال تحسين عليه يجعله صالحاً للقبول. أما زملائى وقد كان رأيهم رأى رئيس الاغلبية ، فقد طلبوا الى تبليغ رأيهم هذا الى حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية .

— ٧ —

ولا أشك فى أنه يباح لى أن أختم هذا البيان ببعض كلمات أجمل بها حكمى على المشروع الذى أفضت اليه محادثاتى ومناقشاتى مع سعادة وزير الشؤون الخارجية لحكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية .

وعندى أنه لو جاء الرد الذى كنت أنتظر وصوله فى مسألة البوليس مطابقاً لوجهة نظرى ووافقت الحكومة والوفد مبدئياً على المشروع لكان هذا المشروع فى مصلحة مصر، وذلك بصرف النظر عما كان يرجى من موافقة الحكومة البريطانية على أثر ذلك القبول على ادخال بعض تحسينات فيه .

ولقد كان ذلك المشروع يكفل لمصر العمل بسيادتها حرة كاملة سواء فى الشؤون الخارجية، مادامت ادارة تلك الشؤون مطابقة لروح المعاهدة، أو فى الشؤون الداخلية اذ هى غير مقيدة من هذه الوجهة بسوى وجوب ادخال أساليب التدريب والنظام المتبعة فى الجيش الانجليزى واتخاذ الاسلحة المستعملة فيه فى الجيش المصرى وبسوى تفضيل البريطانيين على غيرهم من الاجانب فى الوظائف الفنية التى تكون الحكومة المصرية فيها حاجة الى تعيين اجانب فيها؛ مادامت الكفايات المشروطة متوافرة فيهم، وهذان الشرطان يمكن اعتبارهما من النتائج [illegible]

أما مسألة السودان فقد كان المشروع يضع لها حلا ابتدائياً عظيم الاهمية من شأنه أن يمهد لحل الوجه السياسي لتلك المسألة وأن يسهله .

وأخيراً فان المعاهدة، مع بعدها عن مظنة تأييد الاحتلال، تجعل لمسألة وجود الجيوش البريطانية فى مصر حلا لم يتيسر فى المفاوضات السابقة — رسمية أوغير رسمية — أن ينظر فيه بشىء من الأمل فى نجاحه .

وأن مبدأ تدخل عصبة الامم فى جميع المسائل الناشئة عن المعاهدة وبخاصة فى مسألة الجيش وهو ما لست بحاجة الى التذكير بأن بريطانيا العظمى كانت حتى الآن تصر على رفضه، وهو ما رضيت به فى مشروع المعاهدة ، يعد فيما يتعلق بمستقبل علاقاتنا مع بريطانيا العظمى من أكبر الآمال المشجعة لمصر . لهذا أوثر أن أعتقد أن هذه الجهود لن تذهب سدى؛ وأرجو لذلك أنه بالرغم من الصورة التى رفض بها المشروع سيأتى يوم تستأنف فيه المفاوضات ، كما أرجو ان تدخل الأمانى القومية فى سبيل التحقيق بأن يدخل على المشروع التعديلات والايضاحات الكفيلة بتبديد ما قد يساور النفوس من القلق ؛ وبذلك يقوم ما يجب أن يكون بين البلدين من الصداقة على أوطد الاسس وينفتح لمصر عهد جديد من التقدم والرفاهية .

عبد الخالق ثروت

كيف تدافع عن نفسك

كل انسان معرض لأن يعتدى عليه فى نفسه أو فى ماله أو فيمن يلوذون به . وقد يصل الاعتداء الى حد السطوة الليلية بقصد السرقة أو القتل . أو يكون أبسط من ذلك كلطمة على الوجه أو دفعة فى الصدر أو اغتصاب شىء كرها أو مجرد كلمة مبينة مذلة لنفس الانسان أو لشخص يهتم به. على أنه حتى فى الأحوال الاخيرة التى يمكن أن تعتبر أبسط أنواع الاعتداء يحس المعتدى عليه ألماً مبرحا لا يمكن السكوت عليه بغير ايقاف المعتدى عند حده وارغامه على سحب اهانته أو الاعتذار الذي يمكن أن يمحو الاهانة .

وقد يكون الانسان فى هذه الظروف ليس مضطرا الى الدفاع عن نفسه فحسب بل عن رفيق له. وقد يكون هذا الرفيق صبياً ضعيفاً أو شيخاً متقدما فى السن أو سيدة أو فتاة — أو أختا أو زوجة أو خطيبة أو جنبية — وقد يكون الخصم مسلحاً أو أكثر من واحد أو من اولئك الذين يعتدون بقوام الجسمية فيمه أن ينتهى الامر بصراع حقيقى يتم له التغلب على خصمه واذلاله على مرأى من الجميع .

ان القوة المادية لا تجدي نفعاً فى مثل هذه الاحوال بل يحتاج الامر الى استخدام القوة الموجودة بشكل يمكن به التغلب على الخصم أو الخصوم ورد كيدهم فى نحورهم . وهذه هى مهمة المصارعة اليابانية .

نحن ندرسها مكملة بالمصارعة الرومانية واللاكمة بالمراسلة بسهولة تامة . اطلب الآن كتابنا المصور ودروسنا المجانية التجريبة . لا ترسل نقوداً بل فقط ١٠ مليمات طوابع بوستة تكاليف البريد .
المدرسة المصرية للدفاع عن النفس

المشروع المصرى

(وثيقة رقم ١)

ان الحكومة البريطانية والحكومة المصرية رغبة فى توثيق عرى الصداقة وحرصا على حسن العلاقات ودوامها بين البلدين .

وبما أنه يقتضى ، تحقيقاً لهذه الرغبة ، أن تعين العلاقات بين البلدين تعييناً دقيقاً وذلك بأن تحل وتحدد المسائل المعلقة وهى المسائل التى رأت حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية وجوب الاحتفاظ بها فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

وبما أن هذا التحديد لا مندوحة عنه لأن كل تدخل فى ادارة مصر يتعارض مع النظام الدستورى الجاري العمل به ،

قد اتفقتا على ما يأتى :—

المادة الاولى — يعقد بين البلدين محالفة تؤكد الى ماشاء الله قيام الصداقة والاتفاق الودي وحسن العلاقات بينهما .

المادة الثانية — اذا أصبحت مصر ، على أثر غارة أو اعتداء أياً كان نوعه ؛ فى حالة حرب للدفاع عن أراضيها أوعن مصلحة من مصالحها تقوم فى الحال بريطانيا العظمى لانجادها بصفة محارب.

ولأجل تحقيق هذه المعاونة بين الجيشين تتعهد الحكومة المصرية بأن يكون تعليم الجيش المصرى وتدريبه حسب الاساليب المتبعة فى الجيش الانجليزي. واذا رأت الحكومة ضرورة استخدام ضباط أو مدربين من الاجانب فقد تختارهم من الرعايا البريطانيين

المادة الثالثة — تتعهد بريطانيا العظمى بأن تبذل كل مالها من نفوذ لدى الدول ذوات الامتيازات فى مصر للحصول على ابدال نظام الامتيازات الحالى بنظام أكثر ملاءمة لروح العصر وللحالة الحاضرة فى مصر .

وتعترف الحكومة المصرية — فى سبيل الاعتراف لها بحق التشريع ضد الاجانب — لبريطانيا العظمى بحق التدخل بواسطة مندوبها فى مصر لمنع تنفيذ كل قانون مصرى يشترط الآن فى تطبيقه على الاجانب مصادقة الدول ذوات الامتيازات . وتتعهد بريطانيا العظمى من جهتها بأن لا تستعمل هذا الحق الا فى الاحوال التى يحمل فيها القانون فرقاً غير عادل فى معاملة الاجانب ولغير مصلحتهم فى موضوع الضرائب أو التى يتعارض فيها القانون مع مبادىء التشريع المشتركة بين الدول ذوات الامتيازات .

وتوضع اتفاقات خاصة بالتعديلات التى تقتضي ادخالها على النظام القضائى الحالى توصلا الى الغاء المحاكم القنصلية وتخويل المحاكم المصرية كامل السلطة لمحاكمة رعايا الدول ذوات الامتيازات .

المادة الرابعة — تبذل بريطانيا العظمى وساطتها لتقبل مصر فى جمعية الامم وتعضد الطلب الذي تقدمه مصر لهذا الغرض.

المادة الخامسة — اذا اشتبكت بريطانيا العظمى فى حرب تبذل الحكومة المصرية ، ولو لم يكن يترتب على هذه الحرب أي مساس بحقوق مصر ومصالحها ، أن تبذل لبريطانيا العظمى كل ما فى وسعها من المساعدة فى حدود أراضيها بما فى ذلك استخدام موانيها ومطاراتها وجميع طرق

المادة السادسة — تسهيلا وتحقيقاً لقيام بريطانيا العظمى بحماية طرق مواصلات الامبراطورية ، ترخص الحكومة المصرية لحكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية بأن تبقى قوة عسكرية فى الاراضى المصرية ، ولا يكون لوجود هذه القوة مطلقاً صفة الاحتلال ولا يخل بأي وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية .

وتستقر هذه القوة العسكرية بعد انقضاء مدة... سنوات من تاريخ العمل بهذه المعاهدة فى ...

المادة السابعة — تتعهد مصر بأن لا تتخذ فى البلاد الاجنبية موقفاً يتنافى مع المحالفة أو موقفاً يجوز أن يفضى الى اثارة صعوبات لبريطانيا العظمى، كما تتعهد بأن لا تسلك فى البلاد الاجنبية مسلك المعارضة للسياسة التى تتبعها بريطانيا فيها، وأن لا تعقد مع الدول الاجنبية أى اتفاق يكون مضراً بالمصالح البريطانية .

المادة الثامنة — تعين مصر — بالاتفاق مع حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية — مستشاراً مالياً تخوله فى الوقت اللازم السلطات التى يتولاها الآن أعضاء صندوق الدين ، ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية فى غير ذلك من الشؤون التى ترى استشارته فيها .

المادة التاسعة — نظراً للتنظيم القضائى المستقبل تعين الحكومة المصرية أيضاً فى وزارة الحقانية — بالاتفاق مع حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية — موظفاً يحاط علماً بكل ما يمس ادارة القضاء فيما يتعلق بالأجانب، ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية فى غير ذلك من الشؤون التى ترى استشارته فيها .

المادة العاشرة — بالنظر الى العلاقات الخاصة التى تنشئها المحالفة بين بريطانيا العظمى ومصر ، يكون لممثل بريطانيا العظمى لقب سفير، ويكون اعتماده بالطرق العادية المتبعة لاعتماد الممثلين السياسيين ويخول حق التقدم على الممثلين الآخرين .

المادة الحادية عشرة — مع الاتفاق على تأجيل تسوية مسألة السودان الى مفاوضات تجرى فيما بعد ويكون لكل من الطرفين المتعاقدين فيها تمام الحرية فى تقرير حقوقه توافق الحكومتان منذ الآن على الرجوع الى الحالة التى كانت قائمة قبل سنة ١٩٢٤ وعلى أن تتخذ كقاعدة لتحديد نصيب مصر فى مياه النيل الابيض والنيل الازرق النتائج التى وردت فى التقرير الذى وضع مع ما أدخل عليها من التعديل بناء على طلب وزارة الاشغال العمومية المصرية ، وعلى الاعتراف بحق الحكومة المصرية فى اتخاذ كافة تدابير المراقبة اللازمة لتكفل توزيع المياه طبقاً للقواعد التى وضعت فى التقرير المذكور، وعلى أن تقدم لها كل التسهيلات للقيام على نفقتها بجميع أعمال الرى وعلى مجرى النيل التى أشار اليها ذلك التقرير فى مصلحة مصر .

المادة الثانية عشرة — انه وان تكن الحكومتان على يقين من أنه مع الايضاحات السابق الاشارة اليها عن طبيعة العلاقات بين البلدين لا يحتمل وقوع أى سوء تفاهم بينهما ، الا انها رغبة فى الحرص على حسن علاقاتهما قد اتفقتا على أن كل خلاف ينشأ عن تطبيق أو تفسير أى حكم من تلك الاحكام يعرض على جمعية الامم، ويصرح الطرفان المتعاقدان منذ الآن بالاذعان لقرارها.

المشروع البريطاني

(وثيقة رقم ٢)

مشروع معاهدة التحالف

بين بريطانيا العظمى ومصر

ان حضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وارلندا والاراضى البريطانية فيما وراء البحار وأمبراطور الهند :

وحضرة صاحب الجلالة ملك مصر :

رغبة فى توثيق عرى الصداقة وحرصاً على حسن العلاقات ودوامها بين البلادين

وبما أنه يقتضى تحقيقاً لهذه الرغبة ، أن تعين العلاقات بين البلادين تعييناً دقيقاً وذلك بأن تحل وتحدد المسائل المعلقة وهى المسائل التى رأت حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية وجوب الاحتفاظ بها فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

ورغبة فى قطع السبيل دون امكان أى تدخل فى ادارة مصر الداخلية يتعارض والنظام الدستورى الجارى العمل به ،

ونظراً الى أن خير وسيلة لبلوغ هذه الغاية هى عقد معاهدة صداقة وتحالف تسهل — فى مصلحة كلتا الحكومتين المتعاقدتين — تعاونهما الفعلى فى القيام بواجبها المشترك ، واجب الدفاع عن مصر وتحقيق استقلالها والمحافظة على علاقات الصداقة بينها وبين الدول الاجنبية الأخرى :

قررا عقد معاهدة لهذا الغرض وعينا المفوضين عنهما وهم :

. . . .

وبعد أن تبادلوا أوراق التفويض الكامل وتبينت صحة هذه الاوراق قد اتفقوا على ما يأتى :—

المادة الاولى — يعقد بين الحكومتين المتعاقدتين محالفة تؤكد الى ما شاء الله قيام الصداقة والاتفاق الودى وحسن العلاقات بينهما.

المادة الثانية — كافة مسائل السياسة الخارجية التى تكون المصلحة فيها مشتركة بين البلادين تكون موضوع مشاورة تامة صريحة بين الحكومتين المتعاقدتين وعلى الاخص اذا حدثت ظروف يخشى منها الاخلال بحسن العلاقات بين حضرة صاحب الجلالة ملك مصر وأية دولة أخرى يتشاور جلالته فى الحال مع حضرة صاحب الجلالة البريطانية للاتفاق على خير الطرق المؤدية لحل الاشكال

المادة الثالثة — اذا أصبح حضرة صاحب الجلالة ملك مصر على أثر غارة أو اعتداء أياً كان نوعه فى حالة حرب للدفاع عن أراضيه أو عن مصلحة من مصالحه يقوم فى الحال حضرة صاحب الجلالة البريطانية لانجاده بصفة محارب ، وذلك مع عدم الاخلال بما نص عليه من الاحكام فى ميثاق جمعية الامم.

المادة الرابعة — اذا تهدد حضرة صاحب الجلالة البريطانية وقوع حرب أو اذا وجد فى حالة حرب ، ولو لم يكن يترتب على هذه الحرب أى مساس بحقوق مصر أو مصالحها ، يقدم حضرة صاحب الجلالة ملك مصر لحضرة صاحب الجلالة البريطانية فى الاراضى المصرية كل ما فى وسعه من التسهيلات والمساعدة التى تقتضيها حالة حليفتين مشتركتين معاً فى حرب بما فى ذلك استخدام [illegible]

المادة الخامسة — تسهيلا للتعاون بين القوات المسلحة لكل من الحكومتين المتعاقدتين وتسهيلا وتحقيقا لقيام حضرة صاحب الجلالة البريطانية بحماية طرق مواصلات الامبراطورية البريطانية ، يرخص حضرة صاحب الجلالة ملك مصر لحضرة صاحب الجلالة البريطانية بأن يبقى فى الاراضى المصرية من القوات المسلحة ما ترى حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية ضرورة وجوده لهذا الغرض ويبذل له فى كل وقت ما يقتضيه بقاء هذه القوات وتدريبها من التسهيلات . ولا يكون لوجود هذه القوات مطلقاً صفة الاحتلال ولا تخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية.

وبعد انقضاء مدة عشر سنوات من تاريخ العمل بهذه المعاهدة تنظر الحكومتان المتعاقدتان فى مسألة الجهات التى تستقر فيها تلك القوات مسترشدتين فى ذلك بما تكونان قد أحرزتاه من الخبرة فى تنفيذ أحكام هذه المعاهدة مع مراعاة الاحوال العسكرية القائمة فى ذلك الوقت .

المادة السادسة — لاجل تحقيق التعاون بين الجيشين تحقيقاً فعلياً طبقاً لاحكام المادتين الثالثة والخامسة يكون تعليم الجيش المصرى وتدريبه حسب الأساليب المتبعة فى الجيش البريطانى .

واذا رأت الحكومة المصرية ضرورة استخدام ضباط أو مدربين من الاجانب فتختارهم من الرعايا البريطانيين.

المادة السابعة — يتعهد حضرة صاحب الجلالة البريطانية ببذل كل ما له من نفوذ لدى الدول ذوات الامتيازات فى مصر للحصول على تعديل نظام الامتيازات الجارى العمل به فى مصر وجعله أكثر ملاءمة لروح العصر وللحالة الحاضرة فى مصر.

المادة الثامنة — بالنظر الى التعهدات التى أخذها حضرة صاحب الجلالة البريطانية على نفسه بمقتضى هذه المعاهدة بشأن الدفاع عن مصر من كل اعتداء والى المسئوليات الخاصة التى تقع على عاتق حضرة صاحب الجلالة البريطانية فيما يتعلق بالمصالح الأجنبية فى مصر ، تتعهد الحكومة المصرية بأن توافى حضرة صاحب الجلالة البريطانية فى كل وقت بوسائل التحقق من أن حياة الاجانب وأموالهم تتمتع بحماية كاملة فى مصر . وتبقى الحكومة المصرية فى ادارة البلاد عنصراً أجنبياً كافياً لضمان مثل تلك الحماية .

المادة التاسعة — يبذل حضرة صاحب الجلالة البريطانية وساطته لقبول مصر فى جمعية الأمم ويعضد الطلب الذى تقدمه مصر لهذا الغرض

المادة العاشرة — يتعهد حضرة صاحب الجلالة ملك مصر بأن لا يتخذ فى البلاد الأجنبية موقفاً يتنافى مع المحالفة أو موقفاً يجوز أن يفضى الى اثارة صعوبات لحضرة صاحب الجلالة البريطانية ، كما يتعهد بأن لا يسلك فى البلاد الأجنبية مسلك المعارضة للسياسة التى تتبعها بريطانيا العظمى فيها ، وأن لا يعقد مع الدول الأجنبية أى اتفاق يكون مضراً بالمصالح [illegible]

المادة الحادية عشرة — كلما دعت الحاجة لاستخدام موظفين اجانب فى الادارة تطالب الحكومة المصرية من حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية وساطتها للقيام بسد حاجاتها . وتتعهد حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية من جانبها بأن تبذل لها المعونة اللازمة فى هذا السبيل . وكل تعيين لموظف أجنبى لا يتمتع بالجنسية البريطانية فى وظيفة مدير أو فى أية درجة أعلى يجب أن يتفق عليه مقدما بين الحكومة المصرية وحكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية .

المادة الثانية عشرة — بالنظر الى العلاقات الخاصة التى تنشئها المحالفة بين الحكومتين المتعاقدتين : —

١ — يكون لممثل بريطانيا العظمى لقب سفير . ويكون اعتماده بالطرق العادية المتبعة لاعتماد الممثلين السياسيين . ويخول حق التقدم على الممثلين الآخرين .

٢ — يظل منصبا المستشار المالى والمستشار القضائى باختصاصاتهما الحالية باقيين كما هما الآن . ويكون تعيينهما كما كان فى الماضى بالاتفاق مع حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية ويكونان تحت تصرف الحكومة المصرية فى جميع المسائل التى ترى استشارتهما فيها.

المادة الثالثة عشرة — تعترف الحكومتان المتعاقدتان بأن أوفى ضمان لصيانة مصالحهما ولا سيما مصالح مصر فى مجارى النيل العليا هو استمرار سيادتهما المشتركة فى السودان .

وكلتاهما متفقتان على أن تتخذا كقاعدة لتحديد نصيب مصر فى مياه النيل الابيض والنيل الازرق النتائج التى وردت فى تقرير لجنة النيل المؤرخ ٢١ مارس سنة ١٩٢٦ وفى الاتفاق الذى عقد فى أول مايو سنة ١٩٢٦ بين ممثلى مصلحتى الرى فى مصر والسودان ، وتمنح ممثلو مصلحة الرى المصرية التسهيلات اللازمة لمراقبة المشاهدات المتعلقة بأعمال قناطر سنار ، كما أنه تكون لهم حرية الوصول الى البيانات الخاصة بذلك للتحقق من أن توزيع المياه جار طبقاً للقواعد التى وضعت فى التقرير المذكور . وتمنح حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية الحكومة المصرية كل مساعدة ممكنة لتمكينها من القيام لمصلحتها الخاصة وعلى نفقتها وبوجه يتفق مع مصالح السلطات المحلية ذات الشأن ، بأعمال الحفظ المنصوص عليها فى ذلك التقرير . وتتحمل الحكومة المصرية نفقات كل عمل تكميلى ودفع كل مبلغ تدعو الحاجة اليهما باعتراف الطرفين تعويضاً المصالح المحلية عن كل تلف أو تفكك ينجم عن الاعمال المشار اليها .

ويستمر حضرة صاحب الجلالة ملك مصر — نظراً لاهتمامه بحفظ السلام فى ربوع السودان وعلى حدود مصر الجنوبية — فى دفع حصته المالية فى نفقات الادارة فى السودان الى أن تقرر الحكومتان المتعاقدتان أن الحال تدعو الى اعادة النظر فى هذا الترتيب

المادة الرابعة عشرة — لا تخل أحكام هذه المعاهدة بأى وجه من الوجوه بالحقوق أو الالتزامات التى يجوز أن تنشأ لكل من الطرفين [illegible]

المادة الخامسة عشرة — يتضمن ملحق هذه المعاهدة أحكاما تفصيلية لتنفيذ بعض نصوص هذه المعاهدة . ويكون الملحق ما للمعاهدة نفسها من النفاذ ، وتكون مدتهما مدته .

المادة السادسة عشرة — انه وان كان الحكومتان المتعاقدتان على يقين من أن الايضاحات السابق الاشارة اليها عن طبيعة العلاقات بين البلادين لايحتمل وقوع أى سوء تفاهم بينهما الا أنهما رغبة فى الحرص على حسن علاقاتهما قد اتفقتا على أن كل خلاف ينشأ عن تطبيق أو تفسير أى حكم من تلك الاحكام ولا يتيسر حله بمفاوضات مباشرة يكون الفصل فيه طبقاً لاحكام ميثاق جمعية الامم .

الملحق

١ — فى أثناء المدة المشار اليها فى الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من المعاهدة يجب ألا يتجاوز عدد رجال الجيش المصرى فى زمن السلم ١٢٫٢٥٠ رجلا . ولاجل تحقيق الاتصال بين القوات المسلحة البريطانية والمصرية وتنسيق تدريبها يجرى العمل فى هذه المدة طبقاً للاحكام المنصوص عليها فى المذكرات المتبادلة بين كل من حضرة صاحب الجلالة البريطانية ورئيس مجلس الوزراء بتاريخ ٢٩ مايو و٣ و١٣ و١٤ يونيه سنة ١٩٢٧ على التوالى.

٢ — تضع حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية تحت تصرف الحكومة المصرية مدربين وفنيين عسكريين وتبذل لها التسهيلات الخاصة بالتدريب العسكرى بحسب ما يقع عليه الاتفاق بين الحكومتين فى هذا الشأن من وقت الى آخر وليس للحكومة المصرية أن تدرب رجالها فى بلد أجنبى عدا بريطانيا العظمى.

٣ — تورد حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية الى الحكومة المصرية بالثمن الاساسى ما يلزمها من الاسلحة والذخائر والمعينات [illegible] لا يصنع فى مصر ، وليس للحكومة المصرية أن تستوردها من أى مصدر آخر.

٤ — تحتفظ القوات البريطانية فى مصر [illegible] تتمتع به الآن من المزايا والامتيازات ، وتضع الحكومة المصرية فى المدة المشار اليها فى الفقرة الاخيرة من المادة الخامسة من المعاهدة فى [illegible] تضع مجاناً تحت تصرف القوات الأراضى والمبانى التى تشغلها الآن .

٥ — تحظر الحكومة المصرية الطيران [illegible] شقة من الاراضى عرضها عشرون كيلومتراً على كل من جانبى قنال السويس على أن لا يسرى هذا الحظر على القوات المشار اليها فى المادة الخامسة من المعاهدة ، ولا على ما هو قائم الآن من خطوط الطيران المنظمة بناء على اتفاقات معمول بها .

٦ — يحتفظ بالادارة الأوروبية فى وزارة الداخلية وتتعهد الحكومة المصرية بأن لا تعدل فى عدد واختصاص الموظفين البريطانيين الموجودين الآن فى الادارة المذكورة وفى بوليس [illegible] والاسكندرية وبورسعيد الا [illegible]

ملاحظات عامة على المشروع البريطانى

(وثيقة رقم ٣٠)

كان الغرض من تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ أن يعاد الى مصر التى أعلن استقلالها حق التصرف من غير قيد فى ادارة شؤونها الا ما يرتبط منها بالنقط المحتفظ بها . ولقد كفل عقد أول مارس سنة ١٩٢٢ ايضاح هذه النقط . ولكن ذلك الايضاح فضلا عن عدم كفايته لم يكن يقيد الوزارات التى تعاقبت من بعد وزارتى فى سنة ١٩٢٢ . والظاهر من جهة أخرى أن الحكومة البريطانية تعتبر نفسها فى حل منه .

وقد كان من شأن ذلك أن يقوم خلاف فى الرأى فى بعض المسائل التى رأت الحكومة البريطانية فيها أن من حقها أن تستشار فيها أو أن ترسم بشأنها الخطة الواجبة الاتباع . ولما كنت راغباً فى وضع حد لتلك الاختلافات التى يترتب عليها تكدير العلاقات الحسنة بين البلادين فقد فكرت فى امكان عقد محالفة توضح وتحدد المسائل المعلقة ايضاحا وتحديداً وافيين وتحصر ما للطرفين المتعاقدين وما عليهما من الحقوق والواجبات فيتقى بذلك وقوع حوادث كالتى وقعت فى يونيو الماضى .

على أن المشروع البريطانى لا يتضمن دائماً الايضاح والتحديد المطلوب ، وهو يستعمل بعض الصيغ المبهمة التى لا تلبث أن تصبح عند العمل جهاتاً مثلا لما تعرضنا له حتى الآن من الصعوبات. وحيث يتضمن ذلك المشروع ايضاحا أو تحديداً فهو يرمى الى جعل تصرفات الحكومة المصرية خاضعة لرقابة تنافى فى شؤون كثيرة ما تمتعت به مصر من حرية فى السنوات الاخيرة . فلا يسع مصر اذن أن تتعزى بأنها — اذا جاءت المحالفة ببعض القيود لسيادتها — تستفيد فى مقابل ذلك التخلص من قيود أخر ، اذ أن المشروع لا يجعل حظها خيراً مما كان لو بقيت الحالة مبهمة على ما كانت عليه مع التحفظات الاربعة ، وما كان التدخل فى شؤون البلاد فى ظل تلك التحفظات ليزيد على ما يجوز أن يحصل فى ظل المشروع.

على ان أخص ما فى معاهدة التحالف أن يكون الى جانب ما للطرفين المتحالفين من الحقوق والواجبات المحددة ؛ حرية واسعة النطاق يتبين من خلالها وفى سياق استعمالها روح الصداقة بينهما ، ولو أن أعمالها وتصرفاتها فى كل الامور قيدت بوجوب الاستشارة والاتفاق مقدماً عليها لترتب على ذلك اضعاف الصداقة لا توثيقها . والواقع أن الصداقة بين حليفتين لا تنمو ولا تترعرع الا فى ظل فهمهما الصحيح لمصالحهما المتبادلة ، والا اذا توافرت للحليفتين حرية الرأى والارادة ، ولن يتحقق معنى الصداقة الصحيحة بين اثنين اذا كان أحدهما الا خروصياً أو رقيباً عنيداً.

لذلك يجوز القول بأن الأحكام الرئيسية للمشروع تخالف ما جاء فى مقدمته التمهيدية من مقاصد . ولا نزاع فى أن هذه الاحكام تترك فى النفس أثراً واضحاً بأن الحكومة البريطانية ليس لها بمصر كبير ثقة ، وأنها تلتمس عما تتخذه من التدابير وأساليب الحيطة والمراقبة عن الاغراض التى تتحقق عادة بين الحليفين الحريصين من الثقة والفهم الصحيح للمصلحة . واذا أصبح لبريطانيا العظمى بعد هذا المشروع أن تحول القول كل ما ترمى اليه من النتائج الحسنة المقصودة فان الثقة المتبادلة بين البلادين لن تستفيد من ذلك شيئاً . أما بريطانيا العظمى فان شعورها بأن مصالحها لن تصان بغير الوصاية التى جاء المشروع بها لابد أن يقوى على توالى الايام . وأما مصر فان تقبل هذه الوصاية لابد مهينا لها وأن تشعر فى صميم نفسها بأى فضل لها فى محافظتها على المصالح البريطانية اذا كانت فى أعمالها وتصرفاتها فى هذا السبيل مسيرة بارادة الدولة الوصية لا صادرة عن وحى نفسها .

وربما قيل ان المصالح البريطانية تتطلب التدبر والحذر وتقتضى أن يبدأ بوسائل الحيطة يترك عنها شيئاً فشيئاً الى أن تنقطع تماما تاركة مكانها لثقة بثتها التجارب وجربتها حمدت آثارها . ولست أنكر هذه الحقيقة بل لقد اتخذتها نبراسا لى فى وضع المشروع الذى تشرفت بتقديمه ، غير أنى لا أزال أرى بكل احترام أن المشروع البريطانى قد تجاوز الغرض المقصود منه بما احتواه من نظام وصاية ضاغطة ومراقبة لا تنى ولا تغفل لها عين.

ولابد فى انماء الصداقة وجعلها قوية لا تزعزع بما تركز عليه من تداخل وتشابك فى المصالح وبحوطها من ثقة واحترام متبادلين ، من الاجتزاء بالضمانات الضرورية . وانى لمدرك جد الادراك أن الواجب فى السياسة تقدير أسوأ الفروض ولكن لا لكى تبنى عليه المعاملات اليومية وانما لكيلا يغيب عن النظر ، وانه ليكفى بعد تقديره أن توفر الوسائل لاتقاء تحقق ذلك الفرض السيء أو لمعالجته اذا تحقق . ومن هذه الناحية أستطيع أن أقرر أنه ليس فى المشروع الذى قدمته ما يفقد بريطانيا العظمى أى مزية محسوسة يمكن أن يكفلها لها المشروع الآخر . نعم ان المشروع البريطانى يربو على المشروع الذى قدمته فى الاحتياطات ، ولكن ليس فى تلك الاحتياطات ضمانة أكبر للمصالح البريطانية ؛ وكل ما فيها أنها تدل على عدم الثقة وعلى الرغبة فى وضع مصر تحت الوصاية .

على أن ما تطمح اليه مصر وتحرص عليه هو اقناع بريطانيا العظمى بصداقتها وجعل الثقة تسود العلاقات بين البلدين ، وهى لم يفتها فى هذا السبيل أن تقترح جميع الضمانات الكفيلة باتقاء كل خطر بل الكفيلة بمنع المشاكل البسيطة . ولكنها ترى من كرامتها ومن حقها على نفسها أن تحتفظ بحريتها كى تقيم الدليل لبريطانيا العظمى على أن هذه الحرية تتفق كل الاتفاق مع حماية المصالح البريطانية . وكيف يكون ثمة شك فى ذلك أو كيف يفترض أن مصر — بعد أن حصلت على محالفة تكفل لها مع تحقيق أمانيها المشروعة معاونة أقوى حليف فى الدفاع عن أرضها — يمكن أن تسبب لبريطانيا العظمى أى قلق دون أن تعرض نفسها للتهمة بأقبح ضروب الحماقة والجنون .

ويعد هذه الملاحظة العامة انتقل الى البحث التفصيلى فى المشروعين.

التمهيد — الفقرة الرابعة : «ورغبة فى قطع السبيل دون امكان أى تدخل فى ادارة مصر الداخلية يتعارض والنظام الدستورى الجارى العمل به »

يبدو لاول أن هذه الفقرة تجيز أى الاجرى لا تنفى امكان التدخل فى ادارة شئون مصر الخارجية بما أنه بدلا من كلمة « الادارة » مجردة استعملت عبارة « الادارة الداخلية » ويبدو ثانيا أن تلك الفقرة لا تنفى التدخل فى الادارة حتى الداخلية منها اذا كان هذا التدخل لا يتعارض مع النظام الدستورى فى القطر المصرى .

أما عن النقطة الاولى فلا مشاحة فى أن التعهدات التى تأخذها مصر على عاتقها والتى ورد ذكرها فى المادة السابعة من مشروعى (ويقابلها المادة العاشرة من المشروع البريطانى) فيها كل الكفاية لتطمين بريطانيا العظمى بشأن خطة مصر فى سياستها الخارجية . وترى مصر أن التدخل الذى تم عنه الاشارة فى هذه الفقرة يعدل الوصاية فى الحقيقة ، فليس على اذن سوى أن أحيل الى ما سبق لى ذكره فى هذا الصدد.

أما عن النقطة الثانية فيلاحظ أنه بالنظر للاتفاقات الدولية التى تقيد سيادة مصر قد جاء فى المادة ١٥٤ من الدستور المصرى أن « تطبيقه لا يخل بتعهدات مصر للدول الاجنبية » فاذا فرض عقد اتفاق بين مصر وبريطانيا العظمى على قاعدة المشروع البريطانى فان هذا الاتفاق بطبيعة أنه اتفاق دولى سيقيد مفعول الدستور المصرى . ولهذا فان عبارة « تدخل فى ادارة مصر الداخلية يتعارض والنظام الدستورى الجارى العمل به » لاتنطوى على أى تحديد للتدخل فى شؤون الادارة الداخلية اذ كان الدستور المصرى لم يعين مدى لاثره وقوة نفاذه بالنسبة للدول الاجنبية . أما العبارة التى اقترحتها فترمى على العكس من ذلك الى تحديد أثر المادة ١٥٤ وتستثنى بوضوح من حكم هذه المادة سلطة التدخل المبهمة العامة التى يراد من فقرة المشروع البريطانى على ما يظهر أن تظل الحكومة البريطانية متمتعة بها . واذن فتكون العبارة التى اقترحتها بمثابة تفسير للمادة ١٥٤ ومدلوله أن فى العلاقات التى بين مصر وبريطانيا العظمى لا محل لغير الحقوق والالتزامات الصريحة

الفقرة الخامسة — « ونظراً الى أن خير وسيلة لبلوغ هذه الغاية هى عقد معاهدة صداقة وتحالف تسهل — فى مصلحة كلا الطرفين المتعاقدين — تعاونهما الفعلى فى القيام بواجبهما المشترك ، واجب الدفاع عن مصر وتحقيق استقلالها »

هذه العبارة تنطوى بين مصر وبريطانيا العظمى تسوية تامة مطلقة فيما يتعلق بالدفاع عن مصر وتحقيق استقلالها ، ويفهم منها لزاماً أن ذلك الواجب مفروض من الأصل على بريطانيا العظمى ، على أن ذلك لن يكون الا مع الحماية ، فان مثل هذا التعبير لا يجوز بين بلدين يتساويان فى الحرية ، اذ أنه اذا كان ضمان الاستقلال والدفاع عن الذات من الواجبات الجوهرية الطبيعية بالنسبة لمصر ، فلا يكون بالنسبة لبريطانيا العظمى كذلك الا من طريق العرض وبوصف أنها حليفة . ولذلك لا يكون ضمان استقلال مصر والدفاع عنها واجبا مشتركا بين البلدين الا نتيجة للمحالفة وبناء عليها ، وليس كذلك أصلا وبالذات ، ويجب الا تلاحظة الفرق بين مركز مصر واحتلال فى هذا الصدد عند تحرير نص هذه الفقرة اذا رغب فى استبقائها .

« والمحافظة على علاقات الصداقة بينهما وبين الدول الاجنبية الأخرى »

لا يبين جليا على أى جملة تعطف هذه العبارة . فاذا كان المقصود أن خير الوسائل للحصول على تلك النتائج هو عقد المحالفة ... والمحافظة على علاقات الصداقة الخ .. فلا يكون هذا الا من باب تحصيل الحاصل ولا يصلح سبباً من الاسباب التى تبنى عليها المعاهدة ، اذ لا يخرج الامر فيه عن أنه ارشاد أو نصيحة لا سبب يسوغ أو يفسر أحكام المعاهدة . أما اذا كان المقصود — خلافا لما ذكر — هو أن المحالفة تسهل التعاون الفعلى ... والمحافظة على علاقات الصداقة ... جاز التساؤل عما يمكن أن يكون ثمة من الصلة أو الارتباط بين عقد المحالفة والمحافظة على علاقات الصداقة الخ . وفى الحق أنه لا شك فى أن هذه المحالفة سيكون من آثارها أن حالة مصر من الناحية الدولية تعتبر قد استقرت على قواعد وأسس أشد متانة وقوة وأنها تصبح لذلك أحق وأجدر بتقدير الدول الاجنبية واحترامها وصداقتها . ومن جهة أخرى فانه وقد كفلت نصوص المعاهدة صيانة مصالح بريطانيا العظمى تصبح هذه الدول أقل استعداد على تلك المصالح وأكثر استعداداً للنظر اليها بعين الاحترام والعطف . ولكن هذا وذاك نتيجتان مختلفتان ترجع أحداهما الى أحد طرفى العقد والاخرى الى الطرف الآخر . وفيما عدا ذلك لا أرى وجها لان يكون عقد المحالفة عاملا لتوثيق علاقات الصداقة بين مصر وبريطانيا العظمى بوصف كونهما طرفا واحداً وبين الدول الاجنبية طرفا آخر . بل المفروض أن تؤول تلك العبارة على غير وجهها ، فتدرى فيها معنى وأثر من معانى الحماية وآثارها . والحماية كما هو معروف تقتضى فيما يتعلق بالعلاقات الخارجية اندماج الدول المحمية أو فناءها فى الدولة الحامية . وعلى أى حال فان فكرة المحافظة على علاقات الصداقة لا ترتبط مطلقاً بنصوص المعاهدة ويمكن دون الاخلال بأى شيء فيها أن تحذف هذه الاشارة.

المادة الثانية — الواقع أن هذه المادة تكرير للمعنى المقصود بالمادة العاشرة التى تقابل المادة السابعة من مشروعى . فان جوهر الغرض الذى ترمى اليه هذه المادة الثانية هو الاستيثاق من أن مصر فى سياسة شؤونها الخارجية لا تلحق ضرراً بالمصالح البريطانية ، وهذا هو عين المراد أيضا من المادة العاشرة .

على أن هذين النصين يتنافيان ولا يجوز الجمع بينهما ، فان التعهد المنصوص عليه فى المادة العاشرة يقتضى بالضرورة أن تكون الدولة الحليفة حرة فى تصرفها بمعنى أنها ليست ملزمة قبل شروعها فى عمل معين بالاستشارة فيه أو بالاتفاق مقدما عليه . اذ القيد الوحيد الذى يربطها يتعلق بالقصد لا بالوسيلة . ثم ان الجزاء على مخالفة التعهد ينحصر فى فسخ المحالفة . أما المادة الثانية فانها على عكس ذلك تنفى بذاتها الحرية وتثبت فى الحقيقة صورة من صور الوصاية ، وحكم مصر شبيه بحكم القاصر يتحتم عليه اذا أراد أن يباشر عقداً صحيحاً من عقود التصرف أن يحصل من وصيه على الترخيص له بذلك ، وانما يحدد القصد لمن يتولى وحده شؤون نفسه . أما من يؤخذ بيده فى طريقه فهو فى غنى عن ذلك .

ولقد أفضت فى مسألة الوصاية التى هى طابع المشروع البريطانى فى ملاحظاتى العامة بما فيه الكفاية ، فلست بحاجة الى اعادة ذكر الاسباب التى ترتاح مصر من أجلها الى قول القاعدة التى تسير عليها كالقاعدة التى أثبتها المادة العاشرة ، اذ كانت تلك القاعدة تجمع الى أنها تضمن المصالح البريطانية [illegible]

ضمانا وافيا، انها تتفق مع رغبات مصر الحقيقية، وهي بعينها الاسباب التي لاترضى مصر من أجلها أن تجيز نظاما يقرر الوصاية عليها.

وانبرد على الملاحظة السابقة بالاعتراض بأن المادة الثانية لاتنطبق الا على الشؤون الخارجية التي ترتبط بمصلحة مشتركة بين البلدين؟ وبأن مدى انطباقها للاضيق محدود وبأن ممارسته من الناحية تتوقف على الاشتراك في المصلحة.

غير أنه يجوز التساؤل عما هي تلك الشؤون على وجه التدقيق؟ وما هو ضابط المصالح المشتركة؟ ومن هو الذي يقضي بوجودها، وعند أي حد ينقضي مداها، وهل تلك الشؤون تقتصر على مسألة الدفاع عن القطر أم تتناول المسائل الاقتصادية والقضائية وغيرها؟

إذن لامناص من التسليم بأن هذه العبارات قد بلغت الغاية من الابهام واللبس وان ما انطوت عليه من التعميم يجعلها تغمر جميع مناحي السياسة الخارجية، وينجم عن ذلك أن حركة الحكومة في هذا الميدان تصبح مشلولة، بل لتصبح معطلة أعمال السياسة الداخلية نفسها بقدر ما تكون متصلة بالسياسة الخارجية. والحق ان هذه الاعمال بضروبها المختلفة تصاب بالشلل والعطل بالنسبة لمصر المستقلة اذا كانت تجعل تابعة لبريطانيا العظمى وخاضعة لوصايتها.

وانه ان المفهوم في حالة توتر العلاقات بين مصر ودولة أجنبية أي في الحالة التي يجوز أن يقال فيها ان ثمة خطر الحرب أن الحليفين يتبادلان الشورة أو على الاصح أن تستشير مصر بريطانيا العظمى، لأن مثل هذه الاستشارة من صميم معنى المحالفة ولبها، ولكن هذه المسألة حالة بعينها لامثل يجوز القياس عليه، كما هي مصورة في هذه المادة. وبناء عليه فلكي يتوافر معنى التحالف وينتفي معنى الحماية أو الوصاية ينبغي استهلال المادة الثانية بعبارة « اذا طرأ ».

وهل ثم حاجة الى أن نزيد على ما تقدم أن من الجائز أن يكون للحليفين في بعض المسائل المفردة أو العارضة مصالح مختلفة أو متعارضة، وأن تعمل كل منهما مستقلة عن الأخرى على تحقيق مصلحتها الخاصة دون أن يكون في ذلك اخلال بروح التحالف، ولم يكن معنى التحالف ليقتضي توافق المصالح في جميع الشؤون، والمهم في هذا الصدد أن يمسك كل من الحليفين عن أي عمل أو تصرف ينافي الغاية المقصودة من المحالفة أو يعطلها.

المادة الرابعة — هذه المادة تختلف عن المادة الخامسة من مشروعي في نقطتين: فمن جهة تضيف الحالة التي تكون بريطانيا العظمى فيها مهددة بحرب، ومن جهة أخرى تشير الى أن التسهيلات والمساعدات الملحوظة هي التي تقتضيها حالة الحليفين مشتبكين معاً في حرب.

واذا صدقتني الذاكرة فان الفكرة التي تضمنها المادة الخامسة من مشروعي ترجع الى اقتراح عرضه الوفد المصري حينما كان يتفاوض مع اللورد ملنر، وكان وجه ذلك الاقتراح بيان معنى التبادل في المحالفة (دفعاً لشبهة الحماية التي تعطي ولا تأخذ) وتقديم الدليل الملموس على حسن استعداد وصدق نياتها. على أنه بالنظر لما لبريطانيا من المركز الخاص في العالم والسيطرة وخطورة مصالحها السياسية تجرد من كل قيد، رئي وجوب تحديد المعاونة بأن تكون في داخل الأراضي المصرية. ثم لم تحدد التسهيلات والمساعدات واقتصر على ايراد بعض الأمثلة عليها، غير أن هذه الأمثلة هي في الحقيقة كل ما يتصور في هذا الصدد. أما الصيغة المقترحة في المادة الرابعة من المشروع البريطاني فقد يظهر انه أريد بها تحديد معنى المساعدة، ولكن هذا التحديد لا يخلو من توسع في ذلك المعنى. ولهذا فيحسن قبل المناقشة في هذا الموضوع تفسير مراد الحكومة البريطانية من عبارة: « تقتضيها حالة حليفتين مشتبكتين معاً في حرب. »

المادة الخامسة — تجعل هذه المادة لوجود الجيوش البريطانية في القطر المصري غرضا جديداً هو التعاون بين الجيوش البريطانية والمصرية.

وقد كان يظن بحق أن ذلك الغرض يتحقق تماما بتعهدات مصر المشار اليها في الفقرة الثانية من المادة الثانية، لأن التعاون بين جيشين يتطلب تقريباً بين الأساليب وفي بعض الأحيان مشاكلة بينهما أكثر مما يتطلب وجود الجيشين باستمرار أحدهما الى جانب الاخر. وعلى كل حال اذا وجب الاحتفاظ بهذا الغرض فيجب أن تشترك الحكومتان في تحديد العدد اللازم من الجنود البريطانيين وفي تعيين المكان الذي تعسكر فيه، ثم مايراد بالتسهيلات التي يقتضيها بقاء القوات البريطانية وتدريبها، ولقد يظهر ان الفقرة الرابعة من الملحق تتضمن بيان هذه التسهيلات على انه يجب أن يتبين ما اذا كان يجوز ان هذه التسهيلات تتسع لشيء آخر غير ما ذكر في الملحق.

وبعد، فان الفقرة الثانية تجعل الحكم في مسألة المكان الذي تستقر فيه الجنود البريطانية حتى بعد مضى عشر سنين من العمل بالمعاهدة مجهلا غير مضمون، فيجوز أن يكون لمصلحة مصر ويجوز ان لايكون، ولا تعدو هذه الفقرة الوعد بالنظر في المسألة. ولقد يلوح بالرغم من أن ذلك النظر من شأن الطرفين أن الحل يتوقف بصفة خاصة على بريطانيا العظمى، لاسيما اذا صح مفهوم هذه الفقرة من أن تنفيذ نصوص المعاهدة مهمة تقوم القوات البريطانية على تحقيقها، مما يجعل لوجودها غرضاً ثالثاً جديداً لم يكن حتى الان متوقعاً.

فليس من شك اذن، مع تعدد الاغراض التي يقصد اليها بوجود القوات البريطانية، ومع كل ماتقدمت الاشارة اليه من الشك والتجهيل بالنسبة لمكان استقرار تلك القوات، في أن الواقع في أمر تلك القوات انه — بالرغم من تأكيد الفقرة الأولى للعكس — احتلال بالمعنى الصحيح، وفي انه أشد الوجوه اخلالاً بسيادة البلاد.

المادة الثامنة — تتضمن هذه المادة شيئين: أولهما الدفاع عن البلاد من الاعتداء، وثانيهما مسئوليات بريطانيا العظمى الخاصة حيال المصالح الاجنبية. كما تتضمن تعهدين تلتزم بهما مصر، أولهما أن توافق مصر بريطانيا العظمى بوسائل التحقق من توفر الحماية اللازمة لأرواح الاجانب وأموالهم، والثاني أن تحتفظ في الادارة المصرية بعنصر أجنبي يفي بضمان مثل هذه الحماية.

وليؤذن لي هنا بملاحظة أن مصر لم تطالب في المفاوضات السابقة بمثل هذه التعهدات. ثم ماهي تلك الوسائل وما هو عدد الموظفين الاجانب وفي أي نوع من الوظائف؟ [illegible]

ثم ماهو وجه الارتباط بين الدفاع عن البلاد ضد أي اعتداء يوجه اليها وبين التعهدات المشار اليها، فهل انصرف الفكر مثلا الى حالة تدخل احدى الدول الاجنبية عسكريا في مصر لحماية أرواح التابعين اليها وأموالهم؟ ولكن المعلوم هو أنه اذا استثنى تدخل بريطانيا العظمى في سنة ١٨٨٢ لم يقع قط تدخل من هذا القبيل، وقد يقال ان وجود الجيوش البريطانية في مصر وقاها شر هذا التدخل. ولكن ماذا يكون القول في المدة السابقة على الاحتلال الانجليزي حيث كانت أرواح الاجانب وأموالهم أكثر تعرضا للخطر منها الآن وكانت السياسة المصرية دونها الآن سواء في حسن الادراك أو في صحة التدبير؟ وأخيرا فان الجنود البريطانية لاتجلى عن البلاد بمقتضى عقد المحالفة.

واذا تعرضت، بفرض المستحيل، أرواح طائفة من الاجانب وأموالها للخطر (ويعتبر خارجا عن موضوعنا حالة الاعتداء على فرد من الاجانب اذ لم يعهد التدخل في بلد ما بسبب مثل هذه الحالة) فلابد من أن يسبق العمل الباشر عمل دبلوماتيكي وهذه الحالة هي المعنية بنص كنص المادة الثانية من المشروع بحسب الصيغة التي اقترحتها، وفي مثلها تتحقق الفائدة من ذلك النص.

أما التعهد باستبقاء عنصر أجنبي في الادارة المصرية فقد ذهب عن البال فيما يظهر أن مصر أصبحت منذ صدر القانون رقم ٢٨ سنة ١٩٢٣ المؤيد باتفاقية عقدت بين مصر وبريطانيا العظمى غير ملزمة بابقاء أجنبي في وظيفته والأولى غير ملزمة بتعيين أجنبي في وظيفة تخلو من أجله، ولو أن هناك ما يلزمها بعد أن دفعت من ستة الى سبعة ملايين من الجنيهات تعويضاً للموظفين الأجانب بأن تعود من حيث بدأت لكانت مصر كمن يدور في حلقة مفرغة غريبة الشكل واقتصر أمرها على تحريك القدمين دون أن تخطو أي خطوة.

على أن فساد المسألة آت من أساسها، اذ ما هي بالضبط مسئوليات بريطانيا العظمى حيال المصالح الأجنبية، وكيف يمكن التوفيق بين هذه المسئوليات مع ما خلعه المشروع البريطاني عليها من الشكل وفرعه عنها من النتائج، وبين وجود ممثلين للدول الاجنبية بمصر من ناحية، أو كيف يمكن من ناحية أخري التوفيق بينها وبين أي صورة من صور الاستقلال؟ ولقد أعلنت انجلترا استقلال مصر فحق لنا أن نعتقد أن ذلك الاعلان بني على الاخلاص اللائق بالسياسة البريطانية. ثم أي فائدة تجنيها مصر من تعريف المسائل المعلقة اذا كان هذا التعريف يؤدي على طول الخط الى توسيع التدخل البريطاني في شؤون مصر وتمديده.

لكن هذا يجوز أن نعتبر أن بريطانيا العظمى لم تقصد بهذه المادة الى مثل ذلك المرمى البعيد الذي يصح وصفه بالهادم لكيان استقلال البلاد، وانما لم تقصد أكثر من اشتراط بقاء بعض الأنظمة أو الهيئات الادارية القائمة الآن، والتي ترى هي أنها كفيلة بالأمن والطمأنينة على أموال الأجانب وأرواحهم (الفقرة السادسة من ملحق المشروع) فاذا كان هذا هو مارمت اليه بريطانيا العظمى فاني أستأذن في لفت النظر الى أن الانظمة الدولية التي وضعت لحماية المصالح الاجنبية وافية بهذا الغرض [illegible]

الأولى بالنسبة لوضع الضمانات اللازمة لتأمين الاجانب وفيما اذا كان ينبغي أن يحتفظ بالضمانات القائمة أو أن يضاف اليها ضمانات جديدة، أن تكون المناقشة فيه عند اعادة النظر في نظام الامتيازات الحالي.

على أنه اذا كانت بريطانيا العظمى ترى منذ الآن أن تثبت في المحالفة شيئاً من قبيل الضمانات التي طلبتها في الفقرة السادسة من الملحق فلا مانع من أن يتفاوض البلدان في وضع شرط في هذا المعنى يحل محل الفقرة المتقدم ذكرها.

ومع هذا فاني أرى التنبيه فيما يتعلق بالادارة الأوربية الى أن السبب في وجودها كان في وجه الخصوص تعقب مرتكبي الجرائم السياسية، اذ الآن وقد اكتشف أمرهم فلم يعد مبرر لبقاء هذه الادارة مع وجود المستشار القضائي والموظفين البريطانيين في بوليس القاهرة والاسكندرية وبورسعيد. والحق أن هذه تدابير مختلفة يكفي أيها لتأمين الأجانب (على فرض أن استقلال البلاد يلقى القلق والازعاج في روعهم) ومن مجاوزة الحد الجمع بينها جميعاً.

وفضلا عن هذا فقد أيد الاختبار عدم فائدة تلك الادارة وأثبت أن وجودها طالما أدى الى الاحتكاك مع هيئات البوليس في المدن الثلاث الآنفة الذكر وبخاصة في مدينة القاهرة.

المادة الحادية عشرة — الغرض من هذه المادة ايجاد ضمان لتفادي أي نفوذ سياسي من جانب موظف غير بريطاني، واني مقتنع تماما بأن هذا الغرض يجب، لمصلحة الصداقة والمحالفة بين البلدين، أن يكون نصب أعيننا، ولكن فيم ارتياب الحكومة المصرية بالاتجاه دائما للحكومة البريطانية؟ ولم لاتترك لها حرية الاختيار من بين الرعايا البريطانيين؟ ومن الواضح انه اذا عينت الحكومة المصرية بريطانيا في وظيفة فان هذا الوظف لايشخص أي مصلحة سياسية، وان تعيينه لايجوز أن يكون ذريعة لبريطانيا العظمى للتدخل في الشؤون التي يناط بالموظف المذكور اداؤها، وليس التعيين الا تصرفا من تصرفات الادارة الداخلية تقوم الحكومة المصرية به نيابة بالتصرفات الداخلة في اختصاصها، نعم ان الحكومة المصرية في بعض الأحوال التي [illegible] الحكومة البريطانية لتسهل عليها استخدام بعض المرشحين، ولكن الشطر الأكبر من التعيينات في السنوات الاخيرة تم مباشرة على يد الحكومة المصرية ذاتها. فكل تقييد لحريتها في هذا الموضوع تقييد بلا مبرر لسلطتها المقررة من قبل للوزارة بالعرف المتصل، وأن أي نص خاص بهذا الشأن ولو أفرغ في مثل القالب الآتي: (تتعهد الحكومة البريطانية كلما لجأت الحكومة المصرية الى وساطتها بأن تبذل الجهد في معاونتها) يكون تزيداً وفضولا فضلا عن أنه يثير شكوكا لاداعي لها اذ كانت المسألة التي [illegible]

الحكومة البريطانية فتقييد وتضييق لحقوق السيادة لايتفقان واستقلال البلاد. صحيح أن النص المقترح يتضمن شيئاً من محاولة تخفيف وطأة هذا التقييد وذلك باتخاذ حد لدرجة الوظائف التي تطلب الاستشارة من أجلها، ولكن ماهي هذه الدرجة « درجة المدير فما فوق» ان هذه التعابير ان هي الا من اصطلاحات الكادر لا أكثر. وقد لاتتفق مع حقيقة الوظيفة، فان هناك مديرين أي موظفين يتولون ادارة شؤون مصلحة من مصالح الحكومة وليسوا في الدرجة المتفق على تسميتها بدرجة المديرين أو الدرجة الاولى؛ كما أن هناك موظفين فنيين تجردت وظائفهم من سلطة الادارة والحكم ولكنهم يتقاضون مرتب الدرجة الاولى، وعلى فرض أن لكلمة المدير دلالة معينة فان هذه المادة ليس فيها مايقيد الحكومة المصرية اذا شاءت ترقية أجنبي موجود في خدمتها الى وظيفة المدير. ففيم اذن تقييد حريتها حينما يؤتى بهذا الاجنبي من الخارج؟

الحق يقال أن مصر صديقة انجلترا لن تبرح تولي وجهها، بطيب نفس، شطر صديقتها كلما أعوزتها الحاجة الى الاجانب من أصحاب الاختصاص الفني وتؤثر المرشحين البريطانيين منهم لتقليدهم الوظائف الفنية متى توافرت فيهم الكفايات المطلوبة. ولكن البون شاسع بين هذا وبين أن يعلق عمل الحكومة المصرية على موافقة الحكومة البريطانية كلما تراءى لها أن هناك فائدة لصالح العمل من وراء استخدام مرشح غير بريطاني.

واذا كان من الواجب أن يشار في معاهدة التحالف الى شيء في هذا الموضوع فلا يجوز أن نخرج عما سبق تقريره.

المادة الثانية عشرة — عني مشروع لجنة ملنر ومشروع اللورد كرزون بتحديد اختصاصات كل من المستشار القضائي والمستشار المالي. وقد كان مثل هذا التحديد أجدر بالمشروع الحاضر لاسيما أن الغاية المقصودة منه هي تحديد النقط المختلف بها والتي أدى ابهامها ولبسها الى صعوبات جمة.

ولقد أصبح مركز هذين المستشارين ووظيفتهما غير معينين الآن. وظاهر أن ما كان لذينك المستشارين من المركز والوظيفة في عهد الاحتلال أو الحماية لم يكن ليبقى كما هو بعد أن أعلن استقلال مصر، فيجب اذن أن نتبين ما اذا كان هناك منذ هذا الاعلان وثيقة ماتقيد الحكومة المصرية في هذا الصدد. ولست أعلم أن شيئاً من ذلك يوجد اللهم الا النص الوارد في انذار نوفمبر سنة ١٩٢٤ خاصاً بهما، ولقد أظن أن الحكومة البريطانية لاتستحب أن تستبقى عبارات وصيغا صدرت بتأثير مثل الحالة النفسية التي كانت سائدة في وقت تحرير تلك الوثيقة. لذا أري أن الصيغة التي اقترحتها في المادتين الثامنة والتاسعة من مشروعي تتفق تماماً مع مايجوز لبريطانيا العظمى أن ترغب فيه للاستيثاق من أن النظام فيما يتعلق بالقضاء والمالية سيظل سائداً في القطر المصري.

المادة الثالثة عشرة — لقد حرصت في المشروع الذي قدمته على تجنب القطع برأي في مسألة السودان العامة التي تختلف فيها الحكومتان وذلك اختصاراً للمناقشات بقدر الامكان، وقد

معينة تتطلب حلا عاجلا، غير أن المشروع البريطاني على العكس من ذلك اراد أن يعالج المسألة وأن يلقاها وجها لوجه ليحلها على النحو الذي ترسمه خطة السياسة الانجليزية في هذا الموضوع. ومن ثم كان يتعذر علي مسايرته في هذا الطريق ولهذا أوثر ارجاء المسألة الى مفاوضات لاحقة.

أما المسائل المستعجلة التي يتطلب حسن الوفاق بين البلدين مباشرة حلها فوراً فهي التي أوضحتها في المادة الثانية من مشروعي أي: الحالة قبل سنة ١٩٢٤ وتوزيع مياه النيل ومشاريع الري.

الحالة قبل سنة ١٩٢٤ — قضى تصريح ٢٨ فبراير بالاحتفاظ بالحالة الحاضرة في السودان ثم طرأت حوادث سنة ١٩٢٤ التي جعلت الحكومة البريطانية تقدم على اجراء تغيرات اساسية فيه وبخاصة على طلب اخلاء السودان من الجيش المصري. ولا مراء في أنه لم يأسف أحد لوقوع تلك الحوادث وما أفضت اليه من عواقب بقدر ما أسفت مصر. ولا يخامرني شك في أن بريطانيا العظمى تعالج المسألة، في عهد الصداقة الذي سيفتتح بمعاهدة التحالف اذ يسود السلام والوفاق بين البلدين، بغير ماعالجتها به وقتما قدمت انذار نوفمبر سنة ١٩٢٤. ولا يعزب عن بال الحكومة البريطانية أن الخواطر من الجانبين قد هدأت وأن النفوس تستطيع أن تواجه، في هدوء وسكينة، حل تلك المسألة على خير وجه يعيد الثقة المتبادلة ويوثق العلائق الودية بين البلدين.

وان الحكومة البريطانية لتذكر بلا ريب ان الوزارة المصرية في سنة ١٩٢٥ قررت الاحتفاظ في الميزانية المصرية بالاعتمادات اللازمة لنفقات الدفاع عن السودان للدلالة على استمرار حقوق مصر على السودان وتمهيداً لعودة الاحوال الى مجراها السابق. ولقد وافق البرلمان المصري على تلك الاعتمادات في ميزانية سنة ١٩٢٦ — ١٩٢٧ وصحب هذه الموافقة بتحفظات تدل صراحة على أنه يرى أن الحالة في السودان ليست الا وقتية لاتلبث أن تسوى عند سنوح أول فرصة تقتضيه مصلحة البلدين. غير أنه يلوح من المشروع البريطاني أنه يريد أن يجعل تلك الحالة الوقتية نهائية دائمة. وواضح كل الوضوح أن قبول مثل هذا الحل معناه تخلى مصر عن حقوقها في السودان؛ وأن ذلك الحل — حتى على فرض أن يكون الاساس هو السيادة المشتركة بين الحكومتين في السودان — يخل بالمساواة بينهما لمصلحة بريطانيا.

لذا كان الحل الذي يتفق وحده مع مركز بريطانيا العظمى ونفوذها ومع كرامة مصر وحقوقها هو أن تعود الحالة في السودان الى مجراها السابق في سنة ١٩٢٤ ريثما تسوى مسألته نهائيا. وهو أيضاً الحل الذي وحده يحمل البرلمان المصري على الاستمرار في الموافقة على الاعتمادات اللازمة لنفقات السودان في الميزانيات المقبلة. ثم ان عودة الحالة الى ما كانت عليه تكون أمراً طبيعيا لاصعوبة فيه ولا تعقيد. فقد كانت تلك الحالة منذ ثلاث سنوات فقط أمراً لا بأس به. ولقد يكون من حسن التوفيق أن يطابق عود الحال الى ما كان عليه البدء في تنفيذ معاهدة التحالف لاسيما أنه يراد بهذه المعاهدة أن تقوم العلاقات بين القطرين على أثبت الاسس وأن تطبع بغرار الود الصريح.

فيلوح لي أن المشروع البريطاني يوافق في الواقع على ما أبديته من الاقتراحات في المادة الحادية عشرة من مشروعي، غير أنه أفرغها في صيغة قد يبرر ظاهرها قول الذين يزعمون — خطأ في نظري — أن السياسة الانجليزية ترمي الى الغاء رقابة وزارة الاشغال المصرية على مياه النيل. والحق أني لاأجد تفسيراً واضحاً للاستعاضة عن الصيغة البسيطة الصريحة التي استعملتها بعبارة « منح ممثلي مصلحة الري المصرية التسهيلات اللازمة لمراقبة الارصاد الخاصة بعملية سد سنار» وعبارة « اعطاء الحرية للوصول الى البيانات المتعلقة بها » فان هاتين العبارتين اللتين صيغتا على وجه التضييق قد تحملان على الظن أن مراقبة مصر لن تكون الا مراقبة حسابية للارقام وعمليات الجمع، في حين أن الطريقة الصحيحة الطبيعية لمراقبة الارصاد هي مراقبة العملية ذاتها، وفي حين أن حرية الوصول الى البيانات تستلزم حتما الوصول الى معرفة نظام حركة الخزان ذاتها. ومن المؤكد فوق هذا أن بريطانيا العظمى لاتقصد أن تغير التقاليد التي أثبتها ودافع عنها بقوة كبار المهندسين البريطانيين الذين تولوا العمل في وزارة الاشغال كمستشارين أو وكلاء وزارة وأثر عنهم فيها ماشئت من علم ومن اخلاص. تلك التقاليد تقضي بأن مراقبة مياه النيل يجب أن تظل بيد هذه الوزارة، وقد روعيت دواماً وبخاصة في انشاء خزان سنار. أفليس من الاسهل في هذه الحالة ان تتخذ الصيغة الصريحة التي اقترحتها بدلا من الصيغة المبهمة الواردة في المشروع خصوصاً وان هذه الصيغة على ابهامها تؤدي الى نفس النتائج العملية التي تؤدي اليها الصيغة الصريحة؟

ومن جهة أخري قد يؤخذ من عبارة المادة الثالثة من المشروع بصدد مشروعات الري التي قد تباشر مصر اقامتها على مجري النيل أنها تتحدث عن بلد لاحق لها في السودان وأنما يراد الاعتراف له ببعض المزايا والمنافع. كذلك احتفظ بمصالح السلطات الاقليمية كما لو كانت سلطات أجنبية. أما مسألة نفقات الاعمال التكميلية والتعويض عن الضرر الذي ينجم من جراء أعمال الري فليست المعاهدة على ماأري موضعاً لذكرها لأن مسئولية الحكومة المصرية من هذه الناحية مستمدة من حقوق سيادتها على السودان. دع أن مصر لم تتخل قط عن واجباتها في هذا الموضوع.

بقي أن نبين ما هو اتفاق أول مايو سنة ١٩٢٦ الذي يشير المشروع اليه في عرض الكلام على تقرير لجنة النيل خصوصاً وانه يلاحظ ان المشروع البريطاني لم يشر الى التعديلات التي أدخلتها وزارة الاشغال العمومية على النتيجة الختامية لذلك التقرير ووافقت عليها مصلحة ري السودان على ما اذكر.

الملحق — عولجت العلاقات العسكرية بين البلدين في خمس فقرات من ست يتضمنها الملحق وهي تتناول تحديد قوات الجيش المصري وبيان بعض الالتزامات التي تقع على مصر من جراء وجود القوات البريطانية فيها واتصالها بالجيش المصري وتدريب هذا الجيش وتعليمه وتزويده بالمؤن والذخائر، كما تتناول أيضاً منع الطيران فوق منطقة معينة.

الفقرة الأولى — يجب قبل كل شيء الاشارة الى أن تحديد قوات جيش أحد الطرفين المتعاقدين [illegible]

له أبداً. وليس من شك في ان مصر أبعد ماتكون عن الرغبة في الحرب وليس لها بالحرب مع ذلك من حاجة. فجارها الى الشرق هو بريطانيا العظمى حليفتها والى الغرب دولة ايطاليا التي مارست علاقاتها الودية بها على خير مايراد. أما السودان فقد ساد السكون فيه وخيمت عليه الطمأنينة فلا خوف من نزوع أهله الى الثورة ولا من اعتداء جدي تقوم به البلاد المتاخمة له. لذلك كله تكون القوات الحالية للجيش في الواقع كافية نسبياً ولكن الذي لايتفق مطلقاً لامع استقلال البلاد ولا مع معاهدة التحالف هو فكرة التحديد في ذاتها.

ولم تذعن مصر لتحديد قواتها الا في عهد سيادة الدولة العثمانية، وكانت قوات الجيش المصري مع ذلك محددة بثمانية عشر الف جندي. أفيجوز اذن ان يفسر التحديد المقترح بأن بريطانيا العظمى تخشى اذا أصبح الجيش المصري كبيراً أنه يعرض للخطر سلامة المواصلات الامبراطورية؟ أو يجوز أيضاً أن يفهم انه اذا كان المشروع البريطاني قد أفرغ في قالب لايترك لمصر مجالا للحرية تستطيع التحرك فيه، فما ذلك الا لخوف يداخل بريطانيا من تصرفات الحكومة المصرية؟ اذا كان الأمر كذلك فخير ألا يجري حديث في محالفة. فما كانت بلفظها ولا بمعناها لتلتئم أو لتتفق مع تسوية يفسدها ذلك الخوف والتدابير التي تهيأ لاتقاء أسبابه.

ولقد يتبادر الى الذهن أن عدم تحديد قوات الجيش المصري هو بالأكثر لمصلحة بريطانيا العظمى، اذ كلما زيد عدد تلك القوات خف عن عاتقها أثر ماتعهدت به كليفة من المعاونة على الدفاع عن مصر. ولكن هذا وجه يفرض فيه توافر الثقة من الجانبين.

وعلى كل حال فانه يجب التنبيه الى ان هذه هي المرة الاولى التي تعرض فيها مسألة تحديد قوات الجيش المصري، فان المفاوضات السابقة لاتتضمن أي أثر في هذا الصدد. فهل جد من الاحداث ياترى مايبرر هذا التحديد أم ينبغي أن يؤول ذلك بأن الثقة آخذة في النقص شيئاً فشيئاً؟ وهل ضعف الثقة هذا هو الذي يفسر أيضاً أن التسوية الوقتية، التي وضعت لمدة ثلاث سنوات عقب الحادث الأخير بمقتضى تبادل المذكرات الذي تشير اليه هذه الفقرة، يقرها هذا المشروع ويجعلها نافذة مدى عشر سنوات على الاقل، مع انه كان يلوح أن الأمثل في هذا الشأن اعادة النظر في التسوية المذكورة بمناسبة عقد المحالفة، وذلك للتوفيق بينها وبين الحالة التي تنشأ عن المحالفة.

الفقرة الثانية — يجوز التساؤل عما اذا كانت هذه الفقرة ليست تكراراً لشطر الفقرة السابقة الخاص بالاتصال بين قوات الجيوش البريطانية والمصرية وتنسيق طرائق تدريبها. ولقد يظهر أن التعهد بوضع معلمين وفنيين تحت تصرف الحكومة المصرية يؤدي نفس الغرض من التسوية التي وضعت بالمذكرات المتبادلة في شهر يونيو الماضي. والأقرب للفهم أن تعرض هاتان الفقرتان على سبيل الخيرة لا أن يجمع بينهما.

ولست أدري اذا كان مع تدريب رجال الجيش المصري في بلد أجنبي غير بريطانيا العظمى مرجعه استحالة [illegible] في الجيش البريطاني [illegible] تلقوا علومهم العسكرية [illegible]

يكون الشيء الجائز في الجيش البريطاني ممتعاً في الجيش المصرى ؟ وعلى أي حال فالموضوع فني وانما أبديت هذه الملاحظة لأبين ما يحدثه هذا الشرط في نفس من كان غريباً عن ذلك الفن .

الفقرة الثالثة — ان للتسليح والذخائر ارتباط وثيق بنظام التعليم والتدريب في الجيش وأساليبهما . واذ كان المطلوب ، نظراً للتعاون بين الجيشين أن يكون تعليم الجيش المصرى وتدريبه على نمط الاساليب المتبعة في الجيش البريطاني فقد تفهم ضرورة توحيد الأسلحة والذخائر في الجيشين . ولكن هذه الضرورة شيء والالزام بوجوب الرجوع الى الحكومة البريطانية في توريد هذه الأسلحة والذخائر شيء آخر ، ولا يستلزم أحدهما الآخر ، حقاً ان وساطة الحكومة البريطانية لا تكلف حكومة مصر عنتاً كبيراً (يؤكد المشروع للحكومة المصرية أنها تحصل على تلك الأسلحة والذخائر بقيمة تكاليفها كما لو كان ثمة مجال للشك في ذلك) ولكن هذا أيضاً تقييد جديد لا وجه له . وبعد فلم لا تخاطب الحكومة المصرية مباشرة دور الصناعات القائمة بصنع الأسلحة والذخائر المطلوبة ؟ وهل المقصود هنا أيضاً بسط رقابة ؟ وما هي المخاوف التي يراد اتقاؤها بذلك ؟

واذا صح نظرى وجب أن يكون الأمر في التعيينات ان الحكومة المصرية تستوردها من حيث تريد .

الفقرة الخامسة — لا أدرى اذا كان مثل هذا المنع تقضى به الضرورة أم تسوغه المصلحة . وقد يكون من الممكن اعتبار شريط من الارض على جانبي قناة السويس في بعض جهاتها منطقة عسكرية لا يجوز التحليق فوقه بالطيارات ، ولكنه لا يمكن تطبيق هذا المنع على عموم منطقة القنال دون الاضرار بحرية المواصلات بين القطر المصرى وآسيا ؟ وهل قدر أن هذا المنع يتناول الطيارات التابعة لشركة (أمبريال أرويز) كما يتناول كل طيارة مصرية . وما هي هذه الاتفاقات القائمة التي تشير اليها هذه الفقرة ؟

الفقرة السادسة — راجع الملاحظة على المادة الثامنة .

أغسطس سنة ١٩٢٧

الامضاء : عبد الخالق ثروت

(وثيقة رقم ٤)

كتاب دولة ثروت باشا

قبل مبارحته لندرة في أواخر أكتوبر سنة ١٩٢٧ الى السير أوستن تشمبرلن

عزيزى صاحب السعادة :

من أطيب الاشياء الى نفسى ان أعرب الى سعادتكم قبل مغادرتي لندرة عن عظيم شكرى لما لقيته لديكم من حسن الاستقبال . وان أنس لا أنسى تلك الروح التي ما برحتم تصدرون عنها في محادثاتنا ، ولا ما أبديتموه على الدوام من صادق الرغبة في التماس أسباب التوفيق بين البلدين .

ولقد كان يسعدنى أن أرى مساعيكم الجدية في تثبيت أركان الصداقة بين القطرين تكلل بالنجاح [illegible]

الأخيرة ؛ فلا مجال للشك في حسن ختام محادثاتنا في هذا الشأن .

ولا أزال أرجو أن أنادى منكم دواعى الحكمة وألجأ الى صادق شعوركم وصحيح انصافكم ، ان تدركوا الغاية التي نعمل لها ، وان تمدوا الى اكليل لو تم لتوج اكليل الاتفاق بين انجلترا ومصر

الامضاء : عبد الخالق ثروت

(وثيقة رقم ٥)

مشروع مذكرة أولى

من وزارة خارجية بريطانيا العظمى

الى حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا رئيس مجلس الوزراء ببيان وجهة نظر حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية في اصلاح نظام الامتيازات

حضرة صاحب الدولة

جاء في المادة السابعة من مشروع المعاهدة التي تناقشنا فيها ما يأتى :

« يتعهد حضرة صاحب الجلالة البريطانية ببذل كل ماله من نفوذ لدى الدول ذوات الامتيازات في مصر للحصول على تعديل نظام الامتيازات الجارى العمل به في مصر وجعله أكثر ملاءمة لروح العصر والحالة الحاضرة في مصر » .

وقد يكون من المفيد أن أبين لدولتكم القواعد الكلية التي يمكن ، بحسب ما أراه ، ان يترسمها هذا الاصلاح وذلك لأني مستعد لتأييد جهود الحكومة المصرية في اجراء تسويات مع الدول على أساس هذه القواعد فيما اذا أصبحت المعاهدة التي تدور المناقشة عليها الآن نافذة .

وقد كان المرجو في سنة ١٩٢٠ ، وقتما كانت المفاوضات دائرة بين الحكومتين البريطانية والمصرية اجراء تسويات لحمل الدول الاجنبية على اغلاق المحاكم القنصلية في القطر المصرى . لذلك وضعت في السنة المذكورة مشروعات قوانين بتوسيع اختصاص المحاكم المختلطة لتتمكن من أداء القضاء الذى تقوم به المحاكم القنصلية الآن .

واني لمستعد لأن أقبل اتخاذ هذه المشروعات أساساً للاصلاح المزمع ادخاله على نظام الامتيازات اذا وافقت الدول الأجنبية على نقل قضاء محاكمها القنصلية الى المحاكم المختلطة

ومما لاريب فيه أن ستمس الحاجة لادخال تغييرات شتى على بعض النقط التفصيلية وسيشتغل الخبراء بالمناقشة في هذه النقط . على أن هناك بعض تعديلات أرى أنها ضرورية على كل حال وأود بهذه المناسبة بيانها لدولتكم :

قد يكون من المتعذر على بعض الدول أن توافق على نقل كافة قضايا رعاياها الخاصة بالاحوال الشخصية الى المحاكم المختلطة . ففي هذه الاحوال يكون النقل اختيارياً . ويجب أن يبقى الاختصاص في مثل هذه القضايا للسلطات القنصلية ما لم يقع الاتفاق بين الحكومة المصرية والحكومة صاحبة الشأن على نقل هذا الاختصاص الى المحاكم المختلطة .

أما فيما يختص بحكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية فهى على استعداد لان تنقل اختصاص المحاكم [illegible]

وترى حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية أن الأحوال التى يكون المصريون فيها متهمين بجريمة ضد الاجانب ينطوى فيها مصالح عظيمة يسوغ ادخال كافة القضايا التى من هذا القبيل في دائرة الاختصاص الجنائي الذى سيكون للمحاكم المختلطة .

وفي حالة العفو أو التخفيف من عقوبات صادرة على الأجانب تؤلف لجنة صغيرة ينـاط بها ابداء الرأى الذى يبنى عليه استعمال حق الملك في العفو ، ويكون تأليفها من وزير الحقانية والمستشار القضائى وشخص ثالث ، ويكون لهذه اللجنة نفسها أن تبدى رأيها للملك فيما يختص بتنفيذ عقوبات الاعدام الصادرة على الاجانب في القطر المصرى .

والتبع الآن هو أنه من الضروري لجعل التشريع المصرى منطبقاً على رعايا الدول صاحبة الامتيازات في القطر المصرى أن توافق الدول أو الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة عليه . غير أنه يجب توسيع سلطة الجمعية المذكورة من هذه الناحية بحيث تتناول التشريع المصرى بأجمعه الا ما تعلق منه بفرض تكاليف مالية على الاجانب أو تعلق بتشكيل المحاكم المختلطة ذاتها أو باختصاصها . أما النوع الاول مما يستثني من اختصاص الجمعية العمومية فلا ينفذ قبل أن يعلن ممثل صاحب الجلالة البريطانية اقتناعه بأنه لا يلقى على عاتق الاجانب تكاليف ظالمة . وأما النوع الثانى فمن شأنه أن يدخل في الواقع تعديلا على تسوية اتفاقية تمت بين مصر والدول ولا ينبغى اذن أن ينفذ قبل مصادقة الدول عليه .

وسيستدعى توسيع اختصاص المحاكم المختلطة في مواد الجنايات اعداد قانون جديد للتحقيقات الجنائية واصداره . وفي مشاريع القوانين التى وضعت سنة ١٩٢٠ جملة نصوص ذات أهمية في هذا الموضوع (من المادة ١٠ الى المادة ٢٧ من القانون رقم ٢) ولا ريب في أن دولتكم توافقون على أن قانون العقوبات الجديد لا ينبغى أن ينحرف عن المبادىء المقررة في المواد المذكورة .

وهناك مسائل أخرى لا غنى عن الاتفاق عليها بين الحكومة المصرية وحكومة صاحب الجلالة البريطانية في بريطانيا العظمى . على أنى لا أجد الآن ضرورة لان أزيد على الاشارة اليها .

وأولى هذه المسائل هى تعريف كلمة « أجنبى » وذلك فيما يتعلق بالتوسيع المقترح لاختصاص المحاكم المختلطة ، فاذا كان التعريف الذى يستقر عليه الرأى أضيق من التعريف الوارد في مشروع القانون رقم ١ سنة ١٩٢٠ فيصبح من الضرورى ان تشمل المسائل التى يحاط المستشار القضائى بها علماً كل ما يختص بأداء القضاء في الدعاوى التى يكون فيها مصلحة لاى أجنبى لا أن تقتصر هذه المسائل على ما كانت المصلحة فيه لاجنبى تابع لاحدى الدول صاحبة الامتيازات . والثانية منها : أن يزداد عدد موظفى المحاكم المختلطة الزيادة التى يستدعيها التوسيع المقترح لاختصاصها ، ومن باب الاحتياط الاختصاصات الجديدة للنائب العام والموظفين الذين سيحتاج اليهم التمكن من [illegible]

[illegible]

اليه ما يلزم لاستشارته في تعيين القضاة الاجانب في المحاكم المختلطة والاعضاء الاجانب في نياباتها .

(نوفمبر سنة ١٩٢٨)

(وثيقة رقم ٦)

مشروع مذكرة ثانية

من وزارة خارجية بريطانيا العظمى الى حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا رئيس مجلس الوزراء ببيان وجهة نظر حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية في اصلاح نظام الامتيازات :

حضرة صاحب الدولة

جاء في المادة السابعة من مشروع المعاهدة التى تناقشنا فيها ما يأتى :

« يتعهد حضرة صاحب الجلالة البريطانية ببذل كل ماله من نفوذ لدى الدول ذات الامتيازات في مصر للحصول على تعديل نظام الامتيازات الجارى العمل به في مصر وجعله أكثر ملاءمة لروح العصر والحالة الحاضرة في مصر » .

وقد يكون من المفيد أن أبين لدولتكم القواعد الكلية التى يمكن بحسب ما أراه أن يترسمها هذا الاصلاح وذلك لأنى مستعد لتأييد جهود الحكومة المصرية في اجراء تسويات مع الدول على أساس هذه القواعد فيما اذا أصبحت المعاهدة التى تدور المناقشة عليها الآن نافذة .

ولقد كان المرجو في سنة ١٩٢٠ وقتما كانت المفاوضات دائرة بين الحكومتين البريطانية والمصرية اجراء تسويات لحمل الدول الاجنبية على اغلاق المحاكم القنصلية في القطر المصرى . لذلك وضعت في السنة المذكورة مشروعات قوانين بتوسيع اختصاص المحاكم المختلطة لتتمكن من اداء القضاء الذى تقوم به المحاكم القنصلية الآن .

واني لمستعد لان أقبل اتخاذ هذه المشروعات أساساً للاصلاح المزمع ادخاله على نظام الامتيازات اذا وافقت الدول الاجنبية على نقل قضاء محاكمها القنصلية الى المحاكم المختلطة .

ومما لاريب فيه أن ستمس الحاجة لادخال تغييرات شتى على بعض النقط التفصيلية وسيشتغل الخبراء بالمناقشة في هذه النقط . على أن هناك بعض التعديلات أرى أنها ضرورية على كل حال وأود بهذه المناسبة بيانها لدولتكم :

قد يكون من المتعذر على بعض الدول أن توافق على نقل كافة قضايا رعاياها الخاصة بالاحوال الشخصية الى المحاكم المختلطة . ففي هذه الاحوال يكون النقل اختيارياً ويجب أن يبقى الاختصاص في مثل هذه القضايا للسلطات القنصلية ما لم يقع الاتفاق بين الحكومة المصرية والحكومة صاحبة الشأن على نقل هذا الاختصاص الى المحاكم المختلطة . وأتوقع أن حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية ستكون مستعدة لان تنقل اختصاص المحاكم المختلطة بالنظر في قضايا الاحوال الشخصية التى يكون الرعايا البريطانيون طرفاً فيها .

وترى حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية أن من الضرورى أن [illegible]

يقرر أنه كلما وجد لدى النائب العمومى أمام المحاكم المختلطة أسباب للاعتقاد بأن الجريمة المنسوبة الى مصري هى جريمة سياسية فتكون القضية من اختصاص تلك المحاكم وتنظر فيها بناء على ذلك .

وفى حالة العفو أو التخفيف من عقوبات صادرة على الاجانب تؤلف لجنة صغيرة يناط بها ابداء الرأى الذى يبنى عليه استعمال حق الملك فى العفو ويكون تأليفها من وزير الحقانية والمستشار القضائى وشخص ثالث ، ويكون لهذه الجنة نفسها أن تبدى رأيها للملك فيما يختص بتنفيذ عقوبات الاعدام الصادرة على الاجانب فى القطر المصرى .

والمتبع الآن هو انه من الضرورى لجعل التشريع المصرى منطبقاً على رعايا الدول صاحبة الامتيازات فى القطر المصري أن توافق الدول أو الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة عليه . غير أنه يجب توسيع سلطة الجمعية المذكورة من هذه الناحية بحيث تتناول التشريع المصرى بأجمعه الا ما تعلق منه بفرض تكاليف مالية على الأجانب أو تعلق بتشكيل المحاكم المختلطة ذاتها أو اختصاصها .

أما النوع الاول مما يستثني من اختصاص الجمعية العمومية فلا ينفذ قبل أن يعلن ممثل صاحب الجلالة البريطانية اقتناعه بأنه لا يوجد تمييز ظالم بالنسبة للاجانب . وأما النوع الثانى فمن شأنه أن يدخل فى الواقع تعديلا على تسوية اتفاقية تمت بين مصر والدول ولا ينبغى اذن أن ينفذ قبل مصادقة الدول عليه .

وسيستدعى توسيع اختصاص المحاكم المختلطة فى مواد الجنايات اعداد قانون جديد للتحقيقات الجنائية واصداره ، وفى مشاريع القوانين التى وضعت سنة ١٩٢٠ جملة نصوص ذات أهمية فى هذا الموضوع (من المادة ١٠ الى المادة ٢٧ من القانون رقم ٢) . ولا ريب فى أن دولتكم توافقون على أن قانون العقوبات الجديد لا ينبغى أن ينحرف عن المبادىء المقررة فى المواد المذكورة .

وهناك مسائل أخرى لا غنى عن الاتفاق عليها بين الحكومة المصرية وحكومة صاحب الجلالة البريطانية فى بريطانيا العظمى على أنى لا أجد الآن ضرورة لان أزيد عن الاشارة اليها .

وأولى هذه المسائل هى تعريف كلمة « أجنبى » وذلك فيما يتعلق بالتوسيع المقترح لاختصاص المحاكم المختلطة . وقد فهمت من دولتكم أن القوانين التى تطبقها المحاكم الاهلية تخضع لقضائها كل شخص فى مصر غير الذين لا يخضعون له بمقتضى القوانين أو المعاهدات أو العادات المرعية . وانى لمستعد لقبول هذا المبدأ على شرط أن يكون مفهوماً أن جميع الاجانب الذين كانوا فى الماضى يتمتعون بنظام الامتيازات يكونون خاضعين لقضاء المحاكم المختلطة بصرف النظر عما يكون قد وقع بعد الحرب سنة ١٩١٤ — ١٩١٨ من التغييرات فى السيادة .

ومن جانب آخر فان المستشار القضائى يضع نفسه تحت تصرف الحكومة المصرية فيما يتعلق بالمسائل الخاصة بأداء القضاء فى القضايا التى يكون لاجنبى فيها أيا كانت مصلحة ، لا فيما يتعلق فقط بالمسائل التى تكون فيها مصلحة لاجنبى خاضع لقضاء المحاكم المختلطة .

المختلطة الزيادة التى يستدعيها التوسيع المقترح لاختصاصها ومن باب الاحتياط الاختصاصات الجديدة للنائب العام والموظفين الذين سيحتاج اليهم للتمكن من القيام بواجبات الوظيفة على وجه مرض . وبطبيعة الحال سيرجع الى المستشار القضائى لاستشارته فى تعيين القضاة الاجانب فى المحاكم المختلطة والاعضاء الاجانب فى نياباتها .

٤ نوفمبر سنة ١٩٢٨

وثيقة رقم ٧

رسالة سير اوستن تشمبرلن الى لورد لويد

بابلاغ المشروع النهائى

وزارة الخارجية البريطانية فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٧

حضرة صاحب الفخامة

١ — ان المناقشات التى دارت بينى وبين ثروت باشا كانت فى الواقع قد انتهت عند ما تركنا لندن عائدين الى مصر . ولكن الوقت لم يمكنى من الحصول على قرار نهائى من حكومة حضرة صاحب الجلالة فى بريطانيا العظمى بشأن الصيغة التى وضع بها مشروع المعاهدة على أثر ما جرى طويلا بيننا من تبادل الآراء الودى .

٢ — على انى قد استطعت أن أخبركم قبل مبارحتكم مارسيليا على نفس الباخرة التى أبحر عليها دولته بانه فيما عدا وضع نص مرض يثبت ما اتفق عليه فى أمر نقطة ذات أهمية ثانوية انهيت فيها مع ثروت باشا الى رأي من حيث المبدأ . وفيما عدا موافقة حكومة حضرة صاحب الجلالة فى المستعمرات الحرة وفى الهند (وهذا ما نعده ضروريا كما سبق أن بينت ذلك لدولته) فان حكومة حضرة صاحب الجلالة فى بريطانيا العظمى مستعدة لقبول المعاهدة بالصيغة التى قر الرأى عليها كأنه كان من المفهوم بيننا أن يعلق اعتمادها على مصادقة برلمان كل من البلدين عليها .

٣ — وأنى لفى غنى عن الاشارة الى أن المعاهدة بالصيغة التى قر الرأى عليها نهائيا تختلف فى عدة مواضع مهمة عن المشروع الذى قدمته فى بادىء الأمر الى ثروت باشا من قبل حكومة حضرة صاحب الجلالة . فانها تتضمن تساهلات عظيمة سلمت بها حكومة جلالته نزولا على رأى ثروت باشا ومراعاة للشعور المصرى بغية الوصول الى اتفاق وذلك بعد أن سمعت ما أبداه دولته من البيانات . وقد قرر ثروت باشا أكثر من مرة ان حكومة حضرة صاحب الجلالة كانت تقابل وتبحث اعتراضاته واقتراحاته بروح الصداقة والعطف كما أنى أذكر ارتياح ما كان يبديه دولته من نفس الروح ومن بعد النظر وصادق الرغبة للوصول الى اتفاق .

٤ — ويجب أن يعد مشروع المعاهدة فى صيغته الحالية كأنه معبر من الجانبين عن الحد الاقصى الذى يستطيع كل من الطرفين أن يتقدم اليه رغبة فى ملاقاة الآخر . ذلك ما كان مفهوما بيننا ، وعلى هذا الشرط فقط أمكننا أنا وثروت باشا أن نبلغ هذا المدى المنشود . فكان من نتيجة ذلك أن لا سبيل الى اجراء تعديلات أخرى وأن المعاهدة يجب أن تقبل كما هى أو أن ترفض [illegible]

٥ — ويذكر دولته ما عاناه من الصعوبة فى سبيل الموافقة ولو بصفة شخصية ومؤقتة على العبارة الواردة فى أوائل المادة السابعة ، أشير بذلك الى الجملة الآتية : « ربما يحين الوقت لعقد اتفاق يعهد بموجبه حضرة صاحب الجلالة البريطانية الى حضرة صاحب الجلالة ملك مصر .. »

فلقد كان يشغلنى أن تثير هذه العبارة فى المستقبل فكرة أنها تقضى حتما على حكومة حضرة صاحب الجلالة فى وقت ما — مهما يكن بعيداً — بأن تعقد مثل هذا الاتفاق . وقد قلت لدولته انى وان كنت لا أرغب البتة فى ان أقف حجر عثرة فى سبيل عقد مثل هذا الاتفاق اذا أصبح يوما ما مستطاعا ، الا أنى لا أريد أن يقع أى لبس فى وثيقة لها ما لهذه الوثيقة من الأهمية فى نظر البلدين ، وان حكومة حضرة صاحب الجلالة لا يسعها الارتباط بأى تعهد صريح أو ضمنى بسحب جنود حضرة صاحب الجلالة من مصر وتكليف الحكومة المصرية وحدها حماية جميع خطوط مواصلات الامبراطورية حيث تخترق هذه الخطوط الاراضى المصرية أو تمر عليها . غير أن دولته قد أكد لى أنه لم يرم بالعبارة التى اقترحها على الى هذا القصد ولا الى هذا المعنى .

وقال لى انه يؤمل ، اذا ما اعتمدت المعاهدة ، انه قد يأتى يوم تشعر فيه حكومة حضرة صاحب الجلالة من أسباب الامن بما يجعلها تعهد فى أمر الدفاع عن مصر وحماية المصالح البريطانية فيها الى الحكومة المصرية ، كما أنها شعرت من أسباب الامن بما جعلها تعهد بحماية مثل هذه المصالح فى المستعمرات الحرة الى حكومات تلك المستعمرات نفسها . وان دولته ليدرك على كل حال ان هذا اليوم بعيد ويكتفى بأن يترك لحكومة حضرة صاحب الجلالة مطلق التصرف فى تقرير أن ذلك جاء يومه ، وكل ما يطلبه هو أن لا تسد حكومة حضرة صاحب الجلالة الباب فى سبيل امكان تحقيق أمنية مصرية اذا تيقنت هذه الحكومة نفسها فى يوم مستقبل أن لا خطر بالنظر الى طبيعة العلاقات التى تربط مصر بانجلترا من امكان اتخاذ مثل هذا التدبير .

٦ — فبناء على هذا التأكيد قد رضيت بتعضيد مطالب ثروت باشا لدى الحكومة البريطانية . ومما يجدر ذكره ان زملائى لأول وهلة كانوا يشاطروننى هذا الخوف للسبب نفسه الذى أبديته لدولته وهو الرغبة فى اجتناب استعمال أية عبارة يمكن أن تفسر فى المستقبل ممن يجهلون ما دار بينى وبين دولته بما يعد الزاما لحكومة حضرة صاحب الجلالة بأن تعقد فى زمن يتفاوت قربه اتفاقا من هذا القبيل . ولقد أحطت حكومة حضرة صاحب الجلالة علماً بما أبداه الى ثروت باشا من البيانات فى هذا الشأن . وبناء على هذا التفاهم وعلى تأكيدات دولته قبلت حكومة حضرة صاحب الجلالة النص الذى اقترحته .

٧ — ويشتمل المشروع على نقط أخرى كانت موضوع بحث جدى طويل بينى وبين ثروت باشا . ولما كانت هذه النقط خارجة عن دائرة التعليمات التى أعطيت لى فقد اضطررت الى الاحتفاظ بها [illegible]

وسيرى دولته ان حكومة حضرة صاحب الجلالة قد تجاوزت عن الاعتراضات التى أثرتها معربة بذلك عن صادق رغبتها فى جعل المعاهدة بحيث يستطيع ثروت باشا أن يؤيدها لدى الحكومة المصرية والشعب المصرى بكل ثقة وبلا تحفظ .

٨ — وقد يكون دولته فى حاجة الى أن أكرر له ما سبق أن أكدته له وأكده هو لى من أن العبارات : « المعمول بها » و « الموجودة » و « الحالية والمقررة أصلا » وما يماثلها الوارد ذكرها فى الملحق تتعلق بالشروط التى كانت معمولا بها وقت المناقشة فى المشروع فهى لا تتناول أي تعديل فى هذه الشروط من الطرفين يطرأ بين ذلك الوقت وتاريخ اعتماد المعاهدة .

٩ — ويروق لى الآن أن أحيط فخامتكم علماً بان حكومة حضرة صاحب الجلالة فى بريطانيا العظمى بعد أن خابرت حكومة حضرة صاحب الجلالة فى المستعمرات الحرة وفى الهند قد قبلت المشروع الذى قر الرأى عليه بيننا والمرفقة صورته بهذا الكتاب وانه رخص لكم بتوقيعه عن حكومة حضرة صاحب الجلالة حالما يستطيع دولته التوقيع عن الحكومة المصرية . وأملنا وطيد بأننا بهذه المعاهدة التى تصون كرامة الشعبين على السواء وتحقق لمصر حريتها واستقلالها والنزلة اللائقة بها بين الأمم وللامبراطورية البريطانية حماية مصالحها الحيوية وتعهداتها الدولية ، نكون قد وضعنا أسساً متينة للصداقة وحسن التفاهم بين مصر والامبراطورية البريطانية فى المستقبل . وأرجو منكم أن تتلو هذا الكتاب على ثروت باشا وأن تسلموا الى دولته صورة منه .

الامضاء (أوستن تشمبرلن)

ملاحظة : — نص المعاهدة المرافقة لهذا هو النص الانجليزى وهو النص الذى يوقع ويرجع اليه وذلك طبقاً لما تم الاتفاق عليه بينى وبين ثروت باشا . ولتسهيل مهمتكم عند المناقشة فى الموضوع مع دولته ارسل لكم أيضاً الترجمة الفرنسية .

(الوثيقة رقم ٨)

المشروع النهائي

ان حضرة صاحب الجلالة ملك مصر ؛

وحضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندا والاراضى البريطانية فيما وراء البحار وامبراطور الهند :

رغبة فى توثيق عرى الصداقة وحرصا على حسن العلاقات ودوامها بين البلدين ،

وبما أنه يقتضى ، تحقيقاً لهذه الرغبة ، أن تبين العلاقات بين البلدين تبييناً دقيقاً وذلك بأن تحل وتحدد المسائل المعلقة وهى المسائل التى قررت حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية وجوب الاحتفاظ بها فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

ورغبة فى قطع السبيل دون امكان التدخل فى ادارة مصر الداخلية

ونظراً الى ان خير وسيلة لبلوغ هذه الغاية هى عقد معاهدة صداقة وتحالف تسهل — فى مصلحة كلتا الحكومتين المتعاقدتين — [illegible]

قرار مقاهدة لهذا الغرض وعينا المفوضين عنهما وهم .

. . . .

. . . .

. . . .

وبعد ان تبادلوا أوراق التفويض الكامل وبينت صحة هـذه الاوراق ، قد اتفقوا على ما يأتي :

المادة الأولى — تعقد بين الحكومتين المتعاقدتين محالفة تؤكد قيام الصداقة والاتفاق الودي وحسن العلاقات بينهما .

المادة الثانية — يتعهد حضرة صاحب الجلالة ملك مصر بأن لا يتخذ في البلاد الاجنبية موقفاً يتنافى مع المحالفة وموقفاً يجوز ان يفضي الى اثارة صعوبات لحضرة صاحب الجلالة البريطانية كما يتعهد بأن لا يسلك في البلاد الاجنبية مسلك المعارضة للسياسة التي يتبعها فيها حضرة صاحب الجلالة البريطانية وان لا يعقد مع الدول الاجنبية اي اتفاق يكون مضراً بالمصالح البريطانية .

المادة الثالثة — اذا أصبح حضرة صاحب الجلالة ملك مصر على اثر غارة او اعتداء ايا كان نوعه في حالة حرب للدفاع عن اراضيه و الحماية مصالح بلاده ، يقوم في الحال حضرة صاحب الجلالة البريطانية لانجاده بصفة محارب ، وذلك مع عدم الاخلال بما نص عليه من الاحكام في ميثاق جمعية الامم .

المادة الرابعة — اذا حدثت ظروف من شأنها ان تجعل في خطر ما بين حضرة صاحب الجلالة ملك مصر واحدى الدول الاجنبية من حسن العلاقات او ان تهدد حياة الاجانب واموالهم في مصر يتشاور جلالته في الحال مع حضرة صاحب الجلالة البريطانية لاتخاذ أنجع الوسائل لحل الاشكال .

المادة الخامسة — لاجل تحقيق المعاونة بين الجيشين المنصوص عليها في المادة الثالثة تتعهد الحكومة المصرية بان يكون تعليم الجيش المصري وتدريبه حسب الاساليب المتبعة في الجيش الانجليزي ، واذا رات الحكومة المصرية ضرورة استخدام ضباط او مدربين من الاجانب فتختارهم من الرعايا البريطانيين .

المادة السادسة — اذا تهدد حضرة صاحب الجلالة البريطانية وقوع حرب او اذا وجد في حالة حرب ، ولو لم يكن يترتب على هذا الحرب اى مساس بحقوق مصر ومصالحها ، يبذل حضرة صاحب الجلالة ملك مصر لحضرة صاحب الجلالة البريطانية في الأراضي المصرية كل ما في وسعه من التسهيلات والمساعدة بما في ذلك استخدام موانيها ومطاراتها وجميع طرق المواصلات فيها .

المادة السابعة — تحقيقاً وتسهيلا لقيام حضرة صاحب الجلالة البريطانية بحماية طرق مواصلات الامبراطورية البريطانية وريثما يحين الوقت لعقد اتفاق يعهد بموجبه حضرة صاحب الجلالة البريطانية الى حضرة صاحب الجلالة ملك مصر مهمة تحقيق هذه الحماية ، يرخص حضرة صاحب الجلالة ملك مصر لحضرة صاحب الجلالة البريطانية ان يبقى في الاراضي المصرية من القوات المسلحة ما تراه حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية ضرورياً لهذا الغرض . . .

ولا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية .

وبعد انقضاء مدة عشر سنوات من تاريخ العمل بهذه المعاهدة يعيد الطرفان النظر في مسألة المكان الذي تستقر فيه تلك القوات مسترشدين في ذلك بما يكونان قد أحرزاه من الخبرة في تنفيذ أحكام هذه المعاهدة . وفي حالة عدم الاتفاق تعرض المسألة على مجلس جمعية الأمم واذا لم يكن قرار جمعية الأمم موافقاً لمطالب الحكومة المصرية جاز بناء على طلبها وبالشروط نفسها اعادة النظر في المسألة في آخر كل خمس سنوات ابتداء من تاريخ صدور القرار المذكور .

المادة الثامنة — نظراً لما بين البلادين من روابط الصداقة وما تنشئه هذه المعاهدة من التحالف تخول الحكومة المصرية بوجه عام للرعايا البريطانيين الافضلية على غيرهم في حالة استخدام أجانب بصفة موظفين .

ولا يعين من رعايا الدول الأخرى الا اذا لم يوجد من الرعايا البريطانيين من يكونون حائزين المؤهلات والشروط المطلوبة .

المادة التاسعة — يبذل حضرة صاحب الجلالة البريطانية كل ماله من نفوذ لدى الدول ذوات الامتيازات في مصر للحصول على تعديل نظام الامتيازات الجاري العمل به وجعله أكثر ملاءمة لروح العصر وللحالة الحاضرة في مصر .

المادة العاشرة — يبذل حضرة صاحب الجلالة البريطانية وساطته لقبول مصر في جمعية الأمم ويعضد الطلب الذي تقدمه مصر لهذا الغرض . وتصرح مصر من جانبها بأنها مستعدة لقبول الشروط المطلوبة للاندماج في تلك الجمعية .

المادة الحادية عشرة — بالنظر الى العلاقات الخاصة التي تنشئها المحالفة بين الحكومتين المتعاقدتين يمثل حضرة صاحب الجلالة البريطانية في بلاط حضرة صاحب الجلالة ملك مصر سفير يعتمد بحسب الأصول المرعية ويخوله حضرة صاحب الجلالة ملك مصر حق التقدم على أي ممثل أجنبي آخر .

المادة الثانية عشرة — لا تخل أحكام هذه المعاهدة بأى وجه من الوجوه بالحقوق والتعهدات التي تنجم أو يجوز أن تنجم لكل من الطرفين المتعاقدين عن ميثاق جمعية الأمم

المادة الثالثة عشرة — الترتيبات التي يقتضيها تنفيذ بعض نصوص هذه المعاهدة واردة في الملحق المرفق بها . ويكون للملحق ما للمعاهدة من حيث النفاذ وتكون مدته مدتها .

المادة الرابعة عشرة — لما كان كلا الطرفين المتعاقدين على يقين من أنه مع الايضاحات السابق الاشارة اليها عن طبيعة العلاقات بين البلادين لا يحتمل وقوع أي سوء تفاهم بينهما الا أنهما رغبة في الحرص على حسن علاقاتهما قد اتفقا على أن كل خلاف ينشأ عن تطبيق أو تفسير أي حكم من الاحكام ولم يتيسر حله بمفاوضات مباشرة يكون الفصل فيه طبقاً لاحكام ميثاق جمعية الامم .

تصدق هذه المعاهدة ويكون تبادل التصديقات . . . . في أقرب وقت .

بناء على ذلك قد وقع (المفوضون) هذه المعاهدة وختموها بأختامهم .

صدرت في . . . . من نسختين بتاريخ . .

الملحق (١)

أ — سالم يتفق مقدما بين الطرفين المتعاقدين على العكس يحتفظ في الجيش المصري مدة العشر السنوات المشار اليها في المادة السابعة من المعاهدة بموظفين بريطانيين من الدرجات الموجودة الآن في وظائفهم الحالية وبالشروط المنصوص عليها في العقود المعمول بها .

ب — لا تدرب الحكومة المصرية رجال الجيش المصري في الخارج الا في بريطانيا العظمى وتتعهد حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية من جانبها بقبول كل بعثة توفدها الحكومة المصرية لهذا الغرض الى بريطانيا العظمى .

ج — تكون أسلحة الجيش المصري من نفس الطراز المستعمل في الجيش البريطاني وتبذل حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية وساطتها اذا طلبتها منها الحكومة المصرية لتسهيل توريد تلك الاسلحة من بريطانيا العظمى .

د — تحتفظ القوات البريطانية في مصر بما تتمتع به الآن من مزايا وامتيازات وتضع الحكومة المصرية مجاناً تحت تصرف تلك القوات الأراضي والمباني التي تشغلها الآن وذلك الى أن يتغير المكان الذي تستقر فيه تلك القوات عملا بالفقرة الثانية من المادة السابعة من المعاهدة . وعلى أثر هـذا التغيير تعود الأراضي والمباني التي تجلو عنها القوات الى حوزة الحكومة المصرية على أن تضع الحكومة المصرية مجاناً تحت تصرف تلك القوات ما يعادلها من الأراضي والمباني في الجهات التي تنقل اليها .

هـ — تحظر الحكومة المصرية الطيران فوق شقة من الأرض عرضها عشرون كيلومتراً على كل من جانبي قناة السويس ما لم يقرر الطرفان المتعاقدان بالاتفاق بينهما ما يخالف ذلك . على أن هذا الحظر لا يسري على قوات كل من الطرفين المتعاقدين ولا على ما هو قائم الآن من خدمات الطيران المنظمة بناء على الترتيبات المعمول بها .

الملحق (٢)

أ — تعين الحكومة المصرية بالاتفاق مع حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية مستشاراً مالياً تخوله في الوقت اللازم السلطات التي يتولاها الان أعضاء صندوق الدين . ويحاط علما بكل مشروع تشريعي مما يقتضي الآن مصادقة الدول ذوات الامتيازات ليكون نافذاً على الأجانب ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية في غير ذلك من الشؤون التي ترى استشارته فيها .

ب — بالنظر الى تعديل النظام القضائي المنصوص عليه في المادة التاسعة من المعاهدة تعين الحكومة المصرية بالاتفاق أيضاً مع حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية مستشاراً قضائياً يحاط علماً بكل ما يمس أداء القضاء فيما يتعلق بالأجانب ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية في غير ذلك من الشؤون التي ترى استشارته فيها .

ج — الى أن يجري العمل بإصلاح نظام الامتيازات المنصوص عليه في المادة التاسعة من هذه المعاهدة على أثر ما يعقد من الاتفاقات بين مصر والدول ذات الشأن لا تعين الحكومة المصرية في . . .

يشتغلون الان بادارة الامن العام والبوليس الا بعد الاتفاق على ذلك مع حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية .

(الوثيقة رقم ٩)

استيضاحات

كما تقصده الحكومتان المتعاقدتان

ببعض عبارات مشروع المعاهدة

مقدمة من مصر

الفقرة الثالثة من التمهيد — يستبدل العبارة الآتية : « وذلك بحل وبتحديد المسائل المعلقة التي » عبارة : « وذلك بتحديد المسائل المعلقة وحلها الخ » ذلك أن تحديد هذه المسائل يجب أن يسبق حلها .

المادة الثانية — المفهوم أن هذه المادة في اشارتها الصعوبات التي يمكن أن يثيرها موقف الحكومة المصرية ومسلك المعارضة للسياسة الانجليزية والمصالح البريطانية التي قد يلحقها ضرر من جراء اتفاقات مصر لم يكن المراد منها غير المسائل السياسية البحتة وعلى ذلك فان الحكومة المصرية يتاح لها تمام الحرية في تصرفاتها الاقتصادية والتجارية .

المادة الرابعة — المفهوم أن هذه المادة التي لا يجب أو يجوز أن تلحق بالمادة الثالثة كفقرة ثانية للدلالة على ما هنالك من الارتباط بين الفكرتين الواردتين في المادتين ، انما هي متممة للمادة الثالثة ذلك أنه بينما تشير المادة الثالثة الى واجبات انجلترا في حالة اعلان حرب على مصر تبين المادة الرابعة الاحوال التي قد تستدعي قيام انجلترا بواجباتها المنصوص عليها في تلك المادة . الاحوال التي تبرر تعهد الحكومة المصرية بمشاورة الحكومة البريطانية اذ كان الملحوظ فيها انما لوقوع الحرب . وقد حصرت هذه الاحوال في أمرين أولهما حالة خلاف خطير مع احدى الدول الاجنبية يخشى أن لا يحل الا بقوة السيف ، وثانيهما حالة حدوث فتنة تهدد حياة الاجانب وأموالهم بحيث يخشى تداخل احدى الدول الاجنبية فيها بالقوة العسكرية . وقد كان الغرض من هذه المادة بوجه خاص تحديد الحالات التي يجب فيها المشاورة ليمنع بذلك امكان التداخل البريطاني في غير تلك الحالات .

ويجب التذكير هنا بأن المشروع البريطاني الاول كان يحتوي لمادة (المادة الثامنة) لم يمكن قبوله لأسبابه ولما تضمنه من التعميم وبأن النص الجديد انما وضع لارضائي في هذا الصدد .

المادة السادسة — كانت هذه المادة في صورتها الاولى تتضمن في وصف المساعدة عبارة (التي تقتضيها حالة حليفتين مشتبكتين معاً في حرب) فلم يمكن قبولها لما يمكن أن تؤدي اليه في حالة لا تكون فيها الحكومة المصرية في حرب ولا يهددها حرب من الزام الحكومة المصرية باعلان الاحكام العرفية واغلاق حدودها كلها أو بعضها وشراء المؤن قهراً الخ . واذا جاز أن تعتبر هذه التدابير من وجوه المساعدة فلا مشاحة في أنها من الاسباب الخطيرة للازعاج والاضطراب في البلاد . وعليه فليس في نية الحكومة المصرية أن تأخذ على نفسها في هذا الصدد عهداً ما . وما وضعت هذه المادة بصورتها الحالية الا لتحاشي . . .

المادة الثامنة — الغرض من هذه المادة ، كما هو ظاهر من البيانات التي اقترنت بوضعها ، هو اتقاء أن يكون لموظفين أجانب غير بريطانيين نفوذ سياسي اجنبي قد يعرض مصالح البلدين للخطر ، ولذلك جاء في المشروع البريطاني الاول ان تعيين الموظفين الاجانب من درجة مدير فما فوق يجب أن يكون بمشاورة الممثل البريطاني . اذ كانت هذه الطائفة من كبار الموظفين الذين يجوز أن يكون لهم نفوذ سياسي في ادارة الاعمال العامة هي وحدها التي تثير في نظر بريطانيا العظمى مثل تلك المخاوف . وقد لاحظت على هذا النص انه فضلا عن أنه يكون تداخلا غير جائز في ادارة البلاد ، صعب التطبيق فان أساسه مسألة (كادر) لا ثبات لها وليس بينها وبين النفوذ السياسي الذي ينبغي اتقاؤه أي ارتباط مباشر . وبناء على تلك الملاحظة استعيض عن النص القديم بهذه المادة الثامنة التي تجعل مناط الحكم في المسألة اعتباراً موضوعياً أدنى الى القبول . ولكن هذه المادة لا تتناول طبعاً الا بنفس كبار الموظفين الذين يجوز أن يكون لهم بسبب أهمية مناصبهم نفوذ سياسي .

الملحق ١ (أ) — جاء في الصيغة الاولى لتحرير هذا النص أن شروط استبقاء الموظفين البريطانيين في الخدمة هي عين الشروط الواردة في المذكرات التي تبودلت في شهر يوليه الاخير بين فخامة المندوب السامي وبيني . ولما كان تبادل هذه المذكرات لم يحصل الا بمناسبة حادث كاد يكدر العلائق الحسنة بين البلدين فقد آثرت أنى لا ألمح اليه أو اذكر به في سياق معاهدة يراد بها توثيق روابط الصداقة والود . على أنه لم يقصد في الواقع أن يكون للصيغة الجديدة مدلول أوسع مما كان للصيغة السابقة وقد تبينت في أحاديثنا مرمى التسوية التي تمت فيجب اذن أن تفهم العبارة الجديدة على أن من يجب الاحتفاظ به في خدمة الجيش هو المفتش العام ومساعده فقط وعلى أن اختصاصات ذلك المفتش العام تظل محددة كما هي الآن بمقتضى مرسوم يناير سنة ١٩٢٥ الذي انشأ مجلس الجيش ولجنة الضباط وجعله عضواً فيهما .

الملحق ٢ (ج) — كانت هذه الفقرة بحسب المشروع البريطاني الاول تشير الى موظفي الادارة الاوربية والموظفين الاوربيين ببوليس القاهرة والاسكندرية وبور سعيد . وبعد مناقشة وضعت الصيغة الجديدة وكان المفهوم أن عبارتها لا تشمل الا هؤلاء الموظفين جميعهم مما يترتب عليه أن يبقى اثنان من موظفي ادارة الامن العام خارجا عن نطاق تلك الصيغة . وقد حددت هذه الصيغة أجل الالتزام بأنه تاريخ العمل بما يتم عليه الاتفاق بين مصر والدول صاحبات الشأن من الاتفاقات بشأن اصلاح نظام الامتيازات المشار اليه في المادة التاسعة من مشروع المحالفة .

ولا يخرج الحال في هذا الشأن عن أمرين : فاما تبرم هذه الاتفاقات في أجل قريب جداً واما لا تنجح المفاوضة الخاصة بها .

وما دارت المناقشة حوله ووقع التفاهم عليه مع السير جون برسيفال خاصا بقواعد النظام القضائي المستقبل هو تعيين بعض الضباط الاجانب بمصر واسكندرية وبور سعيد ليكون منهم بوليس للاجانب يمكن المحاكم المختلطة من أن تنفذ بواسطتهم أوامر القبض أو الضبط أو التفتيش في الحالات التي ترى فيها أن يكون تنفيذ هذه الاوامر بواسطة ضباط أجانب .

ولم يتفق على شيء بشأن الحالة الثانية فقد كنت في الوقت الذي كان الحديث فيه دائراً على هذه المسائل اتوقع أن تبرم المعاهدة السياسية واصلاح الامتيازات معاً وفي وقت واحد . ولكن وقد عرض بعد ذلك أنه يجب امضاء المعاهدة السياسية قبل المفاوضة في شأن الامتيازات وجب تدبير حل لتلك الحالة الثانية .

اصلاح نظام الامتيازات

أما المسائل التي أثارها كتاب وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ نوفمبر سنة ١٩٢٧ في صدد تعديل نظام الامتيازات الاجنبية فيجدر أن أدلي بشأنها بالايضاح الآتي :

١ — بالنسبة لاختصاص المحاكم المختلطة بنظر الجرائم السياسية التي تقع من مصري على أجنبي متمتع بالامتيازات أود أن أبدي قبل كل شيء أن المقصود انما هو جريمة القتل الناشئة عن سبب سياسي دون أي جريمة أخرى . ولست أقصد بالاعتراف للنائب العمومي لدى المحاكم المختلطة بالحق في وصف جريمة قتل ما بأنها سياسية أو غير سياسية أن أعترف له بحق البت نهائيا في ذلك الموضوع ؛ فلقاضي التحقيق ومحكمة الجنايات اذا رأيا أن سبب الجريمة سياسي ، أن يقررا عدم اختصاصهما . وتنحصر مهمة النائب العمومي اذن في أمر واحد هو أن يصدر قراراً لا أرى ابتدائيا لا أكثر من تحديد الاختصاص موقتاً وذلك تجنباً لتعطيل التحقيق بسبب اختلاف وجهات النظر في الجهة القضائية المختصة .

٢ — أما ما يتعلق بالتشريع الذي يطبق على الاجانب فان المادة ١٢ من القانون المدني المختلط تعتبر أنها القاعدة لكل تشريع لا يكون تشريعاً مالياً وتكون مهمة الجمعية العمومية للمحكمة المختلطة الاستيثاق من أن التشريع الذي يعرض عليها ليس بحيث لا يتفق مع المبادىء المشتركة للتشريع في بلاد الدول ذوات الامتيازات .

وفيما يختص بالتشريع المالي يجب ألا يستعمل حق المعارضة — الذي أرى نفسي مستعداً للاعتراف به — الا بالنسبة للقوانين التي تقرر فرقاً في المعاملة (١) لغير مصلحة الأجانب كما يجب أن يشترط فيه :—

أولا — ألا يستعمل الا بناء على تقرير تضعه هيئة مشكلة لهذا الغرض وتكون الحكومة المصرية ممثلة فيها كأن يكون مثلا لجنة مؤلفة من أربعة أعضاء اثنان منهم مصريان وثالث يمثل الدول ويكبري ورابع يمثل الدول الصغرى .

ثانياً — أنه لا يوقف تنفيذ التشريع الا استعمال حق المعارضة فعلا .

ثالثا — أن يقرر للحكومة المصرية حق الطعن في ذلك الاستعمال أمام هيئة دولية تكون عصبة الامم أو محكمة لاهاي .

ويقتضي أن يلاحظ هنا أن جواز رفع الامر الى هيئة دولية عند ما ترى الحكومة المصرية أن حق المعارضة استعمل على غير وجهه فان ذلك يرجع في المشروع الذي قدمته الى أن الاحكام الخاصة بحق المعارضة كانت منصوصاً عليها في المعاهدة نفسها فكان يجب لذلك أن يسري عليها حكم المعاهدة الخاص بشأن تفسير أو تأويل أحكام المعاهدة عند الخلاف بحسب ميثاق عصبة الامم .

فاذا رئى لمناسبات أخرى أن توضع الاحكام الخاصة بحق المعارضة في اتفاق آخر فيجب احتفاظا بالمبدأ المتقدم أن ينص صراحة في ذلك الاتفاق على حق الحكومة في الطعن في استعماله دون أن يكون في هذا النص ابتداع شيء جديد .

(١) المفهوم انه لا يعتبر تفريقاً في المعاملة أن ضريبة متساوية للجميع تكون أثقل أثراً على الاجانب لانها تفرض بالنسبة لحالات أو أعمال أخص بهم أو أكثر تعلقاً بهم .

(الوثيقة رقم ١٠)

رسالة تلغرافية

بعث بها سعادة السير أوستن تشمبرلن الى فخامة اللورد لويد بتاريخ ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٧ راجياً له ان يبلغ صورة منها الى حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا :

يجب في الثاني عشر من ديسمبر ان أجيب في مجلس العموم على سؤال بشأن نتيجة محادثاتي مع ثروت باشا . وقد أجبت على الاسئلة التي سبق توجيهها الى في هذا الموضوع بأنه ليس في استطاعتي أن أضيف أي شيء الى التصريحات التي فاه بها رئيس الوزارة في الجلد هول يوم ٩ نوفمبر . واني مستعد لتكرار هذه الاجابة اذا رأى ثروت باشا ضرورة ذلك غير أني قد لا أستطيع اجتناب اجابة تكميلية قبل أن يعطل المجلس جلساته بمناسبة اجازة عيد الميلاد . وعليه فاني أفضل أن أقول اني ما زلت اتذاكر مع دولته في التصريح الذي يلقى في هذا الصدد والذي ينبغي لاسباب واضحة أن يصدر هنا وفي مصر في وقت واحد . واني لارجوه اذا ما أعيد السؤال في أواخر الاسبوع أن أستطيع الاجابة عليه على وجه أوفق .

ومن الطبيعي أن يكون ثروت باشا راغباً في أن يتبين بقدر ما يستطيع من الضبط والتحديد درجة التأييد الذي يستطيع الاعتماد عليه ، ومن جهة أخرى فانه يتعذر أن يعرف ، بشيء من الوثوق والتأكد ، الموقف الذي يقفه الأفراد أو الاحزاب حيال المعاهدة ، دون أن يذيع أن هناك معاهدة ودون أن تعلن أو تنشر روايات عنها قد يختلف نصيبها من الصحة . وليس هذا بالامر اللائق ولا من شأنه أن يقوي وجوه الاحتمال بالموافقة على المعاهدة . أما فيما يتعلق بحكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية فان من اللازم أن يكون توقيع المعاهدة في خلال الاسبوع المقبل وأن يكون نشرها هنا وفي القطر المصري حوالي عشرين ديسمبر أي قبل العطلة البرلمانية مباشرة .

وأرجو أن تتلو هذه الرسالة التلغرافية على ثروت باشا وأن تبلغه صورة منها مع الاعراب عن رغبتي في معرفة وجهة نظره في مسألة توقيع المعاهدة ونشرها .

(وثيقة رقم ١١)

رسالة السير أوستن تشمبرلن الى اللورد لويد

الى دولة ثروت باشا

(سلمت في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢٧)

قال لورد لويد وهو يبلغ الرسالة :

لم يفتني ارسال بيان محادثاتنا الاخيرة الى السير أوستن تشمبرلن ، ورداً عليها طلب الى الوزير أن أنقل الى دولتكم هذه الرسالة وهذه ترجمتها الفرنسية :

« وفاني اللورد لويد بالملاحظات والاستيضاحات التي قدمتموها دولتكم خاصة بالمعاهدة وبالمذكرة الملحقة بها المتعلقة باصلاح الامتيازات .

ولقد تذكرون أنه ، في المذكرة التي سلمت الى المستر سلبي بباريس في شهر أغسطس الماضي والتي تضمنت ملاحظاتكم على المشروع البريطاني الاول ، عنى بوجه خاص بالاشارة الى فضل اعتماد بريطانيا العظمى على شعور الثقة المتبادلة التي تنجم من التحالف على أي تدبير قاطع جاف من تدابير الضمانات . وقد كان لهـذه الحجة أثر بالغ في نفسي ، وأظن دولتكم تسلمون بأن ذلك الاثر بين في الصيغة النهائية للمعاهدة ، لذلك يروع لي أن ما تعرضونه الآن من أن حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية تعد مقدماً ما سوف يكون تفسيرها لبعض مواد المعاهدة في ظروف فرضية ، يتعارض مع المبدأ الذي استندتم اليه . واذا كان يجب أن تثق بريطانيا العظمى بمصر فيجب كذلك أن تثق مصر ببريطانيا العظمى .

وفضلا عما تقدم فان تأويلات أحد المتعاقدين لا تلزم طبعا المتعاقد الآخر مقدما ، ثم ان احتمال قيام خلاف في الرأي أمر شائع في جميع الاتفاقات الدولية التي من هذا النوع ، ولا يمكن بصفة قاطعة تفاديه بالمعاهدة . على أن المعاهدة نفسها وصفت العلاج لذلك بما جاء في المادة ١٤ وهي التي تقضي بان تعرض امثال هـذه الخلافات في التأويل على مجلس عصبة الامم . واود أن أذكر لدولتكم أنه عندما وقعت معاهدات لوكارنو أبدى كثيرون مخاوفهم من انه سيحتاج ، في المعضلات والمسائل الشائكة التي تعرض لها تلك المعاهدات ، أن يرجع بالسؤال الى مجلس عصبة الامم لاستصدار أحكام تفسيرية . ومن انه سيترتب على ذلك تفويت الغرض من هذه المعاهدات . على ان هذه المخاوف لم يتحقق شيء منها اصلا . ورغما من مرور عامين على توقيع المعاهدات فان ما أوجدته بين الدول ذات الشأن من زيادة حسن التفاهم وتوثيق علاقات الصداقة والاخلاص أغنى عن الرجوع الى عصبة الامم . وان لنا بكل تأكيد أن نرجو أن يؤدي عقد معاهدتنا الى مثل تلك النتائج .

ومع ذلك فاني أقدر تماماً رغبة دولتكم الطبيعية في أن تكونوا بحيث تستطيعون أن توضحوا بقدر الامكان لزملائكم مرمى المعاهدة والاتفاقات الملحقة ومعناها . ولقد وافيت اللورد لويد في عبارات عامة ببيان ما أحدثته ملاحظات دولتكم واستيضاحاتكم من الاثر في نفسي ، وأذنت له في أن يبلغها الى دولتكم وذلك جوهر اتفاق الاتفاقات التشريعية .

(وثيقة رقم ١٢)

الرد البريطاني الاول

على الاستيضاحات المصرية

سلم فى ١٠ يناير سنة ١٩٢٨

١ — رأيتم دولتكم من الضروري استيضاح المعاني التى تقصدها حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية من بعض عبارات وضعت فى المعاهدة التى وقعناها وتعلمون دولتكم ان فى الاتفاقات الدولية التى من نوع الاتفاق الذي وقعناه لا يمكن التفادى عن احتمال وقوع خلاف في وجهات النظر ، على ان المعاهدة نفسها قد احتاطت لهذا فى المادة الرابعة عشرة التى تنص على أن كل خلاف من هذا القبيل يجب أن يعرض على مجلس جمعية الأمم .

٢ — ومع مراعاة هذه الاعتبارات والاحتفاظ بها قد رخصت لى حكومة حضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى باحاطة دولتكم علما بانها لم تقصد من المادة الثانية تقييد الحرية التى تتمتع بها مصر حتى الآن من حيث عقد المعاهدات التجارية .

٣ — وفيما يختص بالمادة الرابعة فان الالتزام الذى فرضته على حضرة صاحب الجلالة ملك مصر بأن يستشير حضرة صاحب الجلالة البريطانية عند حدوث بعض الطوارىء ، لا يمنع ولم يقصد به أن يمنع ممثلى الدول الاجنبية من حق الاحتجاج لدى الحكومة المصرية كلما تهدد الخطر مصالح دولهم أو رعاياهم . وفى مثل هذه الاحوال لا تتخذ حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية بغير حق التدخل حين لا تنجح المفاوضات المباشرة بين الفريقين فى ايجاد حل ، وحين تكون ظروف الحال من الخطورة بحيث تجعل حسن العلاقات بين حضرة صاحب الجلالة ملك مصر والدولة التى نشب معها الخلاف فى خطر .

فترون دولتكم بلا شك أن الاثر العام الذى تتركه المعاهدة عند النظر فى جملتها هو أن حق حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية فى التدخل لحماية المصالح الاجنبية قد ضيق تضييقا شديداً ؛ وهذا ما فهمته الحكومة البريطانية جيداً وما قصدته .

٤ — ولا تريد حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية أن تتشدد فى وجوب اعلان الاحكام العرفية اذا كانت المساعدة والتسهيلات التى وعدت بريطانيا العظمى بهما فى الظروف التى افترضتها المعاهدة ، يمكن تحقيقها بدون ذلك الاعلان .

٥ — ولم تعارض حكومة حضرة صاحب الجلالة فيما مضى فى استخدام خبراء من الاجانب حيث لا يوجد مرشحون بريطانيون لائقون العمل ؛ وهى ليست راغبة فى تبديل هذه الخطة ولا هى متشددة فى تفسير المادة الثامنة تفسيراً يكون غير معقول فى ضيقه فى هذا الشأن .

٦ — وتوافق حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية على وجهة نظر دولتكم بان الملحق ٢ (ج) لا تفرض على مصر أى التزام بعد [illegible] [illegible] فى الملحق [illegible]

(وثيقة رقم ١٢ مكرر)

الخطابان المتبادلان

بين دولة ثروت باشا واللورد لويد

فى ٢٦ و٢٧ فبراير سنة ١٩٢٨

فى شأن الاشارة الى توقيع المعاهدة

من حضرة صاحب الدولة ثروت باشا الى فخامة اللورد لويد

عزيزى صاحب الفخامة :

لاحظت لدى مراجعة الملخصات التى تفضلتم بابلاغها الى جوابا على ملاحظاتي أن الفقرة الاولى من ملخص مذكرة صاحب السعادة السير أوستن تشمبرلن الموضحة لرأى حكومة صاحب الجلالة البريطانية ونياتها بشأن المادتين الثانية والرابعة من مشروع المعاهدة والملحق رقم ٢ (ج) قد استهلت بالعبارة الآتية :

« رأيتم دولتكم من الضرورى استيضاح المعانى التى تقصدها حكومة صاحب الجلالة البريطانية من بعض عبارات وردت فى المعاهدة التى وقعناها »

وقد فهمت دائماً أنه لا شك فى أن هذه العبارة لا تفيد ان المعاهدة قد تم توقيعها لان المعاهدة التى لم تزل كما تعلمون فخامتكم موضوع المفاوضة بين سعادة السير أوستن تشمبرلن وبينى لم يقع بشأنها أى تبادل توقيع . وأكبر ظنى أن هذه الجملة تصور صيغة البروتوكول الذى يمكن تبادله للدلالة على حقيقة معنى النصوص التى تم الاتفاق عليها وذلك فى حالة التوقيع على المعاهدة .

ولقد تراءى لى فى الوقت الذى اعتزمت فيه مكاشفة زملائي بنتيجة محادثاتى وجوب ايضاح معنى تلك الجملة دفعاً لما قد يقع عندهم من سوء التفاهم فى هذا الصدد .

القاهرة فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٨

المخلص

عبد الخالق ثروت

من فخامة اللورد لويد المندوب السامى لمصر والسودان الى حضرة صاحب الدولة ثروت باشا

دار المندوب السامي

عزيزى رئيس مجلس الوزراء

أشكر لدولتكم جزيل الشكر كتابكم المؤرخ ٢٦ فبراير ، وانى لموافق على انكم محقون فى اعتبار الجملة : « المعاهدة التى وقعناها » التى يتضمنها مشروع الوثيقة المسلمة الى دولتكم فى ١٠ يناير صيغة تستعمل فى المذكرات التى يتبادلها الطرفان عند التوقيع على المعاهدة لا أنها تفيد أن شيئاً قد تم توقيعه .

القاهرة فى ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٨

الامضاء — المخلص

لويد

(وثيقة رقم ١٣)

الاجابة المصرية

على الرد البريطاني الاول

سلمت فى ١٦ يناير سنة ١٩٢٨

أدى التفسير الوارد فى الشطر الاول من الفقرة الثالثة عن [illegible] هو تعلق التزام الحكومة المصرية بمشاورة الحكومة البريطانية فى الحالتين المنوه عنهما فى المادة الرابعة ، على شرط أن المفاوضات المباشرة بين مصر والدولة الاجنبية لم تؤد الى حل المسألة المختلف عليها بينهما ؛ وان تكون ظروف تلك المسألة من الخطورة بحيث أنها تعرض العلاقات الحسنة بين مصر والدول الاجنبية للخطر ، أى بعبارة أخرى انه يخشى من تدخل عسكرى غير ان الشطر الثاني من الفقرة ، وان يكن قد أريد به تأييد التفسير الوارد في الشطر الاول منها ، قد يؤدى الى تأويلات لم تقصد من الجانبين ولذلك يجب حذفه .

وتريد الحكومة المصرية ، عندما تعد الحكومة البريطانية بالمساعدة اذا وجدت فى حالة حرب أو هددت بوقوع حرب ، أن تحتفظ بحريتها فيما يتعلق باعلان الاحكام العرفية .

ومع ذلك فاخذاً بملاحظات السير اوستن تشمبرلن التى جاءت فى اجابته التى قرئت على ، يجوز أن يكون مفهوما ان الحكومة المصرية تعلن عند الضرورة الاحكام العرفية اذا استلزمتها مقتضيات الدفاع عن بعض الاراضى المصرية .

(وثيقة رقم ١٤)

الاقتراح البريطانى

الخاص بالبوليس والامن العام

سلم فى ٦ فبراير سنة ١٩٢٨

اذا تعذر ، فى اثناء الخمسة الاعوام التالية لنفاذ المعاهدة ، الوصول الى الاتفاق مع الدول ذوات الشأن على اصلاح نظام الامتيازات المنوه عنه فى الفقرة « ج » من اللحاق (٢) ، وتعذر أيضا الاتفاق بين حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية وبين الحكومة المصرية على تعديل الاحكام الواردة فى تلك الفقرة ، فان حكومة صاحب الجلالة البريطانية تشترك مع الحكومة المصرية فى دعوة مجلس جمعية الأمم ليصدر قراراً فيما يختص بعدد ومركز واختصاصات الموظفين البريطانيين الذين يكونون حينذاك موظفين فى أعمال البوليس والامن العام مسترشدة بالاحوال التى تكون قائمة فى هذا الصدد اذ ذاك . ويكون من المفهوم ان الحكومتين تعتبر ان هذا القرار اتفاقا بينهما بالمعنى المذكور فى الفقرة (ج) من الملحق (٢) للمعاهدة .

(وثيقة رقم ١٥)

خلاصة مذكرة

تعتزم حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية أن ترسلها الى الحكومة المصرية عند التصديق على المعاهدة اذا رأت الحكومة المصرية الموافقة عليها .

(سلمت فى ٦ فبراير سنة ١٩٢٨)

نصت الفقرة (هـ) من الملحق (١) من المعاهدة على ما يأتى :

تحظر الحكومة المصرية الطيران فوق شقة من الارض عرضها عشرون كيلو مترا على كل من جانبى قناة السويس ما لم يقرر الطرفان المتعاقدان الاتفاق بينهما ما يخالف ذلك . على أن هذا الحظر لا يسرى على قوات كل من الطرفين المتعاقدين ولا على ما هو قائم الآن من خدمات الطيران المنظمة بناء على الترتيبات المعمول بها .

وأود أن أشير [illegible] لدولتكم [illegible] [illegible] البريطانية [illegible] استعداد طبقا لهذا النص ؛ لئلا لا تعارض استثناءات لهذا الحظر فى حالات الطيران الذى لا يكون جزءاً من خدمة منظمة ، ويكون خاضعا لمراقبة كافية ثم لا تعارض فيه الحكومة المصرية ، وفى هذه الحالة يصدر الترخيص اللازم فى كل مسألة على حدتها من السلطة المختصة فى الحكومة المصرية ومن الممثل البريطاني بالقاهرة

وترغب حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية أيضاً أن تنبه الى انها قد تطلب فى المستقبل موافقة الحكومة المصرية على أن يستثنى من هذا الحظر لصالح خدمات طيران مدنى بريطاني قد يكون من المرغوب فيه انشاؤها وترجو أن تحصل على تأكيد من الحكومة المصرية بأنها مستعدة للنظر فى أمثال هذه الطلبات بعين الرضا ، والحكومة البريطانية من جانبها على استعداد لأن تنظر أيضاً بعين الرضا فى كل طلب استثناء من هذا النوع يمكن أن يقدم فى المستقبل لمصلحة خدمة طيران مصرية من النوع نفسه .

(الوثيقة رقم ١٦)

الرد البريطاني

الخاص بالتحديد المطلوب للماده الرابعة من المعاهدة

اذن لى أن أحيط دولتكم علماً بأن حكومة صاحب الجلالة البريطانية توافق على الغاء الشطر الثانى من الفقرة الثالثة من المذكرة التى بعثنا اليكم فى ١٠ يناير خاصة بتفسير بعض مواد المعاهدة . والفقرة المشار اليها تتعلق بتفسير المادة الرابعة.

(الوثيقة رقم ١٧)

الرسالة الثانية

من

السير اوستن تشمبرلن الى دولة ثروت باشا

سلمت فى ٦ فبراير سنة ١٩٢٨

(١) — وقفتم دولتكم من لورد لويد على وجهات نظر حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية فى المسائل التى أثرتموها دولتكم بشأن ملحق مشروع المعاهدة . وانى لواثق أن دولتكم ستتبينون ان حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية أظهرت فيما يتعلق بهذه المسائل وبغيرها من المسائل المتعلقة بنص المعاهدة اعتدالا وسخاء بلغ بها أنها وافقت فى بعض الشؤون على تأويلات لا يمكن أن يقال انها مستفادة من مدلول النصوص التى تم الاتفاق عليها بينى وبين دولتكم من عهد بعيد . ويجب أن أشير بوجه خاص الى أنه لن يمكن الاستمرار على هذه الطريقة وأنه فيما يتعلق بحكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية فانها قالت كلمتها الاخيرة فى هذا الشأن .

وانى مستعد للاستمرار فى المفاوضة قبل التوقيع المعاهدة وبعد التوقيع على ما يتعلق بتأليف واختصاص البعثة العسكرية البريطانية فى مصر وتوزيع مياه النيل وفيما يتعلق [illegible] [illegible] مسألة ثانوية لم تزل معلقة فى شأن اصلاح نظام الامتيازات على أنى أرى [illegible] بنص المعاهدة نفسها ، ان حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية لا يمكنها أن تقصد أى مناقشة أخرى .

٢ — وقد اتفقتم دولتكم معى على أن التسوية التى تضمنتها المعاهدة تعتبر حلا عادلا للصعوبات التى كدرت من وقت لآخر ، مع الأسف ، ما يجب أن يكون بين مصر وبريطانيا العظمى من حسن العلاقات .

وقد كنا نؤمل أننا نضمن بهذه المعاهدة لمصر حريتها واستقلالها ومكانها اللائق فى جماعة الامم ؛ مع المحافظة على المصالح الضرورية لبريطانيا العظمى والمملكة البريطانية وعلى تعهداتها .

٣ — ان ما ستكسبه مصر بهذه المعاهدة من حرية التصرف سيلقى على عاتقها مسئوليات تقابل تلك الحرية .

ويجب أن أذكر دولتكم بأن جانباً عظيماً من تلك المسئوليات تتحمله الآن حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية بمقتضى تصريح فبراير سنة ١٩٢٢ فاذا رفضت الحكومة المصرية الآن هذه التسوية اضطرت حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية أن تتشدد بدقة فى ما احتفظت به فى ذلك التصريح من الحقوق .

٤ — على أنه يصعب على أن أعتقد ان مصر تأبى أن تؤيد المجهودات التى بذلتموها دولتكم أن لعقد محالفة بين بلدينا . وأرجو دولتكم تسرعوا بعرض المعاهدة على زملائكم وأن تباشر توقيعها فى أقرب وقت .

وتتبينون دولتكم أنه بالنظر الى عودة البرلمان للاجتماع لا أستطيع وفاء بواجباتى أن أتجنب تقديم بيان مفصل بالمفاوضات التى جرت بيننا مما يستلزم أن تنشر فى وقت قريب جميع المكاتبات التى تبودلت فى هذا الصدد .

(وثيقة رقم ١٨)

رد دولة ثروت باشا

على

رسالتى سير اوستن تشمبرلن

حضرة صاحب السعادة

تفضل اللورد لويد فبعث الى منذ زمن برسالة أولى موجهة الى من سعادتكم . ولاذا كنت لم أبادر الى الرد عليها . فانما كان ذلك لانى رأيت فى استئناف المحادثة مع فخامته فى المسائل التى أثرتها فى اجتماعاتنا السابقة ، والبحث عن وجوه للتوفيق بيننا نوعاً من الرد . وانى لا أشاطركم الرأى فى مدلول المادة ١٤ من مشروع المعاهدة فلا أستطيع تفسيرها على الوجه الذى فسرت به فى الرسالة المذكورة وعندى أنه يفرض فيها وقوع اختلافات لم تكن متوقعة وقت وضع المعاهدة لا اختلافات كان يراد من المعاهدة تسويتها ، أو بعبارة أخرى كانت معلومة ومقدرة الوقوع قبل وضعها ، ولكنى رأيت أن لا محل للاسترسال فى جدل فى هذا الشأن تلقاء التصريح الودى الذى ختمت به تلك الرسالة اذ تفضلتم فاعترفتم فيها صراحة بان من الطبيعى أن أرغب فى أن أكون بحيث أستطيع أن أبين لزملائى مزايا المعاهدة والاتفاقات الملحقة [illegible]

ومن عهد قريب أبلغنى اللورد لويد رسالة ثانية لم يسعنى أن أتركها من غير رد ، وقبل الرد عليها يجب أن أعرب لسعادتكم عن الاثر العميق الذى تركته فى نفسي هاتان الرسالتان بلهجتهما الودية وبما انطوتا عليه من صادق الرغبة فى التقريب بين البلدين .

على أنى أستأذنكم فى أن ألاحظ بادىء بدء أن الاستيضاحات التى وجهتها الى اللورد لويد لم يكن الغرض منها ابداء اقتراحات جديدة أو استئناف مناقشة اعتبرها الفريقان قد انتهت ، كذلك لم يكن يراد بها تحميل النص ما لا يحتمل ، وانما الواقع أن هذه الاستيضاحات ترجع الى ظروف وضع نصوص المعاهدة مما يبرر تلك الاستيضاحات تبريراً تاماً .

وانكم لتذكرون انه على أثر المناقشات الطويلة التى دارت مع سعادتكم ومع المستر سلبى والمستر اموري أن بعض النصوص مما أريد به التقريب بين النزعات المتعارضة ، وبخاصة النصوص التى أثارت فيما بعد الاستيضاحات السابقة الذكر ؛ لم تكن قد وضعت فى صيغتها النهائية الا فى الليلة السابقة ليوم سفري . وكثيراً ما يتفق اذا استعملت فى نص ما ، الفاظ أو عبارات مبهمة أو عامة (كما هى الحال فى المسائل التى طلب عنها الايضاح) أن يجىء النص المذكور ملتبساً مما قد يفضى الى تأويلات مختلفة . على أن العناية باجتناب مثل هذا الالتباس أوجب ما تكون فى وثيقة غرضها الاساسى منع احتمال وقوع اى اختلاف فى المستقبل . واذا روعيت الحاجة الى تسكين الخواطر القلقة عندنا فلن يمكن أن يكون ثمة مبالغة فى أى ايضاح أو فى أى دقة ...

فرغبة فى درء المشاكل ولاقتناعى بما لتسكين الخواطر القلقة من الاهمية فى سبيل التوفيق بين البلدين رأيت منذ عودتى وبعد أن أنعمت النظر ملياً فى النصوص أن أبسط للورد لويد مختلف النقط التى يحتاج فيها الى ايضاح . وكان من بواعث ارتياحى أن أقرأ فى رسالتكم الاولى الى تأييداً صريحاً لهذا الاسلوب .

فكان لى اذن أن أدهش لتصريح سعادتكم بان هذه الطريقة لا يمكن أن تستمر ولدعوتكم اياي فى الآن نفسه الى عرض المعاهدة على زملائى قبل أن تسوى أو توضح مسائل مياه النيل والجيش والبوليس .

والواقع ان ما وعدتم ببيانه من الاثر الذى أحدثته ملاحظاتى كان موضوع أحاديث عدة بينى وبين اللورد لويد منذ تسلمت رسالتكم الاولى بل كان رد سعادتكم فى وقت ما موضوع تلخيص كتابى منه لم أجده مرضياً فى بعض المسائل وقد أبلغته ملاحظاتى بشأنها كتابة . وعند ذلك رأيت أن الاوفق لمصلحة الطرفين تسهيلا وتحديداً للمناقشة ، أن أجعلها كتابية ، وهذا هو ما حدا بى الى أن أرسل الى اللورد لويد صورة من طلبات الايضاح كنت أخذتها فى المناقشات الشفوية بمثابة مفكرة لى ، فليس هنالك اذن غير نفس الاستيضاحات التى تقبلتموها سعادتكم قبولا حسناً فى رسالتكم الاولى

ولشد ما أسفت لان تكون هذه المحادثات بما تقتضيه من تبادل المراسلات بين لندن والقاهرة سبباً لتأخيرها عن استشارة زملائى وزعماء الاحزاب المختلفة . وأظننى شعرت بما شعرتم به بل باكثر ، من ذلك القلق العميق الذى يحدثه طول السكوت فى النفوس ، وان لم يكن ثمة مندوحة عن هذا السكوت بسبب الظروف التى جرت فيها هذه المحادثات بين لندن والقاهرة .

وبالرغم من أن ذلك القلق كان من شأنه أن يزيد فى صعوبة مهمتى ، فقد أخذت على نفسى دون حرج أو غضاضة مسئولية هذا التأخير ، معتبراً انه اذا أمكن الحصول على الايضاحات المطلوبة لم يكن وقتى قد ضاع سدى . والواقع أن هذه الايضاحات هى فى نظرى حجج لمصلحة المشروع . وكنت أرى أن تلك الايضاحات مع ما تضمنه المشروع من مزايا وفوائد تسمح لزملائى عند عرض المشروع عليهم بموازنة ما يبدو لهم فيه غير معيب ؛ فلم يكن لى اذن الا غرض واحد وهو أن مجهود التقريب بين البلدين ، بقدر ما يترجم له ويعبر عنه مشروع المعاهدة ، يقدم على خير وجه يكفل له النجاح .

ولقد كان بوسعى وأنا أطرح المشروع على زملائى أن أصحبه بما أراه من الايضاحات المستفادة من المحادثات التى تمت بيننا الا أنه لما لى أن التفسير الصادر من طرف واحد ليس ملزماً للطرف الآخر كما لاحظتم سعادتكم ذلك بحق فى رسالتكم الاولى — فقد حاولت بتلك الاستيضاحات لاستئناف البحث فى مختلف المسائل للوصول فيها الى أكثر مما وصلت اليه محادثاتنا وانما الحصول على تأييد من جانبكم يبرر البيانات والايضاحات ، التى يسوغ لى بحق أن أعتبرها منطوية فى اتفاقنا ، مترجمة عن حقيقة فكر كل من اشتركوا فى محادثاتنا لندرة .

ومن الملاحظات السالفة تتبينون سعادتكم انه اذا كنت لم أبلغ المشروع حتى الآن الى زملائى فانما ذلك لانى رأيت من التعذر تأييد المشروع أمامهم بغير تلك الايضاحات التى كان يلوح لى تردد اللورد فى الموافقة عليها . ومع ذلك فقد اضطررت على أسف منى عقب وصول رسالتكم الثانية أن أبلغ المشروع الى مصطفى النحاس باشا . وأقول « على أسف منى » لانى لا أخفيكم أنه مع ترددكم فى الموافقة على الايضاحات المطلوبة يكون المشروع بحالة لا تستدعى الرضا به .

والواقع أن المسائل الباقية بلا حل هى على وجه الخصوص مسألتا الجيش والبوليس ، ولما كانت الملاحظات التى أبلغتها الى اللورد لويد بشأنهما هى نفس ما ذكرته فى الملاحظات العامة على المشروع البريطاني الاول وفى مناقشاتى بلندن ، وكانت النصوص قد وضعت بقصد ارضائى فى هذه النقط فيحق لى أن أفهم أن تلك الملاحظات تفىء وتحدد مدلول النصوص الخاصة بهاتين المسألتين .

والآن وقد استؤنفت المحادثات فسأوالى سعادتكم عن طريق اللورد لويد بمذكرتين تكميليتين فى هاتين المسألتين وكذلك سأشترك مع اللورد لويد فى بحث مسألة المياه التى اتفق على وجوب تسويتها مع المعاهدة فى وقت واحد ورجائى أن تنتهى محادثاتنا فى أقرب وقت الى الاتفاق النهائى على المسائل التى تحت النظر ، وتفضلوا [illegible] [illegible]

[illegible] ١٩٢٨ [illegible]

(الوثيقة رقم ١٩)

مذكرة

عن مسألة الضباط البريطانيين المستخدمين فى الجيش المصرى

ان الملاحظات التى قدمتها عن هذه المسألة تحتوي على نقطتين : الاولى هى أن المذكرات التى تودلت فى شهر يونيه الماضى لم يقصد بها الاضابطان بريطانيان وهما المفتش العام ومساعده والثانية هى أن تلك المذكرات أيدت اختصاصات المفتش العام على الصورة التى قررت بها فى مرسوم يناير سنة ١٩٢٥

ولست أدرى اذا كانت صعوبة الوصول الى اتفاق على هذا الامر يتعلق بالنقطة الاولى أو بالنقطة الثانية أو بهما معاً . على انى فى تقرير هذين الامرين لم أخرج عن نصوص تلك المذكرات التى راعيتها بدقة ، فهل توجد اعتبارات أخرى تدعو الى تغيير المعنى الواضح لتلك النصوص ؟

أما فيما يتعلق بعدد الضباط البريطانيين فى الجيش فيلاحظ قبل كل شيء أنهم فيما عدا المفتش العام ومساعده ، وبعض جاويشية ومستخدمين هم بطبيعة الحال خارج دائرة هذا البحث ، عشرة ضباط عداً . ومن بين هؤلاء العشرة طبيبان وخمسة معلمون أو مدربون وثلاثة فى سلك الجيش وهم مدير قسم المهمات ومدير الموسيقى وضابط بهيئة أركان حرب

وعلى هذا فانه ، فيما عدا الخمسة المدربين الذين نص على حالتهم ومركزهم فى المادة الخامسة من المشروع الذى يتعهد الحكومة بمقتضاها بأنها اذا رأت ضرورة استخدام مدربين من أجانب فتختارهم من الرعايا البريطانيين ، لا يتصور أى سبب من أسباب السياسة العامة يدعو الى التمسك فوق المفتش العام ومساعده ، بالخمسة الضباط الرؤسين الآخرين بعد انتهاء مدة عقودهم .

فاذا كانت فقرة (١) من الملحق (١) لا يمكن أن تكون قد قصدت لغير استبقاء المفتش العام ومساعده فينبغى بعد ذلك تعيين اختصاصاتهما .

ومن الواضح أن مساعد المفتش العام ليس له اختصاصات خاصة بذاته وانما تنحصر اختصاصاته فى مساعدة المفتش العام فى حدود اختصاصات هذا الاخير وتولى هذه الاختصاصات نفسها عند غيابه .

لم يبق بعد هذا الا معرفة اختصاصات المفتش العام وقد بسطت هذه المسألة فى المذكرتين المصريتين المؤرختين ٣ و١٤ يونيه سنة ١٩٢٧ بما فيه الكفاية . والواقع انه اذا نظرنا الى المسالة من وجهة تاريخ مرسوم سنة ١٩٢٥ أو نظرنا اليها من وجهة نظام وزارة الحربية كجزء من هيئة وزارية مسئولة أو نظرنا اليها أخيراً من وجهة حسن نظام العمل فى مجلس الجيش ولجنة الضباط ، والمفتش العام عضو فى كليهما لا يمكن التسليم بان يكون للمفتش العام اختصاصات من شأنها أن تعارض أو أن تعطل تصرفات ذلك المجلس أو تلك اللجنة أو تصرفات الوزير المسئول .

وأن مرسوم سنة ١٩٢٥ الذى كان [illegible] شيئا من العاملين على [illegible] [illegible]

وبناء على ذلك [illegible] [illegible]

المفتش العام [illegible] [illegible]

(الوثيقة رقم ٢٥)

مذكرة

عن الموظفين البريطانيين في البوليس والامن العام

عومل هؤلاء الموظفون كغيرهم من الموظفين الاجانب الذين في خدمة الحكومة بمقتضى احكام القانون رقم ٢٨ سنة ١٩٢٣ . والواقع أن كل من كان لهم بمقتضى هذا القانون أن ينتفعوا بمزاياه قد فعلوا ذلك ولم يحتفظ بهم في وظائفهم بعد انقضاء مدة الخيار الذى أعطى لهم الا بموجب عقود لمدد مختلفة .

ومالم ينكر معنى وآثار ذلك القانون الذى هو من ناحية أخرى معاهدة مبرمة بين انجلترا ومصر فيجب عدلا أن لا يكون أولئك الموظفون موضوع أية تسوية فى مشروع المعاهدة

وهؤلاء الموظفون هم أولى الموظفين بأن لا يكونوا موضوع حكم خاص فى المعاهدة ، فانه لما كان الغرض من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ هو أن تسترد مصر حريتها فى أمر الموظفين الاجانب فأول ما يجب أن يتحقق ذلك الغرض فيه وبصدده هو البوليس اذ كان يعد من أخص أعمال الدولة المستقلة وأقواها دلالة وأوضحها مظهرا لسلطتها

لذلك كنت — فيما أفهم من الفقرة (ج) من الملحق ٢ — على يقين من أن هذا النص الذي يتحدث عن حالة اصلاح نظام الامتيازات ، لا يمكن أن يعهد للحكم بشأن الحالة التى لا تنجح فيها المفاوضات الخاصة بذلك الاصلاح . ولوضع هذه الفقرة أصل وأسباب لا تجعل محلا لان يستخرج منها أى حجة أو دليل على أى حالة غير الحالة التى نص عليها فيها .

ولكى يتبين الدليل على أن ذلك الاتفاق يؤخذ منه بطريق الدلالة انه يجوز فى حالة فشل المفاوضات الخاصة باصلاح نظام الامتيازات الاجنبية ، الاحتفاظ بالموظفين الاجانب فى البوليس بما لهم الان من الاختصاصات العامة يجب بداهة أن يفترض أن وجود أجانب فى خدمة البوليس هو بذاته احدى الضمانات التى يقوم عليها نظام الامتيازات وأن المفاوضات فى موضوع اصلاح هذا النظام لن يغفل بناء على ذلك البحث فى المسألة سواء للاحتفاظ بها أو لالغائها أم للاستعاضة منها بحل يقرب منها قليلا أو كثيرا ، وانه اذا كان مشروع المعاهدة قد احتفظ موقتا بهؤلاء الموظفين ريثما تبرم الاتفاقات مع الدول فقد كان الغرض الأساسى من ذلك ادخال الطمأنينة فى نفوس الاجانب حتى يتيسر الاتفاق مع الدول أن يستبدل الحالة الحاضرة بحالة مرضية مثلها .

على أنه لا جدال فى أن مسألة البوليس ليست [illegible] التى يقع عليها ويتعلق بها نظام الامتيازات [illegible] [illegible]

وانه سواء أنجحت هذه المفاوضات أم فشلت فلن يكون لمسألة البوليس أى أثر فى نجاحها أو فشلها .

اذن فلا يمكن القول بان الفقرة (ج) من الملحق ٢ تؤدى الى حل لمسألة البوليس فى عمومها اذ ليس لهذه المسألة صلة بالغرض الوارد فيها

ولاستبانة مدلول الفقرة المذكورة يجب أن يذكر أنه لما طرحت على بساط البحث مسألة توسيع اختصاص المحاكم المختلطة فى مواد العقوبات دعت الحال بالضرورة الى البحث فى نظام تحقيق الجنايات . وقد اتفقت الآراء فى هذا الموضوع على وجوب اقرار بعض أحكام خاصة تقضي بها الصفة الأجنبية للمتقاضين . وكان من بين هذه الاحكام — بحسب مشروع السير سسل هرست — حكم يخول تلك المحاكم حق تنفيذ أوامر القبض والضبط على الأجانب وتفتيش مساكنهم بواسطة ضباط بوليس من الأجانب ، فكان من المحتم لجعل ذلك الحكم ممكن التنفيذ التفكير فى استخدام عدد من الضباط فى المحاكم لأداء مايعهد اليهم من تلك المهام .

واذا كان الاقتراح باستبقاء موظفى البوليس والامن العام قد تقدم به المشروع البريطانى الأول من قبل وكنت قد دفعته بنفس الحجج والبراهين المبسوطة آنفا سواء كان ذلك في الملحوظات العامة أم فى محادثاتنا فى الصيف الماضى ، فقد رأى لنا للخروج من هذا المأزق أن المحاكم المختلطة ان يكون لها فى تعيين الضباط المذكورين طريقة أمثل من اختيارهم من هيئة الموظفين الحالية فى بوليس المدن والامن العام . ومع أنه من الواضح أن ليس ثمة ارتباط أصلا بين اصلاح نظام الامتيازات وأعمال البوليس بوجه عام فقد رأينا أننا اذا جعلنا أجل الاحتفاظ بهؤلاء الموظفين تاريخ الاتفاق مع الدول نكون قد ضمنا لهم البقاء فى الخدمة حينا من الزمن . وقد كان هذا الضمان الذي يجب أن يعد كافيا أقصى ما كان فى وسعى التسليم به . والواقع ان استبقاء أولئك الموظفين بعد عقد المحالفة وقد كان على سبيل التساهل من الجانب المصرى ولم يكن استمرارا لحق مكتسب فليس من وجه لان يزعم ان لهؤلاء الموظفين المذكورين أن يبقوا فى الخدمة بحكم المعاهدة لأجل غير مسمى اذ أن ذلك لا مبرر له

ولقد اقترح عرض هذه المسألة على جمعية الأمم ولكن يلوح لى أن هذا الحل لا يمكن الحكومة المصرية قبوله ، فان من حقها اعتبار هذه المسائل من مسائل الادارة الداخلية البحتة التى ينبغى البت فيها عند الآن . ولذلك أقترح حلها وضع نظام لاحلال المصريين تدريجيا محل الموظفين الأجانب فى البوليس والامن العام فى مدى ثلاثة أعوام أو خمسة ، وتقسيم أولئك الموظفين الى ثلاث فئات أو خمس بحسب ماتدعو اليه الاحوال ، فى نهاية كل سنة تترك فئة منهم وظائفها ليحل مصريون محلهم فيها بحيث لا ينتهى العام الثالث أو الخامس حتى يكون كافة الضباط الموجودين فى خدمة الحكومة قد تخلوا عن مراكزهم .

وانى شخصيا أرى أن هذا الحل [illegible] القبول [illegible] مصلحة العمل [illegible]

(الوثيقة رقم ٢٦)

الرسالة الثالثة

من سير أوستن تشمبرلن الى دولة ثروت باشا

تلقيت الرسالة التى تفضلتم دولتكم بالافضاء الى بها بواسطة اللورد لويد ، وانى اسعد أن أستخلص منها أنكم تشاطروننى الرغبة الاكيدة فى الوصول الى اتفاق فى أقرب وقت ممكن .

ولقد أفهمتمونى دولتكم صراحة فى خلال احدى محادثاتنا الأولى فى الصيف الماضى انكم تعتبرون ابرام اتفاق بين البلدين ، ذلك الاتفاق الذى وضعنا صيغته فيما بعد ، عملا جليلا يرفع من شأن واضعه ويعلى من ذكره . وتذكرون دولتكم كذلك أننى فى أثناء زيارتكم الثانية لهذه البلاد فى العام الماضى سألتكم رأيكم الصريح فى المعاهدة التى يراد ابرامها فأجبتم بأنكم تأخذون على نفسكم العهد بان تجعلوا كل اتفاق يمكن أن نتفق عليه أمرا ذاتيا لكم وأن تؤيدوه بقوة نفوذكم كما أيد هر شترزمان والدكتور لوثر معاهدة لوكارنو وحملا أبناء وطنهما على قبولها . وقد أوضحت لدولتكم أن نياتى تطابق نياتكم من هذا الوجه . وبناء على هذه التأكيدات من جانب دولتكم وعلى ما اتفقنا عليه من أن النص الذى أقررناه نهائيا هو الحد الأقصى الذى لا يستطيع أي منا أن يتجاوز أو ينزل دونه أمكننى بعد ختام المناقشات أن أكاشف زملائى بنص المعاهدة التى تفاوضنا فيها معا وأن أحصل على مصادقتهم عليها . لذلك لم أستطع أن أتبين الأسباب التى حملت دولتكم على تأخير توقيع وثيقة صرحتم منذ شهر نوفمبر الماضى بالموافقة عليها ، تأخيرا ليس من شأنه — بحسب ماأرى — تذليل الصعاب التى أعلم أنها محيطة بكم والتى كنتم ، بحسب مايؤخذ من تصريحاتكم نفسها ، على ثقة من التغلب عليها .

على أنى لم أستطع فيما يختص ببعض المسائل أن أساير دولتكم فيما جاء بالرسالة التى يعتم بها الى من التدليل والاشارات فقد وضع الملحق ١ (ا) والملحق ٢ (ج) من المعاهدة عن مسألتى الجيش والبوليس ، واتفقنا فى لندرة اتفاقا تاما على النصوص ، ولهذه النصوص من أول نظرة فيها معنى صريح جدا ولا يمكن أن يكون لها غير ذلك المعنى ، فلا يمكن أن تكون ثمة مسألة تفسير نصوص .

ومع ذلك فرغبة فى اجابتكم الى ما رأيتم عرضت حكومة حضرة صاحب الجلالة الملك من وجوه التساهل مالو نفذ لعدم مخالفة النص الذى تمت الموافقة عليه فى لوندرة . أما ما يتعلق بالجيش المصرى فحكومة حضرة صاحب الجلالة مستعدة للمناقشة فى أن تستبدل النظام الحالى بعثة عسكرية بريطانية . وأما مايتعلق بالبوليس فقد اقترحت بصدده عرض المسألة على مجلس جمعية الامم بعد زمن قصير لا يتجاوز بضع السنوات وقد عهدت الى اللورد لويد أن يبسط لدولتكم بالصواب وجهة نظر حكومة حضرة صاحب الجلالة فى هاتين المسألتين .

أما المسائل الثانوية الخاصة بالامتيازات وتوزيع مياه النيل فقد اتفقنا [illegible] أن [illegible] عهد [illegible] المعاهدة [illegible]

دولتكم بالموافقة على المبادئ الواردة فى الشروط الملحقة بالمعاهدة ، فاذا كانت التفاصيل تحتاج الى الوضع والتحديد فلابد من مفاوضة بشأنها فى القاهرة كما يجب كذلك المفاوضة بشأن بعثة عسكرية بريطانية ، على أنه لا يمكن فى أى حال من الاحوال أن يجرى مفعول التسويات التى ستوضع فى هذا الصدد قبل نفاذ المعاهدة نفسها أى قبل التصديق عليها . ومفاوضات من هذا القبيل لا يجوز أن يترتب عليها تأخير فى توقيع المعاهدة التى تم الاتفاق على نصها منذ ثلاثة أشهر بين دولتكم وحكومة حضرة صاحب الجلالة .

وكما سبق لى ملاحظته لا أكاد أدرك الفائدة أو الغرض من التأخير الى مابعد الآن ، كما أعيد لفت نظر دولتكم الى أن أشد الوثائق ما لا يمكن تأجيله لمدة طويلة . ولهذا يسرنى لو انى فى أقرب وقت تمكن على التاريخ الذى عزمتم على توقيع المعاهدة فيه ليتيسر من جانبنا أن نتخذ بالمعدات اللازمة . ومع هذا فانى أرجو أن تعجلوا دولتكم بابلاغ نص المعاهدة الى زملائكم منعا لتأخير لا لزوم له .

٢٤ فبراير سنة ١٩٢٨

(الوثيقة رقم ٢٧)

كتاب

من حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا رئيس مجلس الوزراء الى فخامة اللورد لويد المندوب السامى لحضرة صاحب الجلالة البريطانية فى مصر بتاريخ ٤ مارس سنة ١٩٢٨

حضرة صاحب الفخامة

أتشرف باخبار فخامتكم أنه عملا برغبة [illegible] السير أوستن تشمبرلن فى الرسالة التى أبلغها [illegible] بواسطتكم ، قد عرضت على زملائى مشروع معاهدة التحالف الذى أفضت اليه محادثاتنا فى الصيف الماضى وأحطتهم علما بالأدوار [illegible] التي مرت بها هذه المحادثات والمذكرات [illegible] لبودلت والمناقشات التى جرت بعد ذلك .

فرأى زملائى أن المشروع لا يتفق فى [illegible] ونصوصه مع استقلال البلاد وسيادتها [illegible] الاحتلال العسكري البريطانى شرعيا .

بناء على ذلك عهد الى زملائى فى الابلاغ [illegible] وزير خارجية حضرة صاحب الجلالة البريطانية أنهم لا يسعهم قبول هذا المشروع .

فارجو من فخامتكم أن تبلغوا [illegible] ما تقدم الى سعادة السير أوستن تشمبرلن [illegible] تعربوا له فى الوقت نفسه عن خالص شكرى لما أبداه من الاستعداد الودى فى هذه المحادثات منذ بدئها .

وانى أغتنم هذه الفرصة لأشكر [illegible] أيضا ما لقيته منكم من دلائل الود فى [illegible] بشأن مشروع المعاهدة ، ولأعرب لفخامتكم عن عظيم احترامى .

الامضاء : عبد الخالق ثروت

(الوثيقة رقم ٢٣)

كتاب من دولة ثروت باشا

الى لورد لويد

ختمت به المحادثات

ياصاحب الفخامة :

أتشرف بان أرجو كم التفضل بابلاغ الرسالة الآتية الى صاحب السعادة السير أوستن تشمبرلن :

« تلقيت على يد صاحب الفخامة اللورد لويد الرسالة التى تفضلتم بارسالها الى فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٢٨ جوابا على رسالتى بتاريخ ١٨ منه . وانى أبادر الى الاجابة عليها مكررا لسعادتكم صادق شكرى لما أسلفتم من المعاونة وأظهرتم من روح التوفيق فى محادثاتنا ومراسلاتنا .

ولقد أشرت لسعادتكم منذ بدأت هذه المحادثات — وكررت هذه الاشارة مرارا فيما بعد — الى ما كنت أتوقعه من الصعاب فى مصر لاسيما فيما يتعلق بالمسألة العسكرية ، ولهذا استنجدت بحكم وميلكم الى التوفيق لتعينونى على تقديم مشروع معاهدة الى وطني يكفل له الحرية فى استعمال الاستقلال ، ويذهب بكل أثر لسوء التفاهم بين القطرين ، ويوطد دعائم الصداقة بينهما ، ويفيد صراحة انجلترا بها ، ويسمح لها بان تقدر فى استبشار وحسن تفاؤل مجيء اليوم الذى لا تأبى بريطانيا العظمى فيه الاعتماد على حلفائها المصريين الاشداء فى أن يأخذوا على عاتقهم الدفاع عن مواصلاتها الامبراطورية بالقطر المصرى . وعلى هذا الوجه كانت مسألة وجود الجيوش البريطانية فى بعض جهات القطر المصري تبدو — بقدر ما يكون قد قدر لها من مخرج محتمل — أدنى الى القبول ويؤذن بحل نفسها . وتتذكرون سعادتكم انى ، تسهيلا للاتفاق بين القطرين ، طالما أبديت عن شديد رغبتي فى ألا تضمن المعاهدة غير الضمانات الاساسية ، وأن يسقط منها الملك عدادها من الضمانات التى مع أنها ليست مما لا غنى عنه لاعتبارها ، تبدو قيودا لسيادتنا ، وقد تؤثر فى الاتفاق تأثيرا سيئا أو تعدمه .

وتذكرون سعادتكم أيضا من غير شك أن المفاوضات الحقيقية كان يجب بحسب ما كنا نراه من الاثنين أن تباشر فى مصر متى تمت الموافقة مبدئيا على المشروع من أولائهم من زعيم الاغلبية [illegible] لكى يكون أساسا للمفاوضات [illegible]

[illegible] قد فهمت من أقوال سعادتكم فى خلال [illegible] النتيجة التى وصلنا اليها فى قصارى [illegible] حكومة صاحب الجلالة البريطانية [illegible] هذه النتيجة [illegible] [illegible] تتذكرون [illegible] نصوص المشروع [illegible]

يجوز أن تؤول على وجوه مختلفة بل أولت فعلا بتلك الوجوه المختلفة .

وقد لاحظت فيما بعد أن سعادتكم تميلون الى عرض المشروع ، الذى وضع ، بحالته على زعيم الاغلبية وعلى زملائى . فلكى أتمكن فى هذه الحالة من بسط مرامى المعاهدة وحقيقة مدلولها ومن الاجابة على الاسئلة التى لا تلبث أن توجه الى رأيت انه لا غنى عن ايضاح النصوص بحيث يمتنع كل سوء تفاهم بصددها .

ولم يكن بوسعى مع الاسف أن أوافق على ما أشير اليه من ترك ماورد فى المعاهدة من المسائل الغامضة على أن تطرح بعد التوقيع على المعاهدة لتحكيم جمعية الامم ، فان المادة الرابعة عشرة من المعاهدة قاطعة كما ذكرته لسعادتكم فى رسالتى بتاريخ ١٨ الجارى (فبراير) على فرض امكان حدوث صعوبات لم تكن متوقعة فى وقت وضعها لا الصعوبات الحالية التى يقصد بالمعاهدة تسويتها وحلها .

ومما اغتبطت به انى ألفيت سعادتكم لم ترو انقط أن موقفى كان له مايبرره ، بل انكم تبينتم أن ما أوردته خلال مناقشاتى مع فخامة المندوب السامى بيانا وتأييدا لما ذهبت اليه فى تفسير النصوص كان تصويرا صحيحا لما تبودل من الآراء فى لندرة .

ومع هذا فقد بقيت مسألتان مهمتان لم أتلق بشأنهما البيانات الايضاحية اللازمة وهما مسألتا الجيش والبوليس وقد أرسلت اليكم بواسطة فخامة اللورد لويد مذكرتين عنهما أذكر سعادتكم فيهما بوجهة النظر التى بسطتها فى لوندرة وأقترح فى [illegible] بالنسبة لحالة لم يرد بشأنها نص فى المعاهدة حلا مستمدا من روح محادثاتنا ومراميها . ولقد أوضحت فى الآن نفسه لفخامة اللورد لويد انه لم يكن بوسعى قبول الحل الذى عرض عن مسألة البوليس أو قبول تأجيل حل مسألة الجيش الى مابعد التوقيع على المعاهدة .

ويسرنى أن أصرح بان فخامة اللورد لويد أبلغنى عملا برسالة سعادتكم استعداده للمفاوضة فى تأليف بعثة عسكرية كالبعثات الموجودة فى اليونان وتشيكو سلوفاكيا وغيرها من البلاد المستقلة لتكون الاشارة اليها بديلا من نص المعاهدة الخاص بالجيش .

وعلى أي حال فانى لم أكن حتى ذلك التاريخ أبلغت نص المشروع ولا النتيجة ماتبودل من الآراء منذ عودتى الى القاهرة الى زملائى ولا الى زعيم الاغلبية اذ كنت أرى أننا لم نصل بعد الى نتيجة حاسمة فى الموضوع .

ولبثت أفكر فى تبادل الآراء طبقا [illegible] للاسباب التى بسطتها فى رسالتى السابقة كنا لنستطيع [illegible] أن سعادتكم [illegible] [illegible]

حقا كنت أتمنى أن أصل بالمسائل كلها الى تمام الوضوح والتضوح وأن أصفي مسائل البوليس والجيش وتوزيع مياه النيل . ولقد كان يعنينى هذا أن أطرح على زملائى ، مشروع اتفاق ، على جميع المسائل المعلقة مع الاحتفاظ بمسألة السودان السياسية ، ويتضمن جملة من المزايا المحسوسة ، لا مشروعا يترك معلقا بعضا من المسائل التى تعيرها البلاد بحق أهمية كبيرة جدا ، ويحمل لذلك فى طياته أسباب الاحتكاك والتصادم فى المستقبل .

ولا أستطيع أن أعرب لسعادتكم عن كل ما أحسه من الأسف لفوات تلك الامنية . على أن أسفى يخففه اقتناعى بان الجهود التى بذلت من الجانبين فى خلال الاشهر الأخيرة قد ساعدت بالأقل على التقريب بين وجهتى نظرنا ، وبالتالى على تمهيد الطريق لأن يعقد بين البلدين ذلك الاتفاق الذي كان ولا يزال من أعز أمانى الامتين »

وانى أشكر لكم سلفا ياصاحب الفخامة ابلاغكم رسالتى هذه الى السير أوستن تشمبرلن وأغتنم هذه الفرصة لتجديد عهد احترامى الفائق .

القاهرة فى ٥ مارس سنة ١٩٢٨

فى الادب الجاهلى

أصدرت لجنة التأليف والترجمة والنشر كتاب « فى الأدب الجاهلى » تأليف الدكتور طه حسين استاذ آداب اللغة العربية بالجامعة المصرية . وموضوع هذا الكتاب الجديد يبين من مقدمته وهي : « هذا كتاب السنة الماضية حذف منه فصل وأثبت مكانه فصل وأضيفت اليه فصول وغير عنوانه بعض التغيير وأنا أرجو أن أكون قد وفقت فى هذه الطبعة الثانية الى حاجة الذين يريدون أن يدرسوا الادب العربى عامة والجاهلى خاصة من مناهج البحث وسبل التحقيق فى الأدب وتاريخه ، وهو على كل حال خلاصة مايلقى على طلاب الجامعة فى السنتين الأولى والثانية من كلية الآداب »

ويقع الكتاب فى ستة كتب يستغرق منها كتاب السنة الماضية ، بعد حذف ماحذف منه واضافة ما أضيف اليه نحو ثلاثة كتب والباقي بحوث جديدة أضيفت اليه

ويطلب من المكاتب الشهيرة ومن اللجنة المذكورة خمسة وعشرون قرشا ما عدا أجرة البريد

بين أطلال الحب

للورد بيرون

أحببتها كما تحب الربيع أزاهيره والروض النضير بلابله ، وكما يحب الشاعر أحلامه ، والأسم غايه . وقدستها كما يقدس المؤمن ربه والوثنى صنمه والحريص ذهبه . وسرت خلفها كما تسير خلف الراعى ثاغيته ، والسائر المتنقل ظله . كانت وديعة كالزنبقة ، طاهرة كالدموع ، صافية كأديم السماء فى ليالى الربيع الزهراء ، فى غير ما فتنة كانت حسناء ، عاقلا لم يلبسها الفقر درز الذلة والاستخذاء ! أحببت من أجلها الليل لأنه يشبه فى لونه سواد شعرها وفى سكينته هدوء نفسها وفى اصغائه الى أنات البائسين والمفجوعين رقة قلبها وسمو عواطفها . وأحببت من أجلها الطيور المغردة والزهور المتفتحة والشمس المتلألئة والموسيقى الحزينة والأنهر الجارية والاحلام البريئة والاخيلة الساحرة . وأسعدنى جمالها وآلمنى لان فيه صورة حلوة محبوبة من السكمال الخالد تصور روح الانتعاش والسرور ولان فيه خطوطا من الالم اللاذع يستدرف الدمع ويستحث الشعور ! ولكنها ما أحبتنى أو لعلها أحبتنى ولكن كما يحب الاله عبده فيغدق عليه نعمه ، لا كما أحببتها بين عبادة وسجود واحتشام . محال أن أكون سعيدا بحبها حتى أكون الاها مثلها ، فسجود بين يدى البشر كما أسجد بين يديها وأنا ليست لدى ميزاتها فأطمع فى عرش الألوهية وهكذا سأظل أحبها كما أنا وكما هي بشر واله . . . . .

درويش مصطفى الرقباوى

بوزارة الزراعة